



PROVISIONAL

A/34/PV.4

22 September 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم : السيد توماسون (ايسلندا)

— وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة : [٣]

(أ) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض

(ب) مشروع قرار

(ج) تعديل

— تنظيم الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود : التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة [٨]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72218/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة :

(أ) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/34/500) ؛

(ب) مشروع قرار (A/34/L.2) ؛

(ج) تعديل (A/34/L.3) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، فانني أود أن

أعلن أن الدول التالية قد قررت أن تنضم الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.3 وهي بنن ، الكونغو ، غينيا - بيساو ، مدغشقر ، وسان تومي وبرينسيبي .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انني على يقين من

أن السيد رئيس وفد هنغاريا لدى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سوف يعبر عن تهاني وفد بلادى لكم في الوقت الملائم عندما يأخذ الكلمة خلال المناقشة العامة . وفي نفس الوقت، اسمحوا لي أن أقول بأننا جد سعداء ان نراكم ترأسون مداولات جمعيتنا خلال دورتها الرابعة والثلاثين وتديرون أعمالنا ، كما أود أيضا أن أؤكد تعاون وفد هنغاريا معكم في جهودكم التي ستبذلونها .

أنتقل الآن الى الموضوع المطروح علينا وهو البند رقم ٣ من جدول الأعمال ، وفي اعتقادي

أنا اذا ما أخذنا في الاعتبار عددا من البيانات التي استمعنا اليها هذا الصباح حول التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 ، فانني سوف أكون موجزا قدر الامكان في الاعراب عن وجهة نظر وفد هنغاريا .

ففي المقام الأول ، نحن لا نقبل تقرير لجنة وثائق التفويض فيما يتعلق بتمثيل عصابة بول

بوت - اينغ ساري ، واننا نوافق تماما على وجهة النظر التي تقول بأن هؤلاء الأشخاص لا يمثلون الا أنفسهم . ان وفد هنغاريا يعتبر ان هذا التقرير يعتبر مدعاة للسخرية من قواعد القانون الدولي

التي ظلت محترمة فيما يتعلق بتمثيل الدول في المنظمات الدولية .

ثانياً ، نود أن نسجل هنا أننا نعتبر أن وثائق تفويض عصا بول بوت - اينغ ساري لا غيصة وباطلة ، وكما هو معروف جيداً ، فإن هذه العصا قد أطاح بها شعب كمبوتشيا وبالتالي فإن مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية هو الوحيد الذي يستطيع أن يقدم ممثلين عن الشعب الكمبوتشي للاشتراك في أعمال أية منظمة دولية بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولهذا السبب ، ففي رأينا أن مجلس الثورة الشعبي ومثليه هم الممثلون الوحيدون المؤهلون لتمثيل شعب كمبوتشيا ، وهم وحدهم الذين من حقهم أن يشتركوا في أعمال الجمعية العامة .

ثالثاً ، من المتناقض ملاحظة أن بعض أعضاء لجنة وثائق التفويض قد تجاهلوا أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، ألا وهو سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وحقها الثابت في أن تختار ممثلها بنفسها . إن مجلس الثورة الشعبي يمارس سيطرة كاملة على أراضي كمبوتشيا ، وهو يفي بجميع المعايير المتعلقة بالسيادة التي حددها القانون الدولي ، وإن التمثيل القانوني لدولة ما ، إنما يدخل في إطار سيادتها ، ونحن نعتقد بقوة أن مجلس الثورة الشعبي يمارس سيادته عن طريق تمثيل ممثلين عن شعب كمبوتشيا لدى الجمعية العامة .

كما نحث الجمعية العامة بشدة على أن ترفض تمثيل الأشخاص الذين ينتمون إلى عصا بول بوت - اينغ ساري وأن تعطي فوراً مقعد كمبوتشيا لممثلي مجلس الثورة الشعبي . ولكل هذه الأسباب التي ذكرتها سالفاً ، فنحن من بين مقدمي مشروع القرار المطروح على هذه الجمعية والوارد في الوثيقة A/34/L.2 ، وقد قدمت هذه الوثيقة بطريقة لبقة وعظيمة من جانب صديقي وزميلي السفير يانكوف من بلغاريا .

وأخيراً فإن وفد بلادي ليعجب لمانا لا تنتبه الوفود إلى الحقائق وإلى مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات إلا بعد أن ظهر أن هناك ظلماً وعدم شرعية في الآراء الواردة في تقرير لجنة وثائق التفويض الذي استمعنا إليه . إننا واثقون تماماً أن الدول الأعضاء ينبغي أن ترحب بالممثلين الشرعيين لشعب كمبوتشيا وأن تمد يد العون والمساعدة لهذا الشعب الذي عانى الكثير .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير الخارجية السيد غروميكو سوف تتباح له الفرصة أثناء الخطاب الذي سيلقيه في الجمعية العامة ان يعرب عن تهنئه لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

واليوم اود باسمي شخصيا أن اعرب عن ارتياحي العميق بأن مثل هذا الشخص السياسي المجرب سيقود اعمال دورتنا الحالية . انني اعرب عن أفضل تمنياتي لكم بالنجاح وعن استعداد وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لأن يتعاون معكم خلال اعمال هذه الدورة .

اننا نعلم جميعا أهمية المسألة المطروحة علينا الان فيما يتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض فيما يخص تمثيل كمبوتشيا في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان واجب المنظمة ان تعزز السلام والامن الدولي والتقدم الاجتماعي للبشرية ، وعلينا بالتحديد ان نعالج مسألة تمثيل جمهورية كمبوتشيا الشعبية من هذه الزاوية .

ان شعب كمبوتشيا قد قضى على عصابة بول بوت اينغ ساري التي دفعت البلاد الى الكارثة والى فناء شعبها . لقد بدأت كمبوتشيا باعادة بناء دولتها ورفع اقتصادها المحطم وقد سارت في طريق التقدم الاجتماعي والنهضة الروحية . ان مهمة المجتمع الدولي بأسره ، وفي المقام الاول مهمة منظمة الامم المتحدة ، أن تساعد شعب كمبوتشيا على تحقيق هذه الاهداف . وانا كنا بالرغم من هذا التغيير الجذري لدولة كمبوتشيا لا زلنا نؤيد نظام بول بوت ، الذي قضى عليه شعب كمبوتشيا والقي به في غياهب التاريخ ، فان ذلك يعتبر خطأ في حق العالم أجمع .

كيف يمكن ان نقيم العمل الذي قامت به لجنة وثائق التفويض التي عهد اليها حل مشكلة على قدر كبير من الأهمية تتمثل في تمثيل كمبوتشيا في الجمعية العامة ؟

ان لجنة وثائق التفويض لم تدرس أبدا المسألة برمتها ، واقتصرت في النتائج التي توصلت اليها على جوانب فنية ضيقة . ان امام اللجنة وثيقتين تتعلقان بوثائق التفويض ولم تدرس اللجنة فعلا وثائق تفويض الذين عينتهم حكومة كمبوتشيا الشعبية ، كما انها لم تقم بمقارنة الوثائق الشرعية لهذه الدولة وكذلك الوثائق الخاصة بمجموعة منشقة لا تمثل أحدا ولم تعرف ابدا ما هي الوثائق التي تكفل الشروط اللازمة لكي تصبح الدول أعضاء في الجمعية العامة .

اعتقد ان دراسة اللجنة لهذه المشكلة كانت شكلية وتفرضها مواقف بعض الدول . وكما اعترف رئيس اللجنة ، وهذا وارد في الفقرة ١٧ من تقرير لجنة وثائق التفويض : " ان الجانب السياسي الاوسع لهذه المسألة ينبغي أن تدرسه الجمعية العامة التي نحضرها الان " . وليس من شك في ان مسألة معرفة من الذي يجب ان يمثل مصالح دولة ما في الجمعية العامة هي قضية سياسية مهمة وان حلها له نتائج خطيرة . فاذا صوت وفد في صالح تقرير لجنة وثائق التفويض بالطريقة التي ورد بها في الوثيقة A/34/500 فان هذا الموقف يساوي تماما دعما للعصاة الاجرامية عصاة بول بوت التي ادانها شعب كمبوتشيا .

ان العالم اجمع يعرف الحقائق الخاصة باراقة الدماء التي قامت بها عصاة بول بوت ، ويعرف الدمار الذي عانى منه الكمبوتشيون الذين عانوا ايضا من سياسة الابادة الجماعية التي تعتبر انتهاكا لقرار الجمعية العامة الخاص بالابادة الجماعية . لقد ادانت الجمعية العامة القتل الجماعي ولا نستطيع ان نؤيد هؤلاء الذين يقترفون هذه الجريمة .

ان الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا هو مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا . ان هذه الحكومة تسيطر سيطرة كاملة ومستقرة على جميع اراضي البلد وتمارس سلطات الدولة كاملة . ان مجلس الثورة الشعبي يتخذ تدابير قوية من اجل اعادة الاوضاع الى طبيعتها ، ومن اجل اعادة بناء الاقتصاد المحطم ، ومن اجل النهوض بالثقافة ، ومن اجل تجميع الاسر . ان هذه السياسة تحظى بتأييد مطلق من جانب الغالبية العظمى لشعب كمبوتشيا .

ونود ان نستري انتباه الجمعية العامة الى حقيقة ان بعض الوفود الموجودة هنا عندما درسنا هذا الامر في الدورة الثامنة والعشرين التي لم يمض وقت طويل عليها عندما طرحت مسألة تمثيل كمبوتشيا ، قد عارضت الاعتراف بوثائق تفويض ممثلي هذا النظام الذي " لا يسيطر على بنوم بنه أو على المدن الكبرى الاخرى في كمبوتشيا " . والان بيد وان هذه الدول مستعدة لتعديل مواقفها تعدى لا كاملا والاعتراف بوثائق تفويض نظام فير قائم فعلا ولا يسيطر على اى مكان في هذه البلد .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تتبع سياسة التعاون السلمي مع جميع الدول انطلاقا من مبادئ عدم الانحياز . ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد اعترفت بها دول كثيرة وللاسباب التي

ذكرتها يمكن أن نحدد من هو الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا ومن له الحق في ان يتحدث باسمها في المجال الدولي ، بما في ذلك منظمة الامم المتحدة . وبلاشك ، فان الامر يتعلق بمجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . واننا نكون على خطأ اذا ما وافقنا على تقرير لجنة وثائق التفويض بصورته الحالية .

ان أفضل واضح حل للمسألة المتعلقة بتمثيل كمبوتشيا في الامم المتحدة وارد في مشروع قرار وزعته بعض الدول الاشتراكية وهو وارد في الوثيقة A/34/L.2 وان مقدمي مشروع القرار وقد أخذوا في الاعتبار ان المناقشات داخل لجنة وثائق التفويض قد انصبت على الشكل وليس على المضمون ، يقترحون بأن يمثل كمبوتشيا الوفد الذي عينه مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا والذي يجب ان يحتل مكانه المشروع هنا .

واننا لواثقون من أن مثل هذا الحل فقط سوف يستجيب تماما لمصالح شعب كمبوتشيا وللمصلحة السلام ، والأم المتحدة ، كما أن من شأنه أن يحقق تماما الاستقرار والسلام على أراضي كمبوتشيا التي عانت كثيرا .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا

لي باسم وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن أهدنكم بحرارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف يتشرف بأن يعرب لكم عن تهانیه الشخصية .

ان الجميع يعلمون أن كمبوتشيا هي عضو في منظمة الأمم المتحدة ، وأنها قد شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات جذرية في نظامها . وعقب هذه التحولات ، فلقد تغيّر قادة هذه الدولة أيضا . ويتمثل الموقف الآن فيما يلي : في كانون الثاني /يناير الماضي وعقب ثورة شعبية ، فان النظام الكريه لبول بوت قد عصف به ، وأعلنت جمهورية كمبوتشيا الشعبية وطبقا لهذا الواقع ، فاننا نستطيع الاجابة عن السؤال الخاص بتمثيل دولة وشعب كمبوتشيا داخل منظمتنا . ان الاجابة لا يمكن أن ندلى بها بمفردنا حيث أن الممثل الشرعي الوحيد لكمبوتشيا هو مجلس الثورة الشعبي ، والذي يستطيع أن يتحدث وحده باسم شعب كمبوتشيا . ان مجلس الثورة الشعبي الذي يعتبر عن الثورة ، ويعبر عن مصالح البلاد يسيطر على جميع أراضي كمبوتشيا ، وينهض بادارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد . وهو يهتم اهتماما خاصا باعادة الحياة الطبيعية في داخل كمبوتشيا ، وخلق الظروف الانسانية الملائمة لاعادة السكان الى بيوتهم واعادة بناء الاقتصاد والحياة الاجتماعية في كمبوتشيا التي أصيبت بالشلل نتيجة لنظام بول بوت .

ان الحكومة الجديدة لكمبوتشيا تنتهج سياسة السلام ، وتحقق أهداف ومقاصد ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وتتبع سياسة حسن الجوار والسلام والصدقة ، كما أنها تؤكد استقلالها الوطني وقد أعلنت بحزم أنها تؤيد مبادئ عدم الانحياز . ان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية كما ورد في رسالة ايريش هونكر الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد ، بمناسبة العيد الوطني لجمهورية كمبوتشيا الشعبية في ١٧ نيسان /أبريل الماضي قال انه : " يتابع - عن كذب - الجهود العظيمة التي يبذلها شعب كمبوتشيا من أجل اعادة الحياة الطبيعية ، ومن أجل اعادة بناء البلاد ، والنضال من أجل السلام والحرية والتقدم " .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية كانت من أول الدول التي اعترفت - طبقا لأحكام القانون الدولي ، بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وهي ممثلة عن طريق سفير في عاصمة كمبوتشيا . وقد عملت من أجل إعادة بناء هذا البلد بطريقة سليمة . ان أهمية القرار الذي يتعين على الجمعية العامة أن تتخذه اليوم تدفعنا الى أن نذكر بما يلي : ان نظام بول بوت الذي لا وجود له الآن مسؤول عن قتل الآف الكمبوتشيين ، كما أنه مسؤول عن العدوان ضد شعب فييت نام البطل الذي عانى طويلا . وكذلك عدوان دولة أجنبية يهدد السلام في منطقة جنوب شرقي آسيا . ان مدى الحرب المدمرة التي شنت ضد شعب كمبوتشيا قد شرحها المجلس الثوري الشعبي عن طريق محكمة الثورة أثناء محاكمة أولئك الذين ارتكبوا هذه الجرائم .

بل ان وسائل الاعلام في الدول الغربية التي لا يمكن اعتبارها صديقة للنيبال التقدمي في العالم أجمع أكدت هي أيضا الجرائم التي ارتكبها نظام بول بوت وسياسة الإبادة الجماعية . ولقد كنا نتوقع ، من الأوساط التي ترمز الى نفسها بأنها تدافع عن حقوق الانسان في العالم أجمع أن تعلن أنها تعارض تمثيل نظام بول بوت في هذه المنظمة العالمية . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعبر عن عدم ارتياحها وأسفها للقرار الذي اتخذته لجنة وثائق التفويض بأغلبية من أعضائها . كما أننا نفترض أن هذا الأمر الذي يتطلب قرارا هاما لم يدرس بطريقة كافية بل انه درس من جانب واحد ، ولم يأخذ في الاعتبار بيانات رئيس مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا السيد هينغ سامرين فيما يتعلق بارسال وفد جمهورية كمبوتشيا الشعبية الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، على الرغم من أن أعضاء لجنة وثائق التفويض قد أحيطوا علما وبطريقة رسمية بالخطاب الذي أرسله رئيس مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ . ان الخطاب الذي يتضمن البلاغ عن تشكيل وفد كمبوتشيا الشعبية الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وارد في الوثيقة A/34/672 وقد وزع على جميع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

اسمح لنفسي أن استرعي انتباهكم الى أنه خلال الشهر الأخير لم تتم الاطاحة بدكتاتور واحد ، أى أنه لم يجبر دكتاتور على الهرب من بلاده . وقد يكون من الخطأ الجسيم اتخاذ قرار يشوه الارادة الشعبية فيعطى تلك الوجوه التي انقضى عهد ها من الناحية التاريخية أملا جديدا بأنها تستطيع تفويض أى ممثلين الاشتراك في أعمال الأمم المتحدة ، مستندة الى ما تبوأته في الماضي من مناصب الدولة . ان وفد بلادي لا يمكنه أن يقبل توصية أغلبية لجنة وثائق التفويض الموضحة في تقرير اللجنة الأول . ان يشعر وفدنا أن مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وحده ، الذى قام كنتيجة لممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير مصيره تتوفّر فيه الشروط المسبقة اللازمة لتأدية الوظائف والمهام ذات الصلة بعضوية كمبوتشيا في الأمم المتحدة . ان ممثلي مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وحدهم يستطيعون ، الادعاء بتمتعهم بالقوة الأدبية - ناهيك عن الحق الشرعي - اللازمة لتمثيل كمبوتشيا في منظمنا العالمية . وبناء على ذلك ، فان وفد بلادي كان من بين من تبنا مشروع القرار A/34/L.2 الذى قدمه الممثل الدائم لبلغاريا . كما وضح ذلك في هذه الدورة .

السيد هونغافو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد الجمهورية الشعبية

لبنن يجد صعوبة في ادراك الجدل القائم حاليا حول قضية تمثيل كمبوتشيا . اننا نرى ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أى المجتمع الدولي - قد دفعت الى حالة من اللبس السياسي والقانوني . ان وفد بلادي يود أن يرضع المناقشة الحالية في سياقها الصحيح ، سياق المبادئ الأساسية التي تحكم القانون الدولي . وبالفعل بمقتضى القانون الدولي ، لا يعترف الا بالدول ، لا بأنظمة الحكم ؛ أو الأحزاب أو الكيانات السياسية . وانطلاقا من هذا ، فمن الواضح ان الحكومة القائمة حاليا في كمبوتشيا هي دولة كمبوتشيا . فهي حكومة ذات سيادة وتسيطر بالفعل على أراضي البلاد وتحظى بتأييد الشعب . وعلى نقيض من ذلك ، فان نظام بول بوت المعارض للحكومة التي أنشئت في كمبوتشيا ، يشكل تمردا على حكومة كمبوتشيا الحالية .

ان نظام بول بوت الصوري العميل الذى لم يعد له أى أساس شعبي ولا يمثل الا نفسه لأنه قام شعبه هو باسقاطه ، لم يعد يمثل أى شيء . ومع ذلك ، فان البعض لأسباب سياسية خاصة بهم ، يودون الآن ادخال هذه المنظمة في لبس قانوني وسياسي . ولكن ليس ذلك الا الاعياب المقصود بها التسوية ، لا يستطيع وفد بلادي قبولها .

واليوم ، يتذكر العالم أجمع أن بلادى ، جمهورية بنن الشعبية تعرضت يوم الأحد ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ لعمل عدواني بربرى قام به مرتزقة خارجون على القانون . مأجورون للإمبريالية الدولية . لقد كان هدف المعتدين ، اسقاط النظام القائم واحلال المنفيين بدلـه ودم خونة لآمتهم . ولكن بفضل عزم شعب بنن المناهض ويقظته وقواته المسلحة المتقدمة وطنية مني المعتدون بهزيمة ساحقة كما يعلم الجميع .

وقد يتعجب البعض . لماذا نعيد الى الذاكرة تلك الأحداث . اننا نفعل ذلك ، لكسي نبين ببساطة ، مدى ادراك بلادى لما هو العدوان الخارجي . ومعنى التدخل العنيف فى الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة . اننا نذكر بكل هذا لنبين السبب الذى جعل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، ومبدأ السيادة ووحدة الأراضي ، مبدأين عزيزين علينا .

اننا نذكر بكل هذا أن جمهورية بنن الشعبية تعارض ، وسوف تعارض دائما أى نوع من العدوان يقع ضد الدول المستقلة خاصة اذا كان دولا صغيرة لا تستطيع الدفاع عن نفسها . ان موقفنا يتلخص في أنه يجب أن يترك لكل شعب وكل بلد حرية تقرير نظامه الاجتماعى والسياسى الذى يراه مناسبا له . ان التغيرات الأصيلة في أى بلد هي التي تحدث من الداخل . انها تلك التي يحققها الشعب بوصفه سيد مصيره ، عندما تصبح ضرورية وحتمية ، ولا يمكن تفاديها . وبعبارة أخرى فان جمهورية بنن الشعبية تدبر التدخل المسلح ضد الدول المستقلة .

ولكن رغم هذا الموقف القائم على أساس المبدأ ، علينا الاعتراف بالحقائق السياسية والتسليم بأنه وقع في أوقات وفي بلدان أخرى تدخل من البعض بصورة عنيفة في الشؤون الداخلية لدول أخرى . ومع ذلك فان النظم التي أقيمت بهذا الأسلوب قد اعترف بها بسرعة أولئك الذين يعارضون اليوم الاعتراف بالحكومة التي يرأسها مجلس الثورة الشعبى في جمهورية كموتشيا الشعبية . وبالطبع ان المهزلة لا تقتل صاحبها . ولكن ما هو الاستعمار ان لم يكن التدخل العنيف في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

لقد استمعنا هنا ان مايوت القمرية هي جزء لا يتجزأ من فرنسا بينما يعلم كل فرد انها تقع على بعد آلاف الاميال عن هذه المنطقة .

وهناك حالة جنوب افريقيا فهناك نظام حكم الاقلية العنصرية في بريتوريا الذى يمثل مستعمرين احتلوا هذا الجزء من قارتنا واطنوا عن قيام جمهورية مستقلة . من اين اتى هؤلاء القوم ؟ من منا يجهل انهم استولوا على هذا الجزء من قارتنا واستقروا فيه بقوة السلاح ، وانهم يبقون على سلطتهم في جنوب افريقيا بقوة السلاح ايضا ؟

هناك امثلة اكثر حداثة لا زالت ماثلة في اذهاننا . هناك بوب دينايد الذى فشل في كوتونو عاصمة جمهورية بنن الشعبية ولكنه نجح في مرونى . ان وفد حكومة جزر القمر تلك الحكومة التي اقامها مرتزقة استأجرتهم دولة كبرى برعت في استخدام القنطة المأجورين كبوب دينايد لاثارة القلاقل ضد نظم الحكم التقدمية . كنت اقول ان حكومة جزر القمر تشغل مقعدا هنا الآن بينما . ومن هذه الزاوية نطرح المشكلة . ان العدد وان المسلح الذى وقع يوم الاحد ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ضد جمهورية بنن الشعبية كان من الممكن ان ينجح وكل من يلوح بالحجج الكاذبة لانه كان يمكنهم ان يكونوا اول من يعترف بهذه الحكومة الجديدة اذا ما كان النجاح قد تحقق لهذا العدد وان . صحيح ان هناك من برع في اسقاط نظم الحكم التقدمية ، ولكن ليس لهم ان يعطوا الدرس لأى شخص آخر في مجال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المستقلة وذات السيادة .

وارجوان تحسنوا فهمنا . ان الحكومة التي تسيطر على كمبوتشيا منذ تسعة اشهر هي حكومة مجلس الثورة الشعبي المؤلف من مواطنين كمبوتشيين . انها مشكلة سياسية ويجب ان نعالجها باسلوب سياسي . هذه الحكومة هي التي تتقلد بالفعل السلطة في كمبوتشيا . لقد استمعنا الى وفود تقول ان المشكلة ليست مشكلة اى وفد يحتل المقعد المخصص لكمبوتشيا في الجمعية العامة ، وان المشكلة هي ان نحدد هل جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية لا تزال عضوا في هيئة الامم المتحدة .

ان كمبوتشيا هي كمبوتشيا رغم التغييرات السياسية التي مرت بها . ان جمهورية بنن الشعبية على يقين من ان المبادئ التي يجب ان تحكم العلاقات بين الدول هي تلك المبادئ القائمة على المساواة وعلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وبلاى ان تلتزم بهذه

المبادئ تقيم علاقات حسن الجوار والتعاون مع كافة الدول المجاورة . ولكن وفد بلادى يؤكد على شعوره بالأسف حين يرى هؤلاء الذين يعتبرون ان العلاقات بين الدول تحكمها القوة الغاشمة هم اول من يدافع عن عصاة ارتكبت جرائم بشعة ضد شعبيها ، انه لنفاق بين . اننا عندما نتحدث عن مقعد كمبوتشيا فاننا نرى ان من يجب ان يحتله هم ممثلو مجلس الثورة الشعبي في كمبوتشيا . ان اى موقف اخر تتخذه المنظمة سينطوى على تدخل في الشؤون الداخلية لاحدى الدول الاعضاء . ولكن اذا كان وفد بلادى قد اشترك في تقديم مشروع القرار A/34/L.3 فذلك رغبة منا في التوفيق بين الآراء ولتجنب انغماس هذه الدورة للجمعية العامة في مشكلة يبدو حلها واضحا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان اعطي الكلمة للمتحدث التالي اود ان اشير الى انه لا يزال امامنا عدد كبير من السادة الاعضاء الذين قيدوا اسماءهم في قائمة المتحدثين ولايجاد توازن في المناقشة اقترح اقفال قائمة المتحدثين عند الساعة الرابعة ، فاذا لم يكن هناك اعتراض فسوف يتقرر ذلك .
وقد تقرر ذلك .

السيد هولينسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان وزير خارجية بلادى سوف يهنئك رسميا نيابة عن وفد تشيكوسلوفاكيا بمناسبة انتخابك لشغل منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . وتعلم اكثر من اى شخص اخر مدى صدق تهاني وفدنا وتهاني الشخصية .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يضم صوته الى صوت الوفود التي لم توافق على توصية لجنة وثائق التفويض بقبول وثائق تفويض ممثلي نظام بول بوت الذي اسقطه شعب كمبوتشيا . وقد وردت هذه التوصية في الوثيقة A/34/500 وقد اعتمدتها لجنة وثائق التفويض ون ان تبحث بما فيه الكفاية وثائق تفويض الوفد الذي يمثل بصورة شرعية شعب كمبوتشيا اى وفد مجلس الثورة الشعبي .

اننا نؤيد المطلب العادل لجمهورية كموتشيا الشعبية بأن حق تمثيل كموتشيا وشعبها في الأمم المتحدة يجب أن يمنح للوفد المعين من قبل المجلس الثوري لجمهورية كموتشيا الشعبية. واننا نعتقد أن هذا الحل هو الحل الوحيد العادل الذي يحترم حقوق شعب كموتشيا ، كما أنه يتجاوب مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وميثاقها .

ان شعب كموتشيا قد قلد السلطة للمجلس الثوري لجمهورية كموتشيا الشعبية في كموتشيا ، وهو الذي يمثل السلطة التنفيذية الحقيقية في كموتشيا . كما أنه يتيح سياسة داخلية ديمقراطية ، ويركز جهوده على ازالة آثار حكم بول بوت الارهابي . ان السياسة الخارجية للمجلس الثوري لجمهورية كموتشيا الشعبية قائمة على مبادئ التعاون الدولي والعلاقات الودية مع البلدان المجاورة وبلدان العالم الأخرى .

وبالتالي ، فان المجلس الثوري لجمهورية كموتشيا الشعبية هو فقط الذي من حقه تمثيل شعب كموتشيا في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى . ان التسامح في وجود أشخاص مزيفين في الأمم المتحدة يعد انتهاكا للقواعد والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية ، وسوف يسيء الى شعب كموتشيا ، ويعرض للسخرية ذكرى ضحايا نظام بول بوت . ان وفدي يرغب في أن يوضح أنه يشجب بشدة مثل هذه الممارسات ، ويؤكد من جديد أن مقعد كموتشيا في هذه المنظمة خاص فقط بالمدن وبين الذين أوفدوا من قبل المجلس الثوري لجمهورية كموتشيا الشعبية .

السيد كامل (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، سوف أكون موحزا ، ولكن بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة ، فاني بالنيابة عن وفدي أعرب عن أحر تهانينا لانتخابكم رئيسا للدورة الحالية . ومن حسن حظنا حقيقة أن نستفيد من كفاءتكم وخبرتكم الممتازة في ادارة مناقشاتنا خلال هذه الاجتماعات .

وفيما يتعلق بالبند قيد البحث ، فان السفير السيد ارتمان ، رئيس لجنة وثائق التفويض قد قدم لنا التقرير الوارد في الوثيقة (A/34/500) . ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للطريقة التي أتمت بها هذه اللجنة مهمتها .

لقد اعتقد وفدى أنه من الأفضل أن يتحدث فقط عن النواحي الاجرائية للموضوع قيد البحث . ولكن ، بما أن عددا من المتحدثين السابقين قد طرحوا السؤال حول ما اذا كانت أيا من كمبوتشيا الديمقراطية أو جمهورية كمبوتشيا الشعبية تشكل الحكومة الشرعية لكمبوتشيا ، لذلك فاني سوف أشرح موقف حكومتي وأن أعالج هذا الموضوع بايجاز بالرغم من أن زميلي السفير كوه من سنغافورة قد عالجه بكفاءة تامة .

ان حكومة اندونيسيا تعترف بكمبوتشيا الديمقراطية باعتبارها الحكومة الشرعية لبلادها . وفي هذا الصدد ، فان حكومة اندونيسيا مع باقي الأعضاء الآخرين في منظمة اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، قد أوضحت بجلاء أنها تأسف للتدخل الأجنبي العسكري في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، مما أوجد الآن ما يسمى الآن جمهورية كمبوتشيا الشعبية والذي أتى بالادارة التي سميت فيما بعد بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ومن الواضح الجلي أن هذه الحكومة لم تتقلد السلطة عن طريق شعب كمبوتشيا نفسه ، بل ظهرت في كمبوتشيا في أعقاب تدخل وغزو أجنبي . ان الصراع ما زال مستمرا في كمبوتشيا ، وقد تتدهور الأوضاع هناك ، الأمر الذي يشكّل خطرا يهدد السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها بما في ذلك دول اتحاد جنوب شرقي آسيا . ولذلك فان دول المنطقة لها كل الحق في أن تشعر بالقلق . ان الحل السلمي للصراع هو أن يسمح لشعب كمبوتشيا أن يقرر مصيره بحرية وبدون أى تدخل أو ضغط من الخارج . وكما هو موضح بجلاء في تقرير لجنة وثائق التفويض ، فان اللجنة قد وضعت توصية ايجابية ومحددة لموافقة هذه الجمعية فيما يتعلق بوثائق تفويض مندوبي كمبوتشيا الديمقراطية . لذا يجب علينا أن نعطي الأولوية في الدراسة لهذه التوصية الصادرة عن لجنة وثائق التفويض واتخاذ قرار بصددها .

ان وفدى يوافق تماما على الملاحظات التي أبدت ولقائلة بأنه يجب على الجمعية أن تنظر أولا في هذه التوصية الصادرة عن لجنة وثائق التفويض في الفقرة ٢٦ من تقريرها فقط ، ما لم تقرر الجمعية غير ذلك .

وفيما يتعلق بالتعديل المقدم من الهند ، وبن ، والكونغو ، ومدغشقر ، وسان توي وبرنيسيبي

والرأس الأخضر والوارد في الوثيقة A/34/L.3 اسمحو لي أن أقول انه لا يعتبر تعديلا وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة . انه اقتراح جديد تماما ، لأن هذا الذي يسمى تعديلا يرمي الى اجراء تغيير جذري ويقلب مضمون تقرير لجنة وثائق التفويض :

وايماننا منا بأن كمبوتشيا الديمقراطية هي الحكومة الشرعية لكمبوتشيا ، فان وفد بلادى يقبل ويؤيد تماما تقرير لجنة وثائق التفويض .

السيد سهاك (افغانستان) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس . ان وفد افغانستان يود أن يتقدم اليكم بالتهنئة لتوليكم منصبكم الرفيع . اننا نتمنى لكم كل نجاح في أعمالكم . ان وفد بلادى يود أن يؤكد لكم أننا سوف نيزل قصارى جهدنا من أجل مد يد العون لكم في القيام بأنشطتكم السامية .

ان وفد افغانستان ليعتبر أنه من المؤسف أن لجنة وثائق التفويض قد عالجت موضوع تمثيل كموتشيا في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة من زاوية رسمية محضه . انها لم تأخذ في الاعتبار الموقف الفعلي هناك والثورة التي نشبت منذ ثمانية شهور وأن الشعب قد أطاح بنظام بول بوت ، ذلك النظام الذى انتهج سياسة للإبادة وقتل ثلاثة ملايين من شعب كموتشيا ، ودمر المجتمع الكموتشي . والآن فان عصابة بول بوت بلغت من الصلف حد القوم الى هنا وتمثيل الشعب الكموتشي . انه لما يتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، بالنسبة لأولئك الذين يحاولون تأييد نظام بول بوت ، أن يتبوءوا مقعدهم هنا . ان عليهم أن يجيبوا على أسباب جرائم الابادة التي قاموا بها . ينبغي أن نضطلع ونعترف بمسؤولياتنا هنا ازاى المعاناة الطويلة لشعب كموتشيا ، وأن نتناول موضوع تمثيل كموتشيا بطريقة موضوعية .

ان شعب كموتشيا ، بحماس عظيم ، تحت قيادة حكومته الثورية قد اضطلع بعملية تطبيع العلاقات في بلده ، وقد اقتضى ذلك ، ولا يزال يقتضى ، طاقات عظيمة حيث أن أساس الاقتصاد الكموتشي قد دمر تماما . لكن شعب كموتشيا مليء بالآمال في مستقبله ، وقد ساهم بحماس في استعادة اقتصاده الذى دمر في سنوات حكم عصابة بول بوت - اينغ سارى .

ان الحكومة الثورية الجديدة تسيطر على الاقليم بأكمله الآن . وبعد انتصار الثورة فان الحكومة الجديدة أعلنت أن أساس السياسة الخارجية لكموتشيا هو مبدأ التعايش السلمي وعدم الانحياز والصدقة مع جميع دول العالم ولا سيما مع الدول المجاورة . ومن ثم فان وفد بلادى يرحب بالنظام الثورى الجديد ويعتبره خطوة الى الأمام للحفاظ على السلام والأمن ، ولا سيما في منطقة جنوب شرقي آسيا .

اننا لنشعر أن وجود ممثل الحكومة الكموتشية الجديدة في الأمم المتحدة ليس حقا ومشروعا فحسب ، بل ان من شأنه أن يدعم النجاح والنضال من أجل السلام في المجتمع الدولي ، والكفاح من أجل السلام والعدالة والتقدم .

ان وفد بلادى لا يمكنه أن يوافق على وجود ممثل غير شرعي لما يطلق عليه الحكومة الديمقراطية الكميوتشية . اننا بكل حماس وبكل حزم نعلن أن أى موضوع يتعلق بكميوتشيا يمكن مناقشته في المنظمات الدولية وفي الأمم المتحدة فقط مع الممثل الوحيد الشرعي أى ممثل المجلس الثورى الشعبى فى كميوتشيا .

ختاما فان وفد بلادى يؤيد مشروع القرار لمجموعة الدول ، ويؤمن أن النقاش في لجنة وثائق التفويض هو نقاش رسمي ، ويقترح اتخاذ قرار فيما يتعلق بتمثيل كميوتشيا في الأمم المتحدة ، أى الوفد الذى يتحدث نيابة عن المجلس الثورى الشعبى لجمهورية كميوتشيا الشعبية .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة لانتخابكم ، لقد أوضحت أننا في أيدي أمينة وأنكم مصممون على أن نقوم بأعمالنا على نحو فعال وسريع .

ان نيوزيلندا تعتبر أن لجنة وثائق التفويض قد اضطلمت بالمهمة التي عهد اليها بها على وجه صحيح وموضوعية ونزاهة ، وتمشيا مع النظام الداخلي .

وكما لاحظ عدد من الوفود عند بحث تقرير لجنة وثائق التفويض في ايار/مايو من هذا العام فان اللجنة قد عهد اليها بالتحقق من وثائق تفويض الدول الأعضاء ، وأن سلطاتها قد حد منها النظام الداخلي للجمعية العامة ، بحيث اقتصر على فحص الحقائق التي ليس لها أى علاقة بسياسة الحكومات المعنية .

ان حكومتي - لا شك - لا تؤيد سياسات حكومة كميوتشيا الديمقراطية ، التي ضربت منذ توليها السلطة عن طريق ثورة داخلية رقما قياسيا للانتهاكات الدائمة والجسيمة لحقوق الانسان لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث . لكننا نعتبر أن سجل هذه الحكومة ، رغم أنه أمر يؤسف له ، لا يمكن أن يكون بمثابة مبرر للجمعية العامة لقبولها وثائق تفويض حكومة عميلة نصبت عن طريق تدخل خارجي انتهاكا لمبادئ رئيسية لميثاق الأمم المتحدة . اننا نعتقد أيضا أنه قبل احلال السلام والاستقرار في كميوتشيا ، فان جميع القوات الأجنبية ينبغي أن تنسحب من الاقليم ، وأن تتاح الفرصة للشعب لتقرير مصيره في ظروف خالية من التدخل الخارجي ، وأن يكون على علم بأن قراره واستقلاله سوف يكون موضع احترام الدول المجاورة .

ان نيوزيلندا سوف تعارض مشروع القرار A/34/L.2 الذى قدمه مندوب بلغاريا ، كما أننا سوف نعارض أيضا التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 والذى قدمه مندوب الهند . اننا نتفق مع مندوب سنغافورة في أن هذا الاقتراح ليس تعديلا ولكنه بمثابة اقتراح جديد ، وسوف يحرم كمبوتشيا من تمثيلها في هذه الدورة للجمعية العامة ، ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن نعتبره مجرد تعديل .

ان نيوزيلندا سوف تصوت لصالح قبول تقرير لجنة وثائق التفويض .

السيد تشين (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، اولا اسمحوالي أن اتقدم اليكم بالتهنئة الحارة لانتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان واثاق تفويض وفد كموتشيا الديمقراطية لهذه الدورة قد قدمت تمشيا مع الاحكام الخاصة بمنظمة الامم المتحدة ، وتعتبر شرعية وسارية ، وكتيجة للمتحدى الذى لا مبرر له ، والذى اظهره منذ اليوم الا ول لهذه الدورة ممثل السلطات الفيتنامية التي اخضعت كموتشيا الديمقراطية لعدد وان مسلح واحتلال عسكري ، فان لجنة واثاق التفويض كان عليها ان تجتمع وفقا لقرار الجمعية العامة من أجل بحث فوري للموضوع . واخيرا قررت بأغلبية ساحقة أن تقبل واثاق تفويض وفد كموتشيا الديمقراطية . ان هذا القرار العادل يعكس الموقف العادل للأغلبية الكبيرة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . انه دافع عن المبادئ والاحكام الاساسية لميثاق الأمم المتحدة . ان لجنة واثاق التفويض قد قدمت تقريرا الى الجمعية العامة أوصتها فيه أن توافق على تقرير اللجنة . ان المهمة الواردة تحت البند الاول من جدول الأعمال هي البحث والتصديق على تقرير لجنة واثاق التفويض . ان الموضوع المطروح علينا بسيط وواضح ، وكان ينبغي ان يجد حلا سريعا ، ولكن بالدخول الى قضايا جانبية ، فان الاتحاد السوفياتي وفيت نام قد زجنا بموضوعات ليست لها اية صلة بالبند ، وفرضت جدلا غير ضرورى على الجمعية العامة ، ومن ثم فانها اتت منذ البداية بعقبات خطيرة بالنسبة للاجراءات العادية للجمعية . ان اثارتهم للمتعاب توضح ان الحق والعدل ليسا في جانبهم ، ومن ثم عليهم ان يلجأوا الى كافة انواع الخداع والألاعيب لخلط الامور ، ولا يمكن لهذا الا ان يثير استياء قويا من جانب جميع البلدان المحبة للمعدلة .

وكما هو معروف فان كموتشيا الديمقراطية هي دولة ذات سيادة ومستقلة ، وحكومة كموتشيا الديمقراطية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل شعب كموتشيا . وقد اعترفت بها منظمة الامم المتحدة واعضاؤها . وقد حضرت اجتماعات المنظمة كممثلة لكموتشيا ومن الطبيعي ان لهم ان يرسلوا وفدا لحضور الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان كموتشيا الديمقراطية هي دولة محبة للسلام وقد انتهجت سياسة خارجية تقوم على الصداقة والتعاون مع الدول كافة ومع دول عدم الانحياز . ان شعب كموتشيا قد عمل من اجل ان تلتئم جروح الحرب واعادة التعمير في دولتهم . ولكن الحقيقة التي لا تدحض هي ان سلطات

فبييتنامية بمؤازرة الاتحاد السوفياتي قد فرضت حربا عدوانية على شعب كمبوتشيا . لقد ارسلت مايزيد عن ١٢ كتيبة من القوات النظامية للقيام بغزو كبير لكهوتشيا والاحتلال العسكري . ان هذا يعتبر بمثابة اكبر تحد اميثاق الامم المتحدة وانتهاك خطير لمبادئ العلاقات الدولية ، ويفرض تهديدا كبيرا للسلام في جنوب شرقي آسيا وللامن الدولي . ان هذا العدو وان السافر المسلح على كمبوتشيا من جانب السلطات الفيتنامية كان محل شجب شديد من جانب الدول المحبة للعدل والشعوب في جميع انحاء العالم . وفي اجتماعات مجلس الأمن التي عقدت في مستهل هذا العام ، فان دول عدم الانحياز في المجلس وكذلك دول جنوب شرقي آسيا قد قدمت مشروعي قرارين على التوالي يدعوان الى انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا . وكل من مشروعي القرارين قد حظى بأغلبية ساحقة بلغت ثلاثة عشر صوتا ، الا ان سلطات فييت نام لم ترفض سحب قواتها فحسب ، بل زادت من عدد قواتها الى ٢٠٠ الف وقامت بمذابح للشعب الكمبوتشي في محاولة لابتادة هذا الشعب وتحويله الى مستعمرة فييتنامية ،

كما انها جعلت هناك عددا كبيرا من لاجئي الهند الصينية وطردتهم الى جنوب شرقي آسيا وإلى جهات اخرى من آسيا ومن العالم ، مما ادى الى تشريد مليون نسمة وإلى وفاة أعداد لا حصر لها في البحار ، وقد تسببت كذلك في مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة للمجتمع الدولي ولا سيما تلك الدول والمناطق المجاورة لفيت نام .

وفي الوقت الحالي ، فان حكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية تقوم بنضال مرير من اجل الدفاع عن سيادتها واستقلالها ووحدة اراضيها ضد العدو ان الفيتنامي . ان نضالها العادل كان بمثابة اسهام هام في حماية السلم لدول وشعوب جنوب شرقي آسيا وأمن المجتمع الدولي وقد حظى بتعاطف وتأييد جميع الدول المحبة للعدل وكذلك الشعوب .

ومن ناحية اخرى ، فان ما يطلق عليه نظام هانج سامرين كان موضع مقاومة من السلطات الفيتنامية . وفي الوقت الراهن هناك ٢٠٠ الف جندي من القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . ان هذا النظام العميل لا يمكن ان يبقى ليوم واحد دون مؤازرة القوات الفيتنامية انه كان موضع معارضة شديدة من شعب كمبوتشيا ولا يمثل الا نفسه . ان ممثلي السوفيات وفييت نام قد اشاروا مرة اخرى الى هذا النظام العميل كمحاولة منهم لاضفاء صبغة شرعية على هذا النظام ، ومن ثم اضافة صبغة

شرعية ايضا على تلك الجريمة التي تقوم بها فييت نام ، بالعدوان المسلح ضد كمبوتشيا الديمقراطية ولكن كل هذا لا طائل من ورائه .

وموجز القول ان ما قام به ممثلا السوفيات وفييت نام بشأن موضوع وثائق التفويض لوفد كمبوتشيا الديمقراطية والألا عيب التي قاما بها انما تهدف الى خدمة العدوان والتوسع والهيمنة واذ ما نجحت مخططاتهما فان ذلك سيكون بمثابة السماح بالاحتلال الاجنبي للاراضي بقوة السلاح . والسماح للمهيمنة الكبيرة والصغيرة لكسي تشكل خطرا على السلم والأمن في جنوبي شرقي آسيا وفي العالم أجمع وتشجيع قبول التوسع في العدوان في تلك المنطقة وفي اجزاء اخرى من العالم . ان هذا امر لا يمكن ان تتسامح فيه أية دولة محبة للسلم ترفع راية العدالة . ومن ثم ، ومن اجل الدفاع عن ميثاق الامم المتحدة والمبادئ التي تعتبر نبراسا للعلاقات الدولية ، ومعارضة العدوان المسلح والعدوان لاحتلال الدول ذات السيادة والدفاع عن السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والسلم والأمن الدوليين ، فاننا نعتبر ان الجمعية ينبغي ان ترفض بكل حزم كافة المحاولات التي تهدف الى الغاء تقرير لجنة وثائق التفويض ، وان تنتقل فورا الى التصديق والموافقة على تقرير اللجنة ومن ثم فانها سوف تمهد الطريق لاجراء التدابير العادية للجمعية .

وفيما يتعلق بما يسمى بالتعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 ، فان وفد الصين يؤيد تماما ويكل حزم البيان الذي أدلى به السيدان مندوبا سنغافورة وماليزيا وغيرهما . وتمشيا مع المادة ٩٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، فان ما يسمى بتعديل ، والوارد في الوثيقة A/34/L.3 لا يشكل تعديلا على الاطلاق ، ان انه أدخل تغييرا شاملا على جوهر تقرير لجنة وثائق التفويض . وفي الواقع ، انه بمثابة اقتراح جديد له طبيعة مختلفة تماما . وفي رأينا ، فان الجمعية العامة ينبغي ان تعمل بكل حزم وفقا للنظام الداخلي . وتمشيا مع القاعدة ٩١ من النظام الداخلي ، فان الجمعية العامة عليها ان تنتقل الى التصويت أولا على تقرير لجنة وثائق التفويض . واذنا سمحنا بأن يكون النظام الداخلي موضع نشويه وانتهاك من جانب ممثلي الاتحاد السوفياتي وفييت نام ، فان ذلك سوف تترتب عليه عواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها . ومن ثم ، فاننا نؤيد الرأي القائل باعطاء الاولوية للتصويت على تقرير لجنة وثائق التفويض وهو الرأي الذي اعرب عنه ممثلا سنغافورة وماليزيا .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

سيدى الرئيس ، أتقدم لكم بالتهنئة لرفاستكم لهذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة واتمنى لكم كل نجاح في مهمتكم هذه .

ان وفد بيلوروسيا مثل الوفود الاخرى العديدة ينادى بكل حزم باتخاذ قرار عادل بشأن موضوع وثائق تفويض كمبوتشيا لهذه الدورة للجمعية العامة ، ذلك القرار الذى ينبغي ان يتمشى مع ميثاق الامم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية . كما تعلمون في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، قام شعب كمبوتشيا ، بقيادة الجبهة المتحدة للانقاذ الوطني لكمبوتشيا بثورة ناجحة أطاحت بنظام بول بوت اينغ سارى الفاشيستي الذى كان يتبع سياسة ابادة ضد شعب كمبوتشيا ، مؤتمرا باوامر هاميه في بكين .

ان نظام بول بوت قد لجأ الى طرق وحشية لقتل اكثر من ٣ ملايين من الكمبوتشيين الابرياء وذلك بقصد تنفيذ خطة الهيمنة التوسعية الصينية في جنوب شرقي اسيا وفيما وراءها وقد تشكلت في كمبوتشيا منذ اكثر من ثمانية شهور خلت حكومة شرعية تحظى بتأييد الشعب ، اى المجلس الثورى الشعبى لكمبوتشيا . وما لأحد غير الممثلين الذين عينهم المجلس الثورى الشعبى الحق في التحدث نيابة عن شعب كمبوتشيا في المنظمات الدولية بما فيها الامم المتحدة .

ومن المؤسف حقا ان بعض اعضاء لجنة وثائق التفويض لم يواجهوا حقائق الوضع الراهن وتغاضوا عن ان حكومة كمبوتشيا التي تمارس وظائف حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا . وربما ذهبنا الى سؤال هؤلاء الاعضاء في لجنة وثائق التفويض، الذين هبذوا وقبول وثائق التفويض اتباع بول بوت ، ما اذا كانوا يدرون اين وقع على وثائق التفويض الزائفة ، واين مقر حكومة كمبوتشيا الديمقراطية التي لا وجود لها بالفعل ، واين توجد في كمبوتشيا سفارات هذه الدول التي تدعي في عناد غير مفهوم ، انها تعترف بنظام عصاة بول بوت اينغ سارى المخلوع . فهل درس هؤلاء الاعضاء في لجنة وثائق التفويض جميع الوثائق ذات الصلة بالموضوع ؟ هل راعوا جميع نواحي القضية وجوانبها ؟ انني اعتقد انهم لا يستطيعون الاجابة على مثل هذه الاسئلة البسيطة .

ان وفد بلادى يود ان يستري انتباه الدول الاعضاء الى اتفاقية منع جريمة اباداة الشعوب والمعاقبة عليها فوضح ان على تلك الدول التزامات بمقتضى القانون الدولي . واني لا ذكرا بحكام تلك الاتفاقية التي تقضي المادة الاولى منها بما يأتي : " تؤكد الاطراف المتعاقدة ان الابادة سواء ارتكبت في وقت السلم او الحرب هي جريمة في عرف القانون الدولي وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها " . وتنص المادة ٦ من هذه الاتفاقية على ان الاشخاص الذين يتهمون بارتكاب الابادة ينبغي ان يحاكموا امام محكمة مختصة في الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة . ووفقا للمادة ٧ تتعهد الاطراف المتعاقدة بتسليم الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم الابادة . اننا جميعا نعرف ان محكمة الشعب الثورية في كمبوتشيا قد حكمت بالاعدام على بول بوت واينغ سارى لجرائم الابادة التي ارتكبوها . وليس من المعقول اطلاقا في ظل هذه الظروف ان تقبل وثائق تفويض وفد بعد ان حكم على رئيس حكومته بالاعدام . وبمقتضى نصوص الاتفاقية الخاصة بمنع الابادة والمعاقبة عليها ، كان من الجائر تسليمه الى حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . انني لن اسرد اسماء الدول الاطراف في تلك الاتفاقية . فهي تعلم - وعددها يجاوز الثمانين دولة - الوقائع . ولكني اود ان اذكرها فقط بأنه ينبغي للمرء ان يتمسك بالالتزامات التي قطعها على نفسه .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يرفض تماما تقرير لجنة وثائق التفويض

وكما هو واضح في مشروع القرار الذي كان وفد بلادى من بين الدول التي تقدمت به ، والذي تضمنته الوثيقة A/34/L.2 ، اننا نطالب بأن يمثل كمبوتشيا في الامم المتحدة فقط ممثلون عينهم المجلس الثورى الشعبى لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تسعى - على حد ما ورد في خطاب وزير الخارجية السيد كون سن الى اتباع سياسة مبنية على السلم والصدقة وعدم الانحياز والتمسك بميثاق الامم المتحدة . ان حدود كمبوتشيا اصبحت اليوم حدود سلم وتعاون مع الدول المجاورة . كما ان شعب جمهورية كمبوتشيا الشعبية اخذ على الفور يتصدى لحل مشاكل الاصلاح والانماء في بلده . وهو يضع ثقته في مجلس الثورة الشعبى لكمبوتشيا ويسانده .

اننا نتمنى لشعب كمبوتشيا كل نجاح في بناء حياته الجديدة ونقرر اننا سنتعاون بنشاط مع وفد جمهورية كمبوتشيا الشعبية في تحقيق اغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : حيث ان هذه هي المرة الاولى التي اتحدث فيها امام الجمعية العامة ، فاني أود أن أعبر عن امتنان وفد باكستان وعن ارتياحي الشخصي العميق لانتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وانني لوائح من أن حكمتكم وخبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية ستؤدي للجمعية خدمات جليلة ، كما انها ستيسر البحث الايجابي لكثير من القضايا العسيرة التي تواجه الجمعية .

انه مطروح على الجمعية العامة التقرير الاول للجنة وثائق التفويض ، التي انعقدت بناء على قرار منكم في يوم ١٩ ايلول / سبتمبر الجاري لدراسة وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية . وقد اوصت لجنة الوثائق في الفقرة ٢٦ من تقريرها ، بقبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية . ان وفد بلادي يؤيد تماما وجهة النظر القائلة بأن على الجمعية العامة ان توافق على توصية لجنة وثائق التفويض وتعتمدها .

لقد استمع وفد بلادي باهتمام الى البيانات المختلفة التي أدلت بها الوفود فيما يتعلق بصلاحيات وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ولقد أشار بعض هذه البيانات الى الوضع السياسي الداخلي في هذا البلد التمس . ويرى وفد بلادي ان هذه الاشارات لا تعتبر جوهر مداولات الجمعية العامة المطلوب منها فقط ان تقرر قبول توصية لجنة وثائق التفويض الواردة في تقريرها أو رفضها . ولذلك ، فاننا نشعر ان على الجمعية ان تشرع فوراً في اتخاذ قرارها عن طريق طرح توصية لجنة وثائق التفويض للتصويت .

لقد كانت باكستان عضوا في لجنة وثائق التفويض . وطالما كانت هناك معارضة اثيرت حول توصية لجنة وثائق التفويض وكيفية اداء اللجنة مهمتها ، ارى انه من المناسب ان اذكر بايجاز الاعتبارات التي استرشدنا بها في قرارنا بهذا الصدد .

ان دعم باكستان الدائم والمستمر لنضال شعوب الهند الصينية البطولي من اجل التحرر الوطني امر معروف ثابت لا يحتاج الى التأكيد وقد انحننا الى جانب تلك الدول واثلج انتصارها صدورنا . وهذه الروح ذاتها تجعل باكستان ترقب بقلق عميق التطورات الاخيرة في هذه المنطقة ، والتي تميزت بالتنازع وبالآلام حمة عانى منها الانسان . وتشكل هذه التطورات خطرا كبيرا ليس على أمن المنطقة فحسب ، بل ايضا على السلم العالمي . ان اعتقادنا الراسخ هو انه يمكن اعادة السلم

والاستقرار الى هذه المنطقة فقط اذا أقامت جميع هذه الدول علاقاتها على اساس التمسك التام بالمبادئ الاساسية الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وهي احترام الاستقلال السياسي والسيادة ووحدة الاراضي لجميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات . وتمشيا مع هذه المبادئ ، فان باكستان لا تستطيع ان تنظر بأى مقدار من الرضا الى التدخل العسكري الخارجي في كمبوتشيا . ولا يعني ذلك اننا نتفاضى عن السجل الممقوت لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية فيما يخص حقوق الانسان ، ولكن لا يمكن التذرع بهذا السجل لتبرير اى تدخل عسكري اجنبي يهدف الى الاطاحة بالحكومة القائمة في البلاد . انه لواضح ان الامم المتحدة لا تستطيع الاعتراف بنتائج مثل هذا التدخل الذى يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . فينبغي اذن ان يستمر وفد كمبوتشيا الديمقراطية في احتلال مقعده في الامم المتحدة . ولهذه الاسباب ، أيد وفد بلادى ، داخل لجنة وثائق التفويض ، توصية قبول وثائق التفويض المقدمة من وفد كمبوتشيا الديمقراطية .

كما انه يتضح تماما مما ادليت به من ان وفدا لن يكون في استطاعته تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 وكذلك فان وفد بلادى لا يرى ان التعديل المزعوم الوارد في الوثيقة A/34/L.3 يعتبر تعدى لبل انه يشكل اقتراحا جديدا تماما . لذلك نرى ان تناول الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/L.3 ، في الوقت الذى تدرس فيه الجمعية العامة التقرير الاول للجنة وثائق التفويض امر لا يتمشى مع النظام الداخلي للجمعية العامة . وبلاضافة الى ذلك ، فان مطالبات الجمعية العامة بأن تتناول الوثيقة A/34/L.3 يجعلها تتهرب من التفويض المعطى لها بموجب اللوائح .

وقد وردت الاشارة ايضا الى القرار الذى تم التوصل اليه بشأن هذه المسألة ، في اجتماع القمة السادس لدول عدم الانحياز الذى انعقد مؤخرا في هافانا بكوبا ، وأود أن أذكر هنا ان وفد باكستان مع وفود عديدة اخرى قد أدلى بتحفظات فيما يتعلق بالقرار الذى اعتمد في هافانا بشأن هذا الامر . ولهذا السبب ، وتمشيا مع المواقف التي اتخذناها في مؤتمر القمة في هافانا ، فان وفد بلادى سوف يوافق على الاقتراح طبقا لما تقتضيه المادة ٢٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، وعلى الجمعية العامة ان تراعي اساسا اولوية فتصدر قرارها بشأن التقرير الاول للجنة وثائق التفويض باعتماد التوصية الواردة في الفقرة ٢٦ من هذا التقرير .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : اود ان اتقدم اليكم سيدي الرئيس بتهاني العميقة وتهاني وفد بلادى لانتخابكم رئيسا للذورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان موقف وفد استراليا فيما يتعلق بمهمة لجنة وثائق التفويض كان يقوم دائما على اعتبار انها مهمة قانونية وفنية بحتة . ولهذا فليس من المناسب ولا من اللائق ان تأخذ اللجنة المسائل السياسية في الاعتبار . وطبقا للمادتين ٢٧ و ٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، فانه طالما ان الدولة تظل عضوا في الامم المتحدة ، فانه ينبغي قبول وثائق تفويضها اذا ما قدمت بالشكل المناسب . ولم يكن هناك اى دليل يستوحى منه ان وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ليست في شكلها المطلوب والمناسب .

ففي هذه الحالة ان ، وطبقا لنظام الامم المتحدة ، ينبغي قبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية كما اوصت بذلك لجنة وثائق التفويض وسوف يصوت وفد بلادى مؤيدا لتقرير لجنة وثائق التفويض .

وبالاضافة الى هذه النقطة المتعلقة بمبدأ اجرائي اود أيضا ان اشير الى مبدأ هام اخر من مبادئ الامم المتحدة لا ينظر اليه على اساس انه ينطبق على التحقق من وثائق التفويض ولكنه له صلة بالحجج التي ساقتها هنا اليوم وفود اخرى . ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد اجبرت على الخروج من بنوم بنه نتيجة لتدخل عسكري خارجي . وقد نجم عن ذلك احتلال قوات عسكرية اجنبية للبلد وبصورة مستمرة فان لم تقبل هذه الجمعية وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، فقد يبدو وانها تؤيد هذه الانتهاكات الصريحة لميثاق منظمة الامم المتحدة . ليس سجل نظام بول بوت الماضي الممقوت ، والذي يعرف تماما رأي حكومتي فيه ، هو المطروح للبحث ، بل مبدأ احترام استقلال الدولة العضو في الامم المتحدة وسيادتها ووحدة اراضيها .

ان المطلوب في الموقف الحالي هو انسحاب القوات العسكرية الأجنبية وإعادة الظروف التي يستطيع فيها شعب كمبوتشيا أن يحدد مستقبله بنفسه دون أي تدخل خارجي . ولا نرى أن اقتراح بقاء مقعد جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية شاغرا يمكن أن يساعد في الوصول الى حل . اننا نقدر حقيقة ان السيد مندوب الهند مع غيره من المندوبين الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار A/34/L.3 حاولوا ايجاد حل ثالث . ولكن هذا الحل المقترح مثل الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/L.2 سوف يجعلنا نوافق على نتائج عدوان خارجي ضد دولة حرة ذات سيادة . وسوف ينظر اليه على انه يفتح الطريق أمام الابقاء على ادارة فرضت بقوة السلاح وتم الاحتفاظ بها عن طريق تدخل هذه القوة الأجنبية حتى اليوم .

لهذه الأسباب كلها فان وفد بلادي لا يعتبر ان الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/L.3 يعتبر تعديلا لتقرير لجنة وثائق التفويض طبقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي . ان الدعوة الى بقاء مقعد جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية شاغرا يواجهنا بموقف جديد تماما له آثار بعيدة المدى ، وينبغي أن ينظر اليه من جانب الجمعية العامة من هذه الزاوية .

السيد لوبو (موزامبيق) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أشكركم على السماح لي بالكلام في هذه المرحلة من المناقشة . ان رئيس وفد بلادي سوف تتاح له الفرصة ليعرب باخلاص عن السعادة التي نشعر بها نحن في موزامبيق لرئاستكم للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ومع ذلك فان الصداقة القائمة بين حكومتينا ، والتطابق السياسي — قبل كل شيء — وصلة الدم القائمة بين شعبينا هو سبب كاف لأعرب عن تهاني الحارة لانتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين التي عهد اليها مناقشة الموقف الاستعماري الحرج في الجنوب الافريقي ومسائل أخرى حساسة في الهند الصينية وفي الشرق الأوسط وفي اجزاء أخرى من هذا العالم .

وفيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا في هذه الجمعية العامة ، فان موقف جمهورية موزامبيق الشعبية هو أن مقعد كمبوتشيا يجب أن تحتله جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ومن بين الوثائق الثلاث التي وزعت هذا الصباح للاعتماد ، فان وفد بلادي يقف الى جانب الوثيقة A/34/L.2 . ومع ذلك ومن أجل تسهيل أعمال هذه الدورة فان وفد بلادي يؤيد التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 الذي قدمه مندوب الهند حيث انه يتفق مع روح القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة السادس لحركة دول عدم الانحياز .

لقد قرر مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز أن مقعد كمبوتشيا يجب أن يبقى شاغرا وأن تشكل لجنة تختص بمتابعة تطور الموقف في هذا البلد عن كثب. وانطلاقا من هذه الاعتبارات فان وفد بلادي يؤيد هذا التعديل . ان اتخاذ قرار يتعارض مع ذلك سيكون مخالفا للقرار الذي اتخذته مجموعة تعتبر مجموعة كبرى في هذه الجمعية . ان مجموعة دول عدم الانحياز لها سجل حافل يتعلق بحل مشاكل دولية هامة وحساسة في مختلف الميادين كتلك المشاكل ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية ومسائل الأمن . لذلك أعتقد أنه ينبغي أن نعطيها الفرصة أيضا في هذه الحالة بالذات .

اننا نعتقد أن التعديل المقدم من الهند يستجيب الى حلول ملائمة لمشكلة كمبوتشيا ووثائق التفويض الخاصة بها في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

السيد جيفو (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، ان رئيس وفد

السنغال الى هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة يتقدم لكم بالتهنئة نيابة عن وفد بلادي . انني لم أعد بيانا مكتوبا لسبب بسيط هو أن المشكلة التي تهمنا اليوم ، هي في رأينا عبارة عن اتخاذ قرار فيما يتعلق بالتقرير الذي قدمته لجنة وثائق التفويض . لم نود أن نعد بيانا مكتوبا حيث أن مسألة كمبوتشيا قد أدرجت تحت البند ١٢٥ من جدول أعمال الجمعية ونعتقد أن هذا سيتيح لنا الفرصة لنتمكن من اعداد موقف بلادنا في هذا الشأن .

وكما ذكر السيد مندوب فييت نام في بيانه هذا الصباح فان التقرير المطروح علينا جاء نتيجة لطلب تقدم به وفد فييت نام خلال الجلسة الثانية للجمعية العامة ، عندما عارض وفد فييت نام خلال تلك الجلسة حضور وفد كمبوتشيا الديمقراطية . وفي هذه المناسبة فانك سيادة الرئيس ذكرت : " انني اطلب من لجنة وثائق التفويض أن تجتمع فورا . . . " (A/34/PV.2, P.6) للبت في وثائق التفويض التي قدمتها كمبوتشيا الديمقراطية . ان هذا يبين - على الأقل - كيف فهم المستشار القانوني حكمكم فيما يتعلق باجتماع لجنة وثائق التفويض .

ان هذا يعني ان اجتماع اليوم يجب أن يخصص لمعالجة موضوع واحد ، بيد وأنه في المقام الثاني نظرا الى طبيعة البيانات التي استمعنا اليها هذا الصباح .

ان السنغال عضو في لجنة وثائق التفويض وهي لجنة مشكلة من تسع دول اختارتها هذه الجمعية التي منحتم ثقتها لدراسة وثائق التفويض التي قدمت اليها .

ان السيد سفير بلجيكا عند عرضه لتقرير اللجنة A/34/500 هذا الصباح تقدم بتوصية للجنة تدعو الجمعية الى قبول تقريرها الأول . ان بعض الدول ، متبعة منطق موقفها الخاطيء ، شعرت أنها ملزمة بتقديم مشروع القرار A/34/L.2 الذي يبقى في حدود الاطار الذي يهمننا والذي يطالب الجمعية العامة بأن تدعو ممثلي ما يسمى بمجلس الثورة الشعبي . ولقد أدهشنا أن نجد ضمن هذه الوفود مندوب دولة أصلية من لجنة وثائق التفويض ، والتي دهننا عندما ناشدت الجمعية العامة بأن يتجاهل التقرير الذي طلبته لأنه لا يتفق مع ما انتهت اليه لجنة وثائق التفويض .

هذه هي المشكلة . فيما يتعلق بنا ، فاننا لا نستطيع أن نقبل هذه الاجراءات . ومن هنا فاننا نرفضها حيث أنها لا تتناسب مع الميثاق . وعلينا أن نأخذ في الاعتبار الوثيقة الثانية A/34/L.3 لأنها وثيقة لها طابع خطير فيما يتعلق بالشكل حيث أنها تدعو الجمعية العامة - وهذا يحدث للمرة الأولى - أن تتجاهل تقرير لجنة وثائق التفويض . أما فيما يتعلق بالجوهر فان مشروع القرار يدعو الجمعية العامة لحرمان وفد من مقعده داخل الجمعية . وفي اعتقادنا أن هذا أمر خطير ومن هنا ينبغي أن نفكر فيه مليا لسبب بسيط ، هو أننا اذا كنا بناء على طلب وفد من الوفود سوف نقوم بايقاف أوراق وثائق تفويض دولة ما ، بينما نحن نعلم الدوافع التي دفعت هذا الوفد للمطالبة بذلك . اننا نرى أن الكثير من الدول ينبغي أن تفكر مليا قبل أن تتخذ مثل هذا القرار . ان أية دولة مهما كانت لا تستطيع أن ترفض وثائق تفويض دولة ما لأن هذا من شأنه في المستقبل أن يمثل سابقة خطيرة .

لقد قلت انني سوف أكون موجزا لأنني مقتنع تماما بأن الجمعية بحكمتها المعهودة لن تتخذ بهذه الحجة الجديدة القائمة على سابقة قرار اتخذ في مؤتمر دول عدم الانحياز ، هذا القرار الذي تم التوصل اليه في ظروف نحن جميعا نعلمها .

وبالنسبة للسنغال فاننا نود أن نقول ان الجمعية العامة سوف تقر تقرير لجنة وثائق

التفويض .

السيد روا كوري (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، انني أود أن أبدأ

أولا بأن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرياسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . ان هذا شرف عظيم لكم شخصيا ولبلدكم الذي يعتبر بلدا صديقا .

ان رئيس وفد كوبا سوف تتاح له الفرصة لكي يعرب عن مشاعر حكومتنا تجاهكم .

ان الوثيقة A/34/500 التي تتضمن التقرير الأول للجنة وثائق التفويض تطالبنا باعتماد

قرار ، في رأينا ، ليس له أي معنى قانوني ولا يستند اطلاقا الى الواقع .

اننا مطالبون بأن نقبل كممثل لدولة كمبوتشيا ، جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية

الخيالية وغير الموجودة ، أي حكومة ليس لها عاصمة معروفة الا في حدائق تين امين الصينية بكيين

وفي فندق بيكمان بنيويورك على مقربة من مقر هذه المنظمة .

وأقل ما يقال انه لا يليق تلقي مثل هذا الاقتراح من هيئة مسؤولة ، تابعة للجمعية العامة . ان لجنة وثائق التفويض لم تدرس الوثائق التي قدمتها الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تقدمت بها للأمين العام ، وقد أبلغنا بهذه الوثائق وتم التوقيع عليها من جانب وزير خارجية حكومة كمبوتشيا ، وقد وقعت في بنوم بنه العاصمة .

وربما قيل أن دراسة هذه المشكلة داخل لجنة وثائق التفويض يعتبر أمرا شكليا بحتا ، وقد يكون الأمر كذلك هنا أيضا . ومع ذلك فان وفد بلادي لا يمكنه أن يقبل هذا القرار مهما كان رسميا ، ذلك ان وفد بلادي يرفض قبول تدخل الوصاية الصينية في قرارات هذه الجمعية ، وأن تتصرف كيفما تشاء فيما يتعلق بمسألة خطيرة مثل هذه .

اننا لا نواجه مشكلة شكلية فقط بل انها مشكلة لها أهمية حيوية من الناحية السياسية ، ومنذ زمن ليس ببعيد فان الجمعية العامة ، منصاعة الى حكم الاغلبية الآلية التي كانت تتمتع بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ذاك الوقت قد قبلت عاما بعد عام وثائق تفويض عميل تاويان على أنه الممثل الشرعي لجمهورية الصين الشعبية . واليوم ، فان كوبا تعارض في أن يصبح هذا قاعداً يتفق عليها وتنطوي على تخيلات سياسية تصير مدونة سلوك سواء أكان مبعثها الامبرياليين الأمريكيين أو حلفاءهم الجدد ، عظاما بكين .

اننا نعتقد أنه من الملائم بل من الحكمة أن نقبل مشروع القرار المقدم من جانب ممثل جمهورية بلغاريا الشعبية والذي اشتركت في تقديمه معها عشر دول لأنه منطقي وواقعي معا . وأود الآن أن أحاول دحض هذا الزيف المدسوس علينا . دعونا نشير الى حقائق التاريخ البطولي لشعب الهند الصينية الذي قاوم ورفض خلال الجزء الأكبر من العقود الماضية التدخل الاجنبي والقهر الداخلي من العملاء خدام الامبريالية والقوى الرجعية الأخرى .

لقد قدم شعب هوشي منه البطل في نضاله المصير من أجل انقاذ الأمة وخذ المعتدي الأمريكي مساعدات أخوية وانسانية للشعوب الأخرى في الهند الصينية . انها حقيقة بسيطة لا يمكن انكارها بأي حال من الأحوال وهذا ما ذكره السيد ممثل سنغافورة .

ان الانتصار الرائع الذي حققته فييت نام رغم بعض الدول المجاورة - كما ذكر السفير كوه وهو يعرف تماما الموقف في الهند الصينية - يعتبر حلقة هامة من تاريخ الهند الصينية . ان مواطني لاوس وكمبوتشيا بمساعدة قوات فييت نام وبدعم من دول تقدمية أخرى ومن الدول الاشتراكية - تمكنت من هزيمة المعتدين الأمريكيين وطردتهم مع عملائهم من بنوم بنه ومن فييت نام .

لقد عاد السيد بينغ سارى وهو ييكي - كما قيل لنا وقتئذ - الى وطنه بعد أن أقسم -
 بالصدقة الأبدية والاعتراف بالجميل للحزب والحكومة والشعب الفييتنامي وأخذ مع بول بوت ويعمد
 أن تأثر باتباع ما وفي يكين يعملان كأداة مطيعة للجماعة الفاشية الجديدة والتوسعية المخبولة التي
 تحكم الصين اليوم ولمخططاتها التي تهدف الهيمنة على جنوب شرقي آسيا وخاصة الهند الصينية
 منها . وطوال اربع سنوات قاموا بمهاجمة المراكز الواقعة على الحدود في فييت نام وتوغلوا داخل
 الأراضي الفييتنامية وقتلوا النساء والأطفال . وفي الشمال أخذ الحكام الصينيون الجدد يدبرون
 لهجومهم الفادر على شعب فييت نام وقد شنه بعد ذلك بعنف بالغ رؤساء العصاة الجديدة في يكين .
 وقد قيل لنا هنا أن من حق فييت نام الدفاع عن أراضيها ضد هجمات أعدائها . ولكن يجب
 ان يتناسب دفاعها مع مدى العدوان عليها . ان هذا حقا نظرية جديدة مضادة لحقائق التاريخ .
 فكم كان هجوم القوات النازية على الأراضي الأمريكية عنيفا ليجعل القوات الأمريكية تغزو أوروبا وتحتل
 ألمانيا وتقيم حكومة فيها . هل يختلف نظام بول بوت بطبيعته وبقسوته ووحشيته عن نظام هتلر ؟
 وهل كانت اعماله العدوانية على فييت نام مجرد روايات أدبية وهل كانت دماء ملايين الضحايا من
 الكمبوتشين مجرد رسومات من صنع شي باى شي ؟
 واليوم أصبح شعب كمبوتشيا يتحكم في مصيره بنفسه . وهي حقيقة بسيطة لكنها لا جدال
 فيها . لا الكلام ولا التهديد يمكن ان يغير شيئا من هذه الحقيقة ولو حتى على الورق .
 ان مثل سنغافورة تساءل قائلا نحن الذين نؤيد الحكومة الشرعية للجمهورية الشعبية
 الكمبوتشية ، ماذا كنا سنفعل اذا كانت تايلند هي التي قامت بالاطاحة بنظام بول بوت وعصايته ؟
 ان الاسئلة الافتراضية في التاريخ قد تجد اجابات افتراضية لها . ولكن هل لي ان اذكر الحاضرين
 بأن هذه الدول بالذات - مع الدول المجاورة الاخرى التي تعرف هذه المنطقة - هي التي تركت
 اراضيها للمعتدى الأمريكي الذي قام بالاعتداء على شعب فييت نام وعلى شعوب الهند الصينية .
 ان شعب فييت نام الذى كان يدافع عن وطنه قد دافع أيضا عن كرامة الانسان وعن الأمن والسلام
 في كل مكان من العالم .

انهم يطلبون منا ان نأخذ في الاعتبار قرارات مجلس الأمن حول مسألة كمبوتشيا وكذلك الموقف في جنوب شرقي آسيا . اننا لا زلنا نذكر انها لم تكن مجرد قرارات لدول عدم الانحياز ، بل كانت قرارات لبعض الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز . ان القرار الوحيد الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز فيما يتعلق بكمبوتشيا - وأود أن أؤكد على ذلك - قد تم اعتماده بحرية وبأغلبية ساحقة من رؤساء دول وحكومات مستقلة ذات سيادة . وهذا القرار يهدف الى الاحتفاظ بمقعد كمبوتشيا شاغرا حتى تشكل لجنة مخصصة لاتخاذ قرار ولمعرفة من سوف يحتل هذا المقعد .

ولكن ينبغي ألا ننسى أيضا ان الحكومة الفاشية الجديدة في الصين قد هاجمت فييت نام وهددت لاوس وأدانت شعب كمبوتشيا وعرضته لبشاعة بول بوت ، وقالت أنها ستلقن شعب فييت نام درسا جديدا ، وفرض عملاؤهم الكمبوتشيين علينا هنا . انه لا يكفي اسكات مثل هذه التخريصات ، بل يجب أن نندد بها بكل شدة لأنها تمثل فلسفة النهب والعدوان والحرب .

ان البعض يدعون ان المجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا الديمقراطية يسيطر على العاصمة ولكنه لا يسيطر على جميع أراضي الدولة . ويذكر أن قتالا مزعوما يشنه " الوطنيين " يدور في الأغال . ان كلمة " وطنيون " لم يكتف باطلاقها بخبث متعمد على مجرمي بول بوت بل يقال أيضا ان بعض أنصار سيهانوك يشتركون أيضا في النضال . ان سيهانوك لم يحرك ساكنا ضد هؤلاء المعتديين ، الذين اغتالوا حتى أفراد أسرته حيث انه كان مشغولا بالموسيقى والطرب في سراياه الفخم في بنوم بنه التي هجرها سكانها ولم يبق فيها الا الأناض وقبور الوطنيين الكمبوتشيين المخلصين ، وهو يحاول الآن التشكيك في شرعية حكومة الشعب على ضوء القانون الدولي .

وفي متاهات الصالونات الدولية ومطاعم الدرجة الأولى وأمام المأكولات والمشروبات التسي تدفعها بكين لعصابة ، يواصل أتباع بول بوت قتالهم الوحشي .

ولنفرض أن هناك بعض البقايا أو بعض الأيدي التي تسها العملاء الجدد للصين . فهل يهمل هذا ؟ كلا ، أو لم يكن قطاع الطريق المعادين للثورة التي سلحتها ودربتها مصالح استعلامات الولايات المتحدة الأمريكية في كويا ، يفتالون طيلة عدة سنوات عمالنا وفلاحينا وطلابنا ويحطمون الانجازات التي نحى من أجلها شعبي الذي كان مضطهدا ومحاصرا من قبل الامبريالية . من ذا الذى كان يشك ولو للحظة واحدة في حكومة كويا الثورية هي الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة لبلادى هنا أو هناك كنا نملك السلاح ، وحقنا الثابت المحقق بانتصارات كانون الثاني /يناير ١٩٥٩ أو بشاطن جيرون ؟

وانا كانت هناك بعض العصابات فان شعب كمبوتشيا سوف يقضي عليها تماما ويلقنها درسا لن تنساه . ان أحدا لن يستطيع أن يخذعنا بأن هؤلاء الافراد يمثلون أى شيء آخر سوى السادة النبلاء الجدد في بكين .

وأخيرا أود أن أتحدث عن التعديل الذى اقترحته الهند . انه في رأينا يعتبر تعديلا طبقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلى ولا يعتبر اقتراحا جديدا كما أراد البعض أن يقنعنا بذلك . ان هذا التعديل الذى يتمشى مع روح ومنطوق مقررات رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الذى عقد في هافانا يمكن لكوبا أن تقبله رغم أننا أعلننا عن تأييدنا لمشروع القرار المقدم من الجمهورية الشعبية البلغارية وبصفتنا دولة غير منحازة فان كوبا تستطيع أن تؤيد التعديل المقدم من الهند ودول أعضاء أخرى في حركة عدم الانحياز . وكوبا على ثقة من أن هذا التعديل سوف يحظى بتأييد أغلبية الدول الأخرى ونأمل أيضا في أن يقبل عدد كبير من أعضاء هذه الجمعية هذا التعديل .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : ان رئيس وفد مدغشقر سوف تسنح له الفرصة ، دون شك ، للاعراب عن التهاني الرسمية لجمهورية مدغشقر الديمقراطية بمناسبة انتخابك بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة ، لكن أرجو أن تسمح لي أن أذكر الصداقة الطويلة التي تربطنا لأهذئك شخصيا ولأعبر عن سرورى وسعادتي بأن نجد أخوا وبنانا من منطقتنا يرأس أعمال هذه الدورة الرابعة والثلاثين . انني أؤكد لك تعاون وفد بلادى وثقتنا الكاملة بقدراتك على حسن ادارة أعمالنا في الأسابيع المقبلة .

ان جمهورية مدغشقر الديمقراطية قالت دائما أنه عندما ينشب نزاع بين بلدين في ظروف شبيهة بتلك التي تقتضي اقامة علاقات ودية ، فانه ينبغي بذل كافة الجهود لايجاد تسوية لهذذا النزاع بين الأطراف المعنية عن طريق التفاوض أو الوساطة والتوفيق .

ولحين بدء عملية التفاوض أو الوساطة أو التوفيق ، ولحين التوصل الى نتائج هامة ، وفي انتظار توضيح الموقف في كمبوتشيا في ضوء المعايير الثلاثة التي ينص عليها القانون الدولي ، وهي السيطرة على أراضي البلاد ، وتأييد الشعب ، وممارسة السلطة السياسية ، في انتظار تحقق هذه الشروط فان وفد بلادى ، كما فعل في مؤتمر القمة السادس لعدم الانحياز ، يعتقد أن مقعد كمبوتشيا يجب أن يبقى شاغرا في الجمعية العامة وفي الأجهزة الأساسية والفرعية للأمم المتحدة ، دون أن يؤثر ذلك على الاطلاق على عضوية كمبوتشيا في الأمم المتحدة .

لقد اقترحنا التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 لثلاثة أسباب أساسية . أولا ، لالتزامنا بالقرار الصادر عن رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي عقد في هافانا منذ أيام . ثانيا ، لكي نتجنب ، كما قال ممثل الهند ، اقحام الجمعية العامة منذ بداية أعمالها في مناقشات حامية لن تسفر عن أى نتيجة مما قد يؤثر على جو هذه الجمعية وعلى سير عملنا الطبيعي . وثالثا ، لتسجيل تحفظاتنا الرسمية فيما يتعلق بتفسير بعض زملائنا لاعتماد التقرير الوارد في الوثيقة A/34/500 .

ان الموضوع المطروح علينا يتعدى الى حد كبير اطار الدراسة المعتادة لتقرير لجنة وثائق التفويض ، وان الجميع يتفقون أساسا على أن الموضوع أساسا هو موضوع سياسي . وبالفعل يمكن أن نستخلص نتيجة ، وقد تكون مخطئين ، وهي أنه اذا اعتمدنا تقرير لجنة وثائق التفويض فان ذلك ينطوى على اعتراف دولي بكمبوتشيا الديمقراطية . لكن في الواقع مهما كان مضمون الفقرة السادسة من

الوثيقة A/34/500 ، فاننا ازاء وثائق تفويض قد مها وفد ان يدعيان تمثيل دولة عضو . وبالتالي كان من الطبيعي - في رأينا - أن نبدى مزيدا من الحذر وأن نتعدى النواحي الشكلية مع ابداء الوعي السياسي الذي يتوقعه منا شعب كموتشيا . وعلى أى حال فان تحديد واختيار الحكومة التي يجب أن تمثل شعب كموتشيا انما هي عملية ينبغي أن يضطلع بها شعب كموتشيا نفسه وليس منظمته ، وذلك عن طريق اجراء يمكن الرجوع عنه بسهولة بسبب التفسير الخاطيء للفقرة ٢٣ من التقرير الوارد في الوثيقة A/34/500 فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد كموتشيا الديمقراطية ، وأيضا بسبب عدم قيام لجنة وثائق التفويض بدراسة الوثائق المقدمة لها من مجلس الثورة الشعبي في كموتشيا .

أود الآن أن أشير الى الحجج التي قدمها ممثلو سنغافورة وماليزيا ووفود أخرى فيما يتعلق بعدم امكانية الموافقة على التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 الذي قدمه لنا ممثل الهند صباح اليوم . من الناحية النظرية ومن الناحية العملية عندما يعرض على الجمعية العامة تقرير مقدم من أحد الأجهزة الفرعية أو من لجنة من لجانها ، فانها تستطيع اما قبوله ، أو رفضه ، أو احواله للدراسة من جديد ، أو ايقاف نظره . ومن غير الصحيح بالتالي القول بأن الجمعية لا يسعها الا اعتماد أو رفض تقرير ، فان هذا يحد من ممارسة الجمعية لسلطاتها السيادية . ومن ناحية أخرى فان المادة ٩ . من النظام الداخلي قد أشير اليها ، والجزء الأخير من تلك المادة ينص على ما يلي : " ويعتبر أى اقتراح تعدى لا اقتراح آخر اذا اقتصر على اضافة الى هذا الاقتراح الآخر أو على حذف منه أو على تغيير جزء منه " .

ان وفد بلادي يعتبر أن التعديل L.3 ينطوى على اضافة الى الاقتراح الوارد في الفقرة ٦ من التقرير الوارد في الوثيقة 500 ، وهو يتضمن تعديلا يقضي بارجاء البت في التقرير بدلا من اعتماده . انني أشير من جديد الى سلطات الجمعية العامة فيما يتعلق بتقارير وتوصيات اللجان . لكن اذا كنا قد فرقنا بين التعديل الشكلي والتعديل الجوهرى لكان في استطاعة وفد بلادي أن يقبل هذا التعديل الهندي . لكن من الواضح أن التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 هو تعديل جوهرى للمضمون . لكن النظام الداخلي يفرق بين التعديل الشكلي وبين التعديل الجوهرى . هل يوجد حكم ما في النظام الداخلي ينص على أنه يمكن قبول التعديل الجوهرى باعتباره تعديلا ؟ . فلنفترض ، ولو للمحظة ، أن الاضافة أو الحذف يعتبر تعديلا شكليا ، ولنفترض - جدلا - أن التعديل يعتبر تعديلا جوهريا . أليس صحيحا أن المادة ٩ . من النظام الداخلي تضع على قدم المساواة الاضافة والحذف والتعديل ؟

ان التعديل الوارد على الوثيقة A/34/L.3 ليس نقطة منفصلة أو اقتراحا جديدا ، انه يتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض ويأخذه في الاعتبار . وبالتأكيد فهو يتعلق بالتوصية المقدمة من هذه اللجنة ولكنه يعدلها في ضوء الظروف التي ذكرها ممثل الهند هذا الصباح عندما قدم هذه الوثيقة .

وانطلاقا من ذلك ، فان الوثيقة A/34/L.3 هي تعديل بالفعل وعلى هذا الأساس يجب أن يطرح للتصويت على أساس الأولوية وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي التي تنص على :
" عند اقتراح تعديل على اقتراح ما ، يجرى التصويت على التعديل أولا " .

وأخيرا ، قيل أن التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 ليس له الا هدف واحد وهو حرمان كمبوتشيا الديمقراطية من شغل المقعد الذي يخصها بصورة شرعية . انني لا أود في هذه المرحلة أن ادخل في اعتبارات تتعلق بشرعية نظام بول بوت . ان جمهورية مدغشقر الديمقراطية لها موقف محدد في هذا الشأن وهو يتماشى مع الوجهة السياسية التي اخترناها لأنفسنا . ولكنني ببساطة أود أن أحيل الجمعية العامة الى ما أعلنه ممثل الهند صباح اليوم .

ان حرصنا كما قلنا من قبل يقضي بأن تستمر الجمعية في الاضطلاع بمسؤولياتها تحت أفضل الظروف الممكنة وفي جو من الهدوء يسمح باجراء دراسة أكثر موضوعية للمشكلة . ان الطبيعة المنطقية للاقتراح هي الابقاء على مقعد كمبوتشيا شاغرا . ان هذا ليس هو الحل المرضي بالنسبة لنا ، لأنه يجب علينا أن نتخذ موقفا يتفق مع الغاية الطبيعية والمنطقية .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان رئيس

الوفد اليوغوسلافي ووزير خارجيتنا سوف يهنئك في الوقت المناسب لا نتخابك رئيسا لهذه الدورة وسوف يعرب لك ولبلادك عن مشاعر وفدنا . هل لي أن أعرب لك الآن عن تهاني الشخصية وعن سعادتني ان أرى دبلوماسيا غير منحاز على قدر كفاءتك يرأس الجمعية العامة .

سوف أحاول أن أقصر حديثي على ما أعتبره الاطار الصحيح للمشكلة قيد البحث . ان وفدي

يعتبر انه من وجهة نظرنا القانونية والسياسية ، فان وفد حكومة كمبوتشيا الديمقراطية هو الممثل الشرعي الوحيد لهذه الدولة في الأمم المتحدة ، لذلك فاننا نؤيد توصية لجنة وثائق التفويض.

ويتأييد هذه التوصية ، فان وفد بلادى يستوحي المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، والمبادئ التي قامت عليها سياسة حركة عدم الانحياز ووضعت على أساسها وثائقها . وفي هذا المجال ، فاننا نفكر بصورة خاصة في مبدأ الاستقلال الوطني والسيادة ووحدة الأراضي والمساواة في ظل السيادة والتقدم والتطور الحر لكل دولة بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو نظامها السياسي ، وبغض النظر عن سلطتها . وأفكر أيضا في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لآية دولة وفي حرية كل دولة في تحديد نظامها السياسي ووضع نظامها السياسي والاقتصادى الذى تراه مناسباً لها ، وذلك دون أية ضغوط . أفكر أيضا في امكانية عدم المساس بالمؤسسات القانونية ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم الاعتراف بالظروف الناتجة عن استخدام القوة .

هذه المبادئ هي التي التزمت بها يوغوسلافيا دائما في جميع المناسبات ، وقد أكدناها مؤخرا في مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز . هذه المبادئ هي التي تشكل الأسس التي يمكن على أساسها أن تتطور العلاقات بين الدول . ان احترام هذه المبادئ من قبل جميع الدول هو شرط أساسي لاجلال واستمرار الاستقرار والسلام في الهند الصينية وضمن السلم والأمن الدوليين بصفة عامة ، وهي بالتالي الوسيلة التي تكفل الحفاظ على مبادئ الأمم المتحدة والتي قامت عليها حركة عدم الانحياز . ان انتهاك هذه المبادئ أو مبررات أى انتهاك لها مهما كان السبب ، يعني انخفاء طابع الشرعية على استخدام القوة بين الدول ، كما انه يقوض نظام الأمن الذى وضع بمقتضى الميثاق .

وتمشيا مع هذا الموقف ، فاننا نرفض أى مظهر من مظاهر التنافس بين الدول الكبرى الذى يؤدي الى فرض أية ظروف على دولة مستقلة ذات سيادة . وفي تقريرنا لموقفنا بالنسبة لهذه المشكلة لا نعلن تأييدنا لهذا الجانب أو ذاك ، فان طبيعة النظام هو أمر يحدده شعب كل بلد ، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن يستخدم كذريعة للتدخل المسلح بفرض الاطاحة بالنظام الداخلى .

لقد قيل ان موضوع تمثيل كموتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة يمكن أن يحل فقط على أساس المبادئ التي ذكرتها ، وهذا يعني في رأينا ان هذه المشكلة يجب أن تحل أولا وقبل كل شيء

على أساس انسحاب القوات الأجنبية من هذه الدولة ، وبغير هذا فإنه لا يمكن أن نقبل أية طلبات تشكك في شرعية تمثيل وفد حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ووجوده في الأمم المتحدة .
ان اقتراح الابقاء على المقعد شاغرا قد قدم ، وفي هذا الاطار ، فان الصيغة التي طبقت في هافانا قد ذكرت أيضا . وفي هذا الشأن أود فقط أن استرعي الانتباه الى حقيقة أنه في الوثيقة الختامية للمؤتمر السادس في هافانا لم ترد بصفة مباشرة أو غير مباشرة أية اشارة الى عضوية كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية أخرى . وبالفعل ، فان نتائج مؤتمر القمة السادس تمثل حلا توفيقيا يتعلق فقط بتمثيل كمبوتشيا الديمقراطية في اجتماعات دول عدم الانحياز ، لضمان حسن سير العمل فيها ، بينما كلف مكتب التنسيق بدراسة الموضوع وتقديم تقرير الى المؤتمر المقبل لوزراء خارجية دول عدم الانحياز .

ولكننا هنا في الأمم المتحدة ، لكي نتوصل الى حل يتعلق بمقعد شاغر ، يجب أولا أن نتخذ قرارا بأن يتخلى الوفد الحالي عن مقعده . ومن وجهة نظرنا ، فان مثل هذا القرار سوف يؤدي الى حرمان وفد دولة ضحية لتدخل اجنبي من شرعيته ، ان مثل هذا الحل سوف يشكل سابقة خطيرة لاسيما فيما يتعلق بالدول الصغيرة والضعيفة من الناحية العسكرية . ومن الأهمية بمكان من الناحية السياسية أن هذا الحل قد رفضته غالبية دول آسيا وعلى الأخص دول جنوب شرقي آسيا . وبالتالي فان مثل هذا الحل غير مقبول من قبل وفدى لأسباب مبدئية .

لقد قيل أيضا هنا أن النظام في بنوم بنه هو الوحيد الذي يسيطر على كل أراضي كموتشيا الديمقراطية . وفي هذا الشأن ، أضيف أنه بغض النظر عن درجة السيطرة على الأراضي في ضوء الوجود العسكري الأجنبي لا يمكن أن يعتبر هذا مصدرا لاخفاء طابع الشرعية على أية حكومة . وفي الختام أكرر أن موقفنا مبني على عدم الاعتراف مطلقا بموقفه خلفه استخدام القوة كما أننا نرفض جعل نتائج التدخل المسلح العسكري شيئا مشروعاً . في رأينا ، ان تقرير لجنة وثائق التفويض يحظى بالأولوية ويجب أن يبت فيه قبل أى اقتراح آخر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي أود أن ألفت

انتباه الجمعية العامة الى ما يلي :

لا زال هناك عدد من المتحدثين في هذه المناقشة ، وفي نية الرئاسة بموافقة الجمعية مد هذا الاجتماع وذلك حتى نتمكن من انهاء دراسة الموضوع قيد البحث . وان هذا بالطبع مرهون بطول الكلمات التي سوف تلقى . اننا قد نمد هذه الجلسة لمدة ساعتين أو ثلاث . وعندئذ أرجو أن نتمكن من الانتهاء من البند قيد البحث ، وان أمكن أيضا البت في توصيات هيئة المكتب والا فاننا سوف نضطررنا الى عقد جلسة مساءية أو عقد جلسة صباح غد ، لأنه كما هو معروف فان الجمعية ملتزمة ببدء المناقشات العامة يوم الاثنين .

وانا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر أن نيتي هذه تحظى بموافقتكم .

وقد تقرر ذلك .

السيد جيبى (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، قبل أن أوجه

حديثي للجمعية ، أود أن تسمح لي بالاعراب عن أهرتهاني وفد بورما لانتخابكم بجدارة لشغل هذا المنصب الرفيع في رئاسة الجمعية العامة . ولست بحاجة الى أن أضيف أن وزير خارجيتنا سوف يقدم لك التهانى الرسمية لبورما في الوقت المناسب * .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد توماسون (بورما) .

ان وفد بوروما قد تابع باهتمام المناقشة الحالية الدائرة حول تمثيل كمبوتشيا في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة .

ان كمبوتشيا الديمقراطية قد قامت في نيسان / أبريل ١٩٧٥ وقبلت الجمعية العامة وثائق تفويض وفد ها منذ ذلك التاريخ . في رأينا لاشك في سلامة وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية . لم يحدث تغيير يبرر منع كمبوتشيا الديمقراطية من الاستمرار في عضويتها بالأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس ، فان وفد بوروما لا يستطيع الاعتراف بأى وفد آخر سوى وفد كمبوتشيا الديمقراطية . كما أننا لا نستطيع تأييد رأى القائل بابقاء مقعد كمبوتشيا شاغرا . وبالتالي فان وفد بوروما يضم صوته الى صوت المتحدثين الذين طالبوا باعطاء الأولوية للتصويت على تقرير لجنة وثائق التفويض .

السيد قيصر (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة عندما قدم مندوب فييت نام طعننا في شغل منصب ممثل كمبوتشيا الديمقراطية حكمتهم بمقتضى المادة ٧١ من النظام الداخلي بأن يحال الموضوع الى لجنة وثائق التفويض لبحثه على وجه السرعة . والمطروح أمامنا الآن التقرير الخاص بلجنة وثائق التفويض . واننا نعتقد أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار السرعة واللاحاح الذى تميزت به دراسة هذه اللجنة . ولهذا يجب على هذه الجمعية أن تعطي أولوية لتوصيتها .

ان وفد بلادى قد استمع باهتمام الى مقدمة الوثيقة A/34/L.3 من جانب السيد الموقر مندوب الهند واننا نعتقد أن الاقتراح الوارد في هذه الوثيقة لا يتمشى مع أى تعديل لمشروع القرار الذى أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ٢٦ من تقريرها A/34/500 ، ولكنه يشكل اقتراحاً جوهرياً جديداً .

ومع الأخذ في الاعتبار اختصاص لجنة وثائق التفويض ، فاننا نعتقد أن الجمعية ينبغي أن تتخذ قراراً بشأن مشروع القرار الذى قدمته لجنة وثائق التفويض . ومن الواضح أن هذا المشروع من ناحية الموضوع والوقت يأتي قبل المقترحات الأخرى التى وردت في الوثيقة A/34/L.2 ، A/34/L.3 . بالنسبة للموضوع الجوهرى الخاص بالتمثيل كان هذا الموقف متمشياً مع الموقف الذى أعلن عنه في مؤتمر عدم الانحياز في هافانا وسوف أتعرض له بايجاز .

ان بنغلاديش تؤيد منح مقعد للسيد مندوب كمبوتشيا الديمقراطية لحين خلق الظروف التي سوف تمكن شعب كمبوتشيا من اختيار حكومته بمحض ارادته ، دون أى تدخل خارجي أو أى وجود عسكري . ان بنغلاديش سوف تؤيد قرار لجنة وثائق التفويض .

السيد بوعيار أغا (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ان وزيرنا

سوف تتاح له الفرصة في الوقت الملائم لكي يعرب عن تقديره العظيم الذى تكنه لكم الجزائر ويمبر عن الفخر الذى نشعر به ازاء توليكم رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وفي هذه المرحلة من أعمالنا ، فان بياني سوف يقتصر على اعلان وجهة نظر وفد بلادى بالنسبة لأحد الموضوعات المعقدة التي تواجهها جمعيتنا وان تقرير لجنة وثائق التفويض لا يشكل الا أحد هذه النواحي فقط .

ان جمعيتنا لا يمكن ان تتخذ قرارا دون تحليل واع للحقائق التي تتطوى عليها هذه المشكلة. وعلى أية حال ، فان هذه النتيجة التي توصل اليها مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي انعقد اخيرا في هافانا والذي اعلن عنه بحق ممثل الهند في جلسة هذا الصباح ، فان معظم الدول الحاضرة هنا ليست في وضع يمكنها من ان تعرب عن رأيها بصراحة . ان دول عدم الانحياز قد تحاشرت - بحكمة - اتخاذ قرار عاجل ؛ وكانت تنقصها جميع الحقائق المتصلة بالموضوع ، ولم تتخذ موقفا يتناقض مع المبادئ والافكار التي تحكم حركة عدم الانحياز .

ان اقتراح التعديل الذي قدمته الهند هو في رأينا الاختيار الوحيد اما انما حتى يمكن ان نحافظ على الطابع الوقور لهذه الجمعية . فهل لي ان اوضح هنا انه ليس اقتراحا جديدا ، بعكس ما تقول به بعض الوفود ، لان مشروع القرار الذي قدمته الهند وشاركت في تقديمه بنى ومدغشقر انما هو مجرد تعديل لفقرات من تقرير لجنة وثائق التفويض الذي يقع في خمس صفحات . وهو يتناول الفقرة ٢٦ الاخيرة فقط . ان هذا التعديل في حد ذاته لا يمكن ان يعتبر اقتراحا جديدا . وقد يوصف بأنه اقتراح جديد اذا كان هذا التعديل قد غيّر من التقرير تماما . ومن ثم فاننا نشعر ان التعديل الهندي يشكل المنهج الوحيد الممكن الذي يمكن ان يخوّل لجمعيتنا ان تعرب عن رأيها بكل حكمة دون الاخلال بالميثاق او مخالفة للنظام الداخلي او حتى في ممارستنا من حيث محاولة ايجاد حلول لمشاكل شبيهة قد تستجد امام الجمعية العامة . ومع أخذ كل هذه العناصر في الاعتبار ، فان حكومتي تؤيد التعديل المقترح من قبل وفد الهند .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : سوف

تتاح الفرصة لوفد بلادي لكي يتقدم لكم سيدى الرئيس بالتهنئة على انتخابكم لهذا المنصب السامي الرفيع لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . وانني اود بكل اخلاص ان اتمنى لكم كل نجاح في مهمتكم الصعبة .

وكما ذكرت أغلبية الوفود التي تحدثت قبلي فان وفد بلادي لا يمكن ان يقبل التقرير الاول للجنة وثائق التفويض بشأن موضوع تمثيل كمبوتشيا في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان اللجنة لم تدرس جميع الرسائل التي قدمت لها ، ولم تأخذ في الاعتبار جميع نواحي الموضوع قيد النظر . ومن ثم ، كانت توصيتها غير كاملة ، ومن جانب واحد .

(السيد كرافتس ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الموقف السديد الذي تتخذه بلادى هو ان ضمير الامم المتحدة وسلطتها الدولية وهيبتهما سوف تتعرض للمضرب والخطر اذا ما قامت الجمعية العامة للامم المتحدة بالسماح للمقتلة والسفاحين ، وهو ما أكدته عصا بول بوت - اينغ سارى ، بأن تحتل مقعدا في جمعيتنا . وقد قام هؤلاء الوحوش بقتل ما يقرب من ثلاثة ملايين طفل وامرأة وشيخ ، محاولين بذلك القيام بتجربة ماوية اجتماعية رهيبة ، واحاقة الموت والدمار بزهرة شباب هذه الأمة . هذه حقيقة نعتزف بها وتدركها جميعا بما في ذلك الوفود التي تحدثت هنا ، والتي تناولت النواحي القانونية لهم - الموضوع ، واضفاء شرعية على زمرة بول بوت وتمثيلها في الامم المتحدة . ومن الممكن بالطبع ان نجد اساسا شرعيا لتبرير موقف بلد كل منا . ولكن كيف يمكن للمرء وهو يرى واعيا لهذا الدمار او القتل الشامل للملايين . وفي الوقت ذاته يوافق على ان هذه الحكومة التي اطاح بها شعبها التي ادينت بالابادة الجماعية ، تمثل هذا الشعب في منظمة دولية ؟ ان هذا الامر يصعب علينا تفهمه .

انني اود ان اوضح الجدل الذي يتخذ طابعا قانونيا وذلك بالاشارة الى العلاقات الدولية وممارسة هذه العلاقات . فمنذ عام مضى تقريبا فان الحكومة الثورية قد قامت في كمبوتشيا واقسم المجلس الثورى الشعبى . ان هذه الحكومة تملك زمام امور هذا الاقليم ، وتقوم بحل مشاكله الداخلية والخارجية . ان المهمة الاولى هي اعادة تعمير البلاد التي دمرت نتيجة للاعمال الاجرامية . ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تسهم في تنمية العلاقات الدولية ودعم الأمن والسلام وتنمية التعاون الدولي والتمسك بمبادئ عدم الانحياز .

ومن ثم فان المجلس الثورى الشعبى لحكومة كمبوتشيا هو الممثل الشرعى الوحيد لهذا البلد . ان المجلس الثورى الشعبى بمفرده له وحده حق التحدث نيابة عن شعب كمبوتشيا في الامم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية . ولهذا السبب ، فان وفد اوكرانيا قد اشترك في تقديم مشروع القرار الذى يتطلب تمثيل كمبوتشيا بوفد يعينه المجلس الثورى الشعبى في كمبوتشيا . ان هذه الرسالة لم تكن موضع دراسة من جانب لجنة وثائق التفويض .

وفي رأى وفد بلادى ، فان التعديل الذى قدمه ممثل الهند نيابة عن دول عدم الانحياز هو مجرد اجراء وقتي . اننا لا نتفق مع اولئك الذين يعتبرون ان هذا التعديل يعمد بمثابة

اقترح جديد . فبالإشارة الى المادة . ومن النظام الداخلي للجمعية العامة ، فان الوضع لا يتفق مع هذا الرأي ، فالمادة تنص على مايلي :

" ويمتبر اى اقتراح تعديلا لاقتراح آخر اذا اقتصر على اضافة الى هذا الاقتراح

الآخر او على حذف جزء منه او على تغيير جزء منه " .

ان التعديل الهندي لم يغطي كل هذه النقاط . ومن ناحية الجوهر فان التعديل يرجى

فقط بحث تقرير التفويض ، ويتيح الوقت لمزيد من الدراسة لموضوع تمثيل كمبوتشيا في الامم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز .

(السيد كرافتس ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان مجموعة من الدول قد أيدت التعديل الهندي ، ولكن هذا يوضح الضعف في موقف أولئك الذين يودون الابقاء على حكومة بول بوت في الأمم المتحدة . ان هذه الدول تخشى التصويت على التعديل قبل أن نصوت على تقرير لجنة وثائق التفويض .
واليوم ، فان الحكومة الشعبية في كمبوتشيا تمر بفترة حرجة وعسيرة للغاية للتغلب على المشاكل التي ترتبت عن سنوات عديدة من الدمار وتحتاج الى مساعدات طوعية لاعادة بناء اقتصادها حتى يمكن اعادة الحياة الى مجراها الطبيعي . ان وفد بلادي يرى أن على الأمم المتحدة أن تلعب دورا ايجابيا ، وينبغي أن تشجع اعادة مولد شعب كمبوتشيا من جديد وأن تقدم له ما يلزم من مساعدات .

السيد لوهاني (نيال) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس أود أن أبدأ بتهنئتك لتولي رئاسة هذا الجمع الموقر . ولا يساورنا أى شك في أن حيويتكم ، مع ما لكم من خبرة وحكمة ستساعد مداولاتنا على التوصل الى نتائج مرضية .

ان التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 يقبل وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، وتوصي اللجنة ، الجمعية العامة بالتصديق على تقريرها الأول . ان الأمر يتوقف على الجمعية العامة في أن تقبل التقرير أو أن ترفضه .
وفي رأينا ، ان هذا التقرير ينبغي أن تكون له أولوية فوق جميع الوثائق المطروحة على هذه الجمعية . وفيما يتعلق بموضوع وثائق التفويض ، الخاصة بحكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، فان ممثل هذه الدولة قد أسهم في اجتماعات هذه المنظمة وينبغي أن يواصل ذلك . اننا نعتبر أن مندوب كمبوتشيا الديمقراطية معتمد من الناحية الشرعية في هذا الجهاز للأسباب الآتية :
ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تمت الاطاحة بها ليس من جانب شعب كمبوتشيا ولا بأية عملية دستورية ، بل عن طريق تدخل عسكري خارجي . لقد أخذنا علما بالتهم الموجهة الى نظام بول بوت ، ومهما كان حجم فظائع هذا النظام فان هذا لا يبرر التدخل الخارجي أو الاحتلال الخارجي من أجل الاطاحة بحكومة النظام القائم وتنصيب حكومة أخرى خائفة لارادة قوة خارجية .
ان شعب كمبوتشيا له كل الحق في تقرير مصيره دون أى تدخل خارجي . اننا نؤمن بكل حزم بهذا المبدأ المقدس الخاص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومن ثم فاننا نرفض العدوان ولا نقبل العواقب التي تترتب عليه .

السيد محمد (الصومال) : سيدي الرئيس ، اسمح لي أن أقدم اليكم تهنئاتي الحارة على تعيينكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولا شك أن هذا الاختيار يعكس مدى التقدير والاحترام الذي تتمتع به لدى زملائك من أعضاء الوفود كما انه اعتراف على كفاءتك ومهارتك في جميع المهمات والمسؤوليات التي تقلدتها كممثل لبلدك الصديق وكرئيس للجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . وكلنا ثقة بأن هذه الدورة بفضل رئاستكم الحكيمة لها ستكفل جميع أعمالها بالنجاح والتوفيق .

نحن اليوم نواجه مشكلة معقدة في العلاقات الدولية ، مشكلة في غاية من الأهمية والخطورة ، ويمكن اذا تركت بدون ردع أن تخلق ردود فعل غير محسوبة ومن ثم فان أغراض وأهداف وجود الأمم المتحدة معرضة للتهديد .

تكلم كثير من أعضاء الوفود حول نوع حكومة بول بوت وأطلقوا عليها جميع المسميات والأوصاف ولكن القضية الخطيرة أمانا هل من حق دولة أن تعتدي على دولة مجاورة مستعملة القوة المجردة وتسقط الحكومة الشرعية وتفرض وجودها العسكري والسياسي على تلك الدولة . ان هذا هو جوهر القضية ، نحن هنا امام مبدأ جديد يهدد كل ما عرفناه في القانون الدولي والعلاقات الدولية . ان احترام مبادئ السيادة والاستقلال الوطني وحق كل شعب في اختيار نوع الحكم الذي يتناسب وظروفه الخاصة - مهدد بالخطر - ان حق تغيير الحكم الوطني اذا كان لا يعكس تطلعات الشعب ورغباته حق مطلق خاص بكل شعب على حدة . ولا يجوز لدولة كائنة ما كانت أن تمارس هذا الحق نيابة عن الشعب المعني بالأمر .

نحن لا ندافع عن حكم بول بوت ولكننا ندافع عن المبادئ الدولية المعترف بها ، ندافع عن الشرعية الدولية ، وعن ميثاق الأمم المتحدة .

اننا لا نستطيع أن نجيز العدوان والغزو الاجنبي واسقاط الحكم الوطني بقوات أجنبية وفرض حكم آخر محله ثم محاولة اضعاف الشرعية على هذا الحكم .

لذلك فاننا نعتبر توصية لجنة وثائق التفويض صحيحة من الناحية القانونية والسياسية ويجدر

أن نأخذ بها لأنها تتفق ومبدأ الشرعية الدولية . لذلك فاننا نؤيد هذه التوصية .

السيد بترى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموضوع المطروح علينا ، وهو تقرير لجنة وثائق التفويض . اننا يمكننا أن نقبله أو نرفضه . وان اقتراح الهند الوارد في الوثيقة A/34/L.3 لا يعتبر تعديلا لهذا التقرير حيث أنه لا يضيف أو يحذف جزءا من توصية لجنة وثائق التفويض كما تتطلب المادة ٩ . من النظام الداخلي .
انه في الواقع يؤدي بنا الى نتائج عكسية وبالتالي فهو يشكل اقتراحا جديدا منفصلا .

ان حكومة بلادي تؤيد على أساس فني توصية لجنة وثائق التفويض بقبول تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية ، ونظرا لانعدام وجود مطلب أكثر شرعية فان الجمعية العامة ينهني عليها أن تبقى على المقعد لمدوبي الحكومة التي قبلت الجمعية العامة السابقة وثائق تفويضها . ان نظام هنغ سامرين المنصب والمفروض من طرف فييت نام عن طريق التدخل المتواصل والاحتلال العسكري لكمبوتشيا لا يمثل مثل هذه الشرعية وهذا الاستنتاج يوازي الموقف المتخذ خلال اجتماعات مجلس الأمن في شهرى كانون الثاني /يناير ، اذار /مارس من هذه السنة لبحث الوضع في جنوب شرقي آسيا وهـو استنتاج يحظى بتأييد حكومات المنطقة المعنية مباشرة بهذا المشكل .

ومع ذلك فانني أود أن أوضح تمام التوضيح ان موقفنا من الناحية الفنية فيما يتعلق بالتفويض، لا يعني اننا نؤيد على الاطلاق أو نعترف بنظام بول بوت أو نؤيد ممارساته الدامية . وعلى مدى ثلاث سنوات كنا في مقدمة القائمين بالمجهودات الدولية لاجراء أحداث تغيير جذري لهذه السياسات والممارسات بطرق سلمية . نحن نستنكر انتهاك حقوق الانسان في كمبوتشيا من جانب نظام بول بوت . وقد تحدثنا عن ذلك في مجلس الأمن وفي لجنة حقوق الانسان وفي الجمعية العامة وانني أكرر هذا التنديد بهذه المناسبة اليوم . ان ممارسات نظام بول بوت الهمجية منافية للمبادئ الدولية لحقوق الانسان كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة وفي البيان العالمي لحقوق الانسان .

ومع ذلك فان نظام هنغ سامرين المزعوم بسبب فرضه من طرف القوات المسلحة الفيتنامية على شعب خمير هو أيضا محل تنديد . ومن بين الدلائل على قسوة معاملة هذا النظام لشعب خمير خطر المجاعة الخطيرة المحدقة بمليونين من السكان والعراقيل التي يواصل هذا النظام وضعها في سبيل مجهود دولي فعال للتخفيف من ويلات هذه الأوضاع .

بالاضافة الى ذلك فانه في حالة الاحتلال الفيتنامي فان أعضاء الأمم يواجفون مبدأ هاماً من مبادئ الميثاق وهو مبدأ الاستقلال السيادة لدولة ما من الدول الأعضاء . لا يمكن للأمم المتحدة أن توافق على أن تقوم دولة باقتحام واحتلال والسيطرة على الحياة السياسية الداخلية لدولة أخرى . وفي الواقع ، فانه في هذا الوقت نجد أن قوات الاحتلال الفيتنامية هذه شرعت في القيام بهجوم جديد مما سوف يؤدي هذا الى زيادة الحرمان وازدواج عذاب جديد للشعب الكمبوتشي .

ان حكومة بلادي تعتقد أنه يتعين على الجمعية العامة أن تهتم بهذا الموضوع الجوهرى الخاص بالوضع في كمبوتشيا . نحن نعتقد أن وضع حقوق الانسان المشروعة ، والمطامح السياسية

للشعب الخميري تتطلب بحثا عميقا من جانب هياكل الأمم المتحدة وأنه سوف تكون هناك مناسبات ملائمة لبحث مثل هذه المسائل . وعند بحث بند جدول الأعمال المتعلق بالوضع في كمبوتشيا فان حكومتى سوف تقدم بمزيد من التفاصيل بعض الآراء حول ما يجب القيام به من أعمال لمعالجة هذه المشاكل البالغة الخطورة .

ان الولايات المتحدة سوف تعمل مع كل الدول الاعضاء في الامم لتشجيع على سحب القوات الفيتنامية ، ووضع حد للتدخل الأجنبي وتكوين حكومة مستقلة استقلالا حقيقيا في كمبوتشيا تعيش في سلام مع جيرانها وتمثل مطامح الشعب الخميري وتحترم حقوق الانسان .

السيد غونا كاسيم (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، سوف نتاح

الفرصة لرئيس وفد بلادى عند ما يتحدث الى هذه الجمعية ليقدم تهانيه لكم باسمي شخصيا وباسم الوفد ، واسمحوا لي بصفتي الشخصية ان أقول لكم أنني سعيد بأن أراكم تتراسون مناقشاتنا وأقدم لكم تهنئتي الحارة والقلبية بمناسبة انتخابكم لرياسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان التقرير الأول للجنة وثائق التفويض في الوثيقة A/34/500 بتاريخ ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩

كما قدمه سفير بلجيكا ورئيس لجنة وثائق التفويض هو محل بحثنا . ولذلك فمن رأى وفد بلادى أن المهمة الأولى للجمعية العامة هي بحث هذا التقرير برمته وان تقرر ما اذا كانت الجمعية العامة سوف تقبل هذا التقرير أو ترفضه . ان أعضاء لجنة وثائق التفويض قد صوتوا بالأغلبية الساحقة لصالح قبول وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . وفي رأى وفد بلادى أن هذه التوصية صحيحة وملائمة ويجب أن نعمل بمقتضاها فوراً .

وبصفتنا دولة قريبة من كمبوتشيا فنحن في تايلند ننزعج بالتطورات التي وقعت في هذا البلد المجاور لنا من أوائل هذه السنة واليوم هناك حوالي ٢٠٠ ألف من القوات الأجنبية في كمبوتشيا مدججة بالسلاح وتقوم بأعمال مسلحة ضد مختلف العناصر الوطنية في هذا البلد . ووفد بلادى يرى أن أفضل طريقة للتغلب على الوضع الحالي هي طبقا للخطوات التي تضمنها مشروع القرار الآسيوي الذي قدم للجمعية العامة ، في أوائل هذا العام . أى أن يتم أولا إيقاف الاعتداءات واثانيا سحب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وثالثا الشروع في التوصل الى حلول سياسية بناءة للمشكل باستعمال الطرق السلمية دون غيرها .

ومن رأى وفد بلادى أنه لا الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/L.2 ولا الاقتراح المتضمن في الوثيقة A/34/L.3 يسير في الاتجاه السليم . لأن ايا من هذه الاقتراحات لا يتضمن الحل البناء للمشكلة القائمة . بل على العكس ، فاننا اذا ما استعضنا عن وفد كمبوتشيا الديمقراطية بوفد آخر أو اذا حاولنا الإبقاء على مقعد كمبوتشيا شاغرا فان هذا يعني اننا نؤيد سلوكا دوليا يتنافى مع روح ومنطوق ميثاق هذه المنظمة . ويعني هذا أن المجتمع الدولي يطرد المعتدى عليه من حظيرة المجتمع الدولي . ومما لا شك فيه أن الطريقة البديلة الأخرى لكمبوتشيا الديمقراطية تتمثل في حكومة وقع تنصيبها عن طريق التدخل المباشر لقوات مسلحة لدولة أجنبية . وبالإضافة الى ذلك فان هذه الحكومة قائمة الآن بفضل مساعدة تلك القوات الأجنبية حيث أن احتلالها المتواصل لتراب كمبوتشيا مازال يلقى مقاومة عنيدة من جانب مختلف العناصر الوطنية داخل البلاد . ان الوضع في كمبوتشيا حاليا ما يزال غير مستتب وفي رأى بلادى أن هذه الحالة غير الثابتة تملي علينا الإبقاء على تمثيل وفد كمبوتشيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية على ما هو عليه .

ان الوثيقة A/34/L.3 كما قدمها ممثل الهند صباح اليوم على انها تعديل لتوصية لجنة وثائق التفويض هي في رأى وفدى ليست تعديلا البتة بل في الواقع هي اقتراح جديد وجوهري نظرا الى انها تدخل عنصرين جديدين على التوصية الاصلية . أولا ، تعليق بحث التقرير ، وثانيا ، ابقاء مقعد كمبوتشيا شاغرا في الوقت الحاضر . وهذا الاقتراح الخاص بابقاء المقعد شاغرا اقتراح غير مقبول من وفد بلادى وبالنسبة الى بقية بلدان رابطة دول جنوب شرقي اسيا . وبلاضافة الى ذلك فان هذا الاقتراح الهندي الرامي الى ابقاء مقعد كمبوتشيا شاغرا يتنافي مع احكام المادة ٢٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة ونصها :

” كل ممثل اعترض احد الاعضاء على اشتراكه في الدورة يسمح له بالجلوس بصورة مؤقتة متمتعاً بما يتمتع به سائر الممثلين من حقوق ريثما تقدم لجنة وثائق التفويض تقريرها وتبت الجمعية العامة في الامر ” .

ولذلك فاني أقول ان الوثيقة الهندية A/34/L.3 ليست تعديلا كما تدعي الهند . بل هي اقتراح جديد وجوهري . ولذلك فاني اقترح ان نعامل هذه الوثيقة بهذه الصفة وان نبحث وفقا للنظام الداخلي تقرير لجنة وثائق التفويض دون أى تأخير .

وكما قلت ، فانه من الواضح في اذهاننا ان الوثيقة الهندية بمثابة اقتراح جديد . ونظرا الى ان التفسيرات القانونية قد تختلف ، فاني ياسيدى الرئيس اطلب منكم بصفة رسمية ، لصالح كل من يعنيه الامر ، أن يستشار في هذا الموضوع المستشار القانوني للامم المتحدة فيما يتعلق بالوثيقة (A/34/L.3) ليقول لنا اذا كان هذا تعديلا للاقتراح الاول أم انه اقتراح جديد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لمدوب سنغافورة في نقطة نظامية .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : في نهاية بيان السيد غوناكاسيم

مدوب تايلند طلب رسميا معرفة الرأى القانوني للمستشار القانوني للامم المتحدة حول ما اذا كان التعديل المزعوم الوارد في الوثيقة (A/34/L.3) هو تعديل طبقا لمعنى المادة ٩٠ أم أنه اقتراح جديد .

سيدى الرئيس ، في ضوء هذا الطلب الرسمي ، فاني أتساءل عما اذا كان يمكنكم أن تسألوا الجلسة العامة عما اذا كان هناك أى اعتراض على هذا الطلب . فاذا لم يكن هناك اعتراض فانه قد

يمكننا ان نخطر المستشار القانوني بهذا الطلب حتى يمكنه ان يعطينا رأيه القانوني في نهاية المناقشة العامة . و اذا كان هناك اعتراض على اقتراح تايلند ، فاني اعتقد انه بالطريقة الديمقراطية المعتادة يمكنكم ان تطرحوا طلبه للتصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد كان في نيتي عقب انتهاء المناقشة العامة أن أعرض على الجمعية اقتراح مندوب تايلند . ولكن ، بما أن مندوب سنغافورة قد أثار نقطة نظامية كي اطلب من الجمعية ان تتخذ قرارا الان فاني سوف أتركها تفعل ذلك الان بطبيعة الحال . وفي هذا الصدد ، أرى أن مندوب الجزائر يطلب الكلمة في نقطة نظامية .

السيد بوعبيد أفا (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : اعتقد انه سيكون مهيناً لجمعيتنا اذا ما طلبنا الرأي القانوني . انني لا اعتقد ان الامر يتعلق بتصادم بين سيارتين أو بطلاق ، اذا ما سمح لي بالسخرية . لقد اتخذت الجمعية العامة مقررات في شكل قرارات ، لقد وضعت قانونا دوليا . وقد أبدى كثير من المتحدثين هنا رأيهم وفسروا هذا التعديل وعارضوا أو أيدوا صحة هذا التعديل . ولذلك فان وفدي يود ان يقدم اقتراحا يعارض استشارة المستشار القانوني للجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في ضوء البيان الذي أدلى به مندوب الجزائر والكلمة التي تقدم بها ممثل سنغافورة حول نقطة نظامية ، وطبقا للمادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، فاني سوف اطرح على الجمعية هذا الموضوع لتتخذ مقرا حول ما اقترحه مندوب سنغافورة بطلب الرأي القانوني .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، هايتي ، هندوراس ،

ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
 البرتغال ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توفو ،
 تركيا ، اوغندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،
 افغانستان ، الجزائر ، بنن ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
 السوفياتية ، الرأس الاخضر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن
 الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، كينيا ، جمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، منغوليا ،
 موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، جمهورية
 اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 فييت نام .

المعارضون :

الارجنتين ، البحرين ، بوروندي ، قبرص ، الجمهورية الدومينيكية ،
 غينيا الاستوائية ، فنلندا ، غانا ، غواتيمالا ، ايران ، العراق ، ساحل
 العاج ، جامايكا ، الكويت ، المكسيك ، نيجيريا ، قطر ، رواندا ،
 المملكة العربية السعودية ، سيراليون ، تونس ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 اليمن ، زامبيا .

المتنصرون :

اعتمد الاقتراح بأغلبية ٨١ صوتا ضد ٣١ صوتا وامتناع ٢٦ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بناء على ذلك ، سوف نطلب من المستشار القانوني

ان يعد رأيا قانونيا يقدم للجمعية قبل ان تتخذ مقرا حول التعديل المناسب .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، أرجو منكم ومن الجمعية العامة أن تقبل عذري لأنني اتكلم اليوم للمرة الثانية حول نفس الموضوع . اذا ما سمحتم لي فانني أود أن أوضح بعض الأمور التي أثيرت خلال المناقشات التي دارت حول التعديل الهندي والذي اشترك في تبنيّه عدد كبير من الأصدقاء ، والوارد في الوثيقة A/34/L.3 .

ان اكثر الحجج الحاحا بشأن هذا التعديل ، والذي بدأها صديقي العزيز السفير كوه من سنغافورة ، تقضي بأن هذا يعد اقتراحا جديدا وليس تعديلا . وفي رأي وفد بلادي ، اذا ما قرأنا المادة ٩ بأكملها وليس فقط الأجزاء التي تتلاءم مع وجهة نظر البعض ، فانه لن يكون هناك قرار سوى ذلك القرار الذي توصلنا اليه ، وهو أن هذا تعديل بالفعل .

ان المادة ٩ تتضمن جملة تقول بأن التعديل الأبعد عن الاقتراح من حيث المضمون الأصلي ، سيتم التصويت عليه أولا . ما الذي تعنيه هذه الجملة ؟ اننا لن نعرض تعديلا لمعاهدة بشأن القمر . انه تعديل على تقرير لجنة وثائق التفويض وهو الموضوع الذي ناقشه . ان هذا التعديل ينقح جزءا من تقرير لجنة وثائق التفويض . كيف اذا يمكن ان يعتبر أنه اقتراح جديد ؟

لا ، نحن يمكننا ان نناقش هذه المسألة ومزايا اتباع اقتراح أو تعديل أو اقتراح آخر ، لكنني لا اعتقد انه من الملائم ان نفسر النظام الداخلي ومواده بحيث تتفق مع أهوائنا . أناشركم أن تقرأوا المادة بأكملها وليس أجزاء منها فقط كما حدث أثناء المناقشة اليوم .

لقد كانت هناك حجتان أخريان قدمتا اليوم وقد بدتا لي كما لو كانتا تستحقان بعض الاجابة . كانت هناك حجة كررت كثيرا تقضي بأننا اذا ما كنا سنعطي النظام الجديد في كمبوتشيا مقعدا في هذه الجمعية ، فاننا بذلك نكون مؤيدين للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة من قبل دولة أخرى . وبالطبع ، وكما تعلمون جميعا ، فان الهند لم توافق على أن يجلس النظام الجديد لكمبوتشيا في هذه الجمعية . لكن في نفس الوقت فان هؤلاء المندوبين الذين يحتجون بأننا لا يجب أن نؤيد التدخل في الشؤون الداخلية ، يستمرون في القول بأنهم لا يؤيدون أيضا الفطائع التي ارتكبتها نظام بول بوت في كمبوتشيا .

وعلى ذلك فاننا اذا ما كنا ، باتخاذ اجراء ، سنقوم بالموافقة على التدخل ، فكيف بالتالي يمكننا ان نقول بأن الاجراء المضاد لن يكون تأييدا لنظام بول بوت ؟ لا ، يجب أن يكون هناك

بعض المنطق فيما نفعل . ان كل مندوب تقريبا تحدث هنا مؤيدا لاستمرار النظام الحالي في هذه القاعة ، قد تحدث عن فظائع نظام بول بوت ، وذكر انه لا يعذر هذا . وفي نفس الوقت فان البعض الآخر يتهمون بأنهم اذا ما تبوأ النظام الجديد المقعد فانهم سيكونون مؤيدين للتدخل . كـلا سيادة الرئيس . اننا لا نعتقد ان هذه المسألة ، وخاصة التعديل الذي تقدمنا به ، على انه يؤيد أى شيء . اننا نعتقد ان تعديلنا هذا بمثابة شيء يمنع الجمعية العامة من اتخاذ قرار قد تندم عليه مستقبلا .

النقطة الثانية التي أثار انتباهي أثناء المناقشات هي بعض الحجج القانونية التي قدمت اليوم ، وهي نفس الحجج التي استمعت اليها لمدة ٢١ عاما فيما يتعلق بتمثيل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . نفس الحجج ، مصطلحات قانونية . ان الوثائق صحيحة لانها صادرة من سلطة ، متناسين بذلك واقع الموقف . واليوم يطلب منا في تقرير لجنة وثائق التفويض ان ننس هذا الواقع . انني اود أن أقول لكم ان الموقف لن يختفي اذا ما أغضتم أعينكم عن الحقيقة .

ان كل الحجج التي أثيرت حول مشكلة التدخل هي حجج قوية للغاية ، لكنها يجب أن تبنى في المسألة الجديدة التي ستدرج على جدول أعمال الجمعية العامة أى مسألة كمبوتشيا . انني أؤكد لكم جميعا انني سوف أؤيد ادراج هذا البند على جدول الأعمال ، وسوف اشترك في مناقشة هذا البند ، لكننا في الوقت الحالي لا نناقش هذه المسألة .

اننا نناقش مسألة وثائق تفويض وفد ، وانني أناشدكم جميعا أنه بتأييدكم لما جاء في تقرير لجنة وثائق التفويض فانكم في الحقيقة تقبلون وثائق تفويض أى شخص يستطيع أن يقوم بالتزامات تفرضها عضوية هذه الهيئة الموقرة .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي ، أولا وبادئ ذي

بدء اود ان اتقدم بتهنئتي الحارة لكم لانتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للمجمعية العامة . ان خبرتكم الواسعة ، بالاضافة الى صفاتكم الحميدة كدبلوماسي ورجل دولة هي بالنسبة لنا تأكيد على نجاح اعمال هذه الدورة . واود ان اؤكد لكم التعاون الكامل من قبل وفد جمهورية زائير التي تربطها بهلديكم علاقات تعاون وثيقة .

ان المسألة المطروحة امامنا اليوم والتي تدور حولها مناقشاتنا هي في جوهرها مسألة مبدأ

فنحن لم نحضر الى هنا لكي نزايد على نظام او حكومة من كمبوتشيا كما لو كنا مالكين لها .

اننا بالطابع نتفهم القلق العميق الذي يساور هؤلاء الذين تحدثوا طالبين باعطاء مقعد

كمبوتشيا للمجلس الثوري الشعبي لهونغ سامرين . فاذا قدر على - واعتذر عن هذه الكلمات - ان

اقوم بعدوان ضد دولة واطيح بحكومتها واقيم حكومة اخرى ، او اذا ما ايدت مثل هذه الاعمال ،

فانني لن استطيع ان احضر الى هذا المحفل واقنع الدول الممثلة هنا من ان تحكم على اعمالني ،

وبالطبع فانني اتوقع ان يقوموا بتهنئتي .

ان هذا ما يجعلنا نتعجل بالقول باننا نعرف جيدا قلق هؤلاء الذين اتوا الى هذه

المنصة يدافعون عن نظام نعرف جميعا الظروف التي قام فيها في بنوم بنه . ولكننا نقول من جانبنا

ان الاعتراف المباشر او غير المباشر بهذا النظام الجديد المطروح طينا الآن في جمهورية كمبوتشيا

الشعبية لا يمكن الا ان يكون عملا من اعمال السيادة الفردية ، ولا يمكن ان يكون عملا جماعيا للسيادة .

ان هذا شيء جديد في قانون الامم . والحقيقة اننا هنا في الجمعية في مقدورنا ان نتخذ عملا

جماعيا بالنسبة للاعتراف بنظام او حكومة هي ذاتها ابتكار جديد على مواد قانون الامم .

لقد قيل لنا بما لا يدع مجالا للشك ان نظام هونغ سامرين يسيطر بالفعل على اراضي كمبوتشيا

ونحن لا ننفي ذلك لاننا لا نعرف الكثير عن هذا الوضع . ولكن ما نستطيع ان نقوله هو ان هذا عنصر

يمكن لأية حكومة ذات سيادة ان تأخذه في الاعتبار وهي تبحث عن الحقيقة ، ثم تقرر ما اذا كانت

تعترف او لا تعترف بهذا النظام او ذاك . ولكن هذه المسألة لا يمكن هنا ان تكون حجة يمكن

التذرع بها لقبول ممثل كمبوتشيا الثورية على حساب ممثل كمبوتشيا الديمقراطية التي هي بالفعل

عضو في الامم المتحدة .

وإذا ما قيل لنا ان نظام دنغ سامرين هو بالفعل يسيطر على اراضي الدولة ، فيجب ان نذكر ايضا انه لم يكن هناك شخص واحد قال بأن هذا النظام يحظى بتأييد شعبي . وفي اعتقادي ان هذا امر هام للغاية بالنسبة لاعتراف الحكومات ، وكنت اتوقع ان يثيره واحد او اثنين من المتحدثين وعلى الاخص هؤلاء الذين دافعوا عن انضمام هذا النظام . ولكنني لم استمع الى مثل هذا البيان وقد أدهشني هذا الامر بل اقلقني .

ان السؤال المطروح علينا ، هو مسألة الاعتراف بحكومة او بنظام جمهورية كمبوتشيا الشعبية على حساب نظام بول بوت ، وكما قلت فلسنا هنا بصدد الدفاع او تأييد نظام ضد الآخر . ان المشكلة الحقيقية هي انه بكل ما يقدم اليها من الالهي ، مطلوب منا الاعتراف بشرعية نظام دنغ سامرين على حساب نظام الدولة التي هي عضو في هذه المنظمة .

ولكن بأي قانون ثم اختفاء الشرعية على نظام بنوم بنه ؟ انني اقول ان شعب كمبوتشيا فقط هو الذي يمكنه الاجابة على هذا السؤال ، ولكن الى حين ان نلقى الاجابة عليه من الشعب نفسه ، فليس امامنا خيار الا القول بأن ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية وهي الدولة العضو في هذه المنظمة هم الذين لهم الحق في شغل هذا المقعد .

اظن ان الامر اصبح بسيطاً الآن ، ولعلكم تلاحظون ان أحداً من بين جميع من تدخلوا في المناقشات لم يحم او يحاول اي منهم اثبات انه لم يكن هناك تدخل خارجي مسلح في كمبوتشيا . وهذا خارق للعادة . انني اعتقد ان هذا هو لب المشكلة ، وان هذا الغفال المتعمد وهذا الصمت من هذا الأمر الذي اعتبره جوهر المشكلة واساسها له مغزى كبير ، وعلى ذلك فان هناك اجماع في هذه القاعة عندما نقول انه ليس هناك من يستطيع القول بانه لم يكن هناك تدخل اجنبي مسلح في كمبوتشيا كان نتيجته اقامة حكومة جديدة . ولكن ما زال امامنا وفي مكاتبنا ميثاق الامم المتحدة .

انني اعتبر ان هذه الحقائق جد خطيرة ، وان الاقتراح بأن يظل مقعد كمبوتشيا الديمقراطية شاغراً غير مقبول لدينا ، ولا يمكن الدفاع عنه ، عندما تأتي لدولة عضو في الامم المتحدة وتتكلم عليها حقوقها المشروعة . ان كمبوتشيا الديمقراطية — ودعونا نقول كمبوتشيا فقط — ليست شيئاً معدوماً وانها موجودة فعلاً ، وهناك شعب ، فاذا كنا في هذه الجمعية ندافع عن ذلك

ترك مقعد ها شاغرا ، فان هذا لا يعني اننا ننكر حق السيادة للشعب او للدولة طالما ان هذه الدولة موجودة فعلا ، بل وعضو في الامم المتحدة .

انه ليس بصحيح القول انه كان هناك اجماع في حركة عدم الانحياز على ترك مقعد كمبوتشيا الديمقراطية شاغرا ، ولن ادخل في تفاصيل كبيرة : ان التقارير المتضاربة التي استتمت اليها توا من العديد من ممثلي دول عدم الانحياز تؤيد الكلام الذي قلته ، ان لم يكن هناك اجماع على ترك المقعد شاغرا . لقد تحدث هنا كثير من دول عدم الانحياز وما لم اكن مخطئا ، فان الاجماع لم يكن سوى تقارب في آراء الغالبية دون معارضة رسمية من جانب أحد او العديد من الاشخاص او الوفود ولكن مع احتمال وجود التحفظ . لقد استتمت من فوق هذه المنصة الى ممثلي دول عدم الانحياز ممن كانوا رسميا معارضين لفكرة ترك المقعد شاغرا ، ومن كان منا حاضرا في هافانا مشاركا في مؤتمر قمة عدم الانحياز يعلم ان المناقشة لم تكن ترجمة صحيحة لما دار بالفعل . ان الوثيقة التي تقدمت بها الهند لا تعد في رأينا تعديلا لتقرير لجنة وثائق التفويض . لان هذه الوثيقة بطبيعتها ومحتواها ، تنكر ، بل ترفض مادة تقارير لجنة وثائق التفويض . وعلاوة على ذلك فان الاقتراح الهندي ينطوي على انكار لحقوق السيادة لدولة عضو .

انه اقتراح جديد يمكن ان نأخذ به في الوقت والمكان المناسب بعد ان نكون قد تناولنا تقرير اللجنة ، ولكنني اكرر مرة اخرى ان الاقتراح الهندي يتعارض تماما مع الفقرة ٢٩ من النظام الداخلي التي تنص :

" كل ممثل اعترض احد الاعضاء على اشتراكه في الدورة ، يسمح له بالجلوس بصورة مؤقتة متمعا بما يتمتع به سائر الممثلين من حقوق ريشما تقدم لجنة وثائق التفويض تقريرها وبمت الجمعية العامة في الامر " .

ان الاقتراح الهندي قد لخص هذا بطريقة لاتعدل بالفعل من تقرير لجنة وثائق التفويض ، بل انه يقترح شيئا جديدا : ان يترك مقعد كمبوتشيا شاغرا . وبمعنى آخر فان الفكرة هي السماح بادخال نظام هونغ سامرين واخراج كمبوتشيا الديمقراطية واجبارها على الخروج من هذه القاعة . وهكذا استطيع القول بان الهند لم تقم حقيقة بهذا التعديل ، لان ما حدث ان الجمعية لم يكن في استطاعتها الاستمرار في عملها وهو ان تدرس تقرير لجنة وثائق التفويض . وفي التطبيق

العملي ، فان التعديل يعني اننا يجب ان نجعل كموتشيا الديمقراطية تترك هذه القاعة حتى نستطيع ان نعدترف بطريقة غير مباشرة بنظام هونغ سامرين . ومن وجهة نظرنا ، فان الاقتراح الهندي من حيث طبيعته ومادته لا يعد تعديلا على تقرير لجنة وثائق التفويض ، بل هو اقتراح جديد .

لقد تم الرجوع الى المادة ٩٠ من النظام الداخلي كما تم الاستشهاد بعبارات كثيرة من هذه المادة . ولكنني اعتقد ان الجملة الاخيرة من هذه المادة هي اكثرها اهمية وهي تنص على انه " يعتبر اي اقتراح تعديلا لاقتراح آخر اذا اقتصر على اضافة الى هذا الاقتراح الاخر أو على حذف جزء منه أو على تفسير جزء منه " . ان فالى اي جزء من اي اقتراح يشير التعديل الهندي ؟ ارجو ان يتمكن المستشار القانوني الذي طلبنا رأيه من تقديم تفسيره لهذا الموضوع .

اننا نهتم كثيرا بالحفاظ على السلم والامن الدوليين . ولا نود ان نصدق على بعض الاعمال التي تعتبر خرقا صريحا لاحكام الميثاق والقانون الدولي . ان البعض منا يحاول ان يكون رقبيا على الحكومات والدول والشعوب . وهنا مبررات لذلك . ولكن لا يمكن على اساس هذه المبررات ان نقيم من أنفسنا محكمة نصدر فيها الاحكام على الدول والحكومات . وهل حقا نستطيع ان نصدر احكاما على الحكومات . انني اعتقد اننا يجب ان نتوصل الى القيام بأعمال تتسم بالاعتدال واعتقد ان الجمعية العامة يجب ان تركز جهدها للتوصل الى هذا الاعتدال . وان ما حدث في كمبوتشيا هو انتهاك خطير للامن والسلم في جنوب شرقي اسيا وفي العالم كله تبعا لذلك . وانتهاك خطير للميثاق ايضا . ولذلك ، فاننا نؤيد ما ورد في تقرير لجنة وثائق التفويض والقرار الوارد فيها وكذلك ما قاله ببراءة السيد ممثل سنغافورة . وان تقرير لجنة وثائق التفويض يتحدث عن نفسه .

اننا نشعر ان نظام جمهورية كمبوتشيا الشعبية يحاول ان يحصل في الجمعية العامة على ما لم يحصل عليه في الداخل ، أي اعتراف ومساندة من جانب الشعب ، وشعور بالشرعية . ولكنني اعتقد ان هذا ليس هو افضل وسيلة ان الاعتراف بالدول هو عمل فردي من أعمال السيادة وليس عملا جماعيا . وان عمل الجمعية العامة للامم المتحدة لا يعطي الشرعية لنظام او حكومة . واعتقد ان هذا سيكون سابقة خطيرة وانه من الخطأ ان نبدأ السير في هذا الطريق . هذا باختصار ما كنت اود ان اقله .

وانني سأعفيكم من الاعتبارات الاخرى . وختاما ، أود فقط ان اقول ان وفد زائير يؤيد تماما اقرار تقرير لجنة وثائق التفويض .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد استمعنا الى اخر متحدث في

المناقشة بصدد هذا الموضوع . وسوف تقوم الجمعية الان باتخاذ اجراء بالنسبة للمقترحات المطروحة

عليها . وفي هذا الصدد وتمشيا مع قرارات الجمعية فإني سأدعو المستشار القانوني لكي يقدم رأيه القانوني .

السيد ساي (المستشار القانوني) (الكلمة بالفرنسية) : ان هدف مشروع القرار المقترح من لجنة وثائق التفويض هو الانتهاء من الاجراءات الواردة في المادة ٢٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة . ان تقرير لجنة وثائق التفويض يهدف الى اتخاذ قرار بالنسبة للطعن المقدم ضد وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية والذي أثير بالامس من قبل وفد فييت نام . ان تقرير اللجنة يتضمن اقتراحا واحدا بسيطا واضحا وسهلا . ان الوثيقة A/34/L.3 على العكس من ذلك تقع في مضمون مختلف الى حد ما وهو مضمون التمثيل وليس مضمون السلطة الذي ورد في المادة ٢٩ من النظام الداخلي . اود ان اذكركم بمضمون تعريف التعديل وهو الوارد في المادة ٩ . من النظام الداخلي . ان هذه المادة تنص على انه : " يعتبر اي اقتراح تعديلا لاقتراح اخر اذا اقتصر على اضافة الى هذا الاقتراح الاخر أو على حذف منه او على تغيير جزء منه " .

عندما نقرأ الوثيقة L.3 وعندما نقيمها في ضوء التعريف الخاص بالتعديل بيد وان هذه الوثيقة لا تقع في اطار تعريف التعديل الوارد في المادة ٩ . ومع ذلك ، فان الجمعية العامة في الماضي طالما أبدت مرونة بالنسبة لمفهومها لما يعنيه التعديل . وسيكون الامر متمشيا تماما مع ما جرت عليه المادة اذا ما حددت الجمعية عندما تريد ذلك وبصراحة نوع الوثيقة الواردة في A/34/L.3 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان ادعو السيد ممثل ماليزيا للتحدث في نقطة

نظام .

السيد زيتون (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى اراء المستشار القانوني فيما يتعلق بما اذا كان التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 يعتبر تعديلا ام اقتراحا . وقد استمعنا ايضا الى ملاحظاته الاخيرة . وقد اعربت مختلف الوفود هنا عن ارائها بطريقة أو بأخرى خلال جلسة صباح اليوم وجلسة بعد ظهر اليوم . وانني اقتح رسميا الان ان يطن الموضوع للتصويت لاحد اقرار بشأنه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو الان ممثل بلغاريا للتحدث في نقطة نظام .

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : انني أعتذر لكم سـيـدي الرئيس لمقاطعتكم ، ولكن نيتي كانت مساعدتكم في الاجراءات التي اتخذناها حتى الآن . واعتقد ان نقطة النظام التي سألتموها الآن قد تيسر من اجراءات هذه الجلسة . لقد وردت الاشارة الى مقترحات عديدة ، وأشير بالتحديد الى التعديل الذي قدمته الهند والوارد في الوثيقة A/34/L.3 والان ، اذا كنت قد فهمت جيدا فلسوف نحدد ونقرر ما اذا كان هذا الذي قدمته الهند اقتراحا أو تعديلا . ولقد كان لي شرف تقديم اقتراح قدم في الجلسة العامة الثالثة ، ولقد شعرت أنه قد ييسر من المناقشات التي تدور في هذه الجلسة اذا ما أوضحت باسم المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 وباسم وفدي ، وأخذا في الاعتبار المناقشة العامة التي جرت اليوم ، فاننا لا نصر على اجراء تصويت على مشروع القرار .

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب باسم المشاركين في تقديم مشروع القرار وباسم وفدي عن تقديرنا العميق للوفود التي استطاعت ان تقدم تأييدها لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 التي قدمت في بداية هذا اليوم .

ورغبة منا في التوفيق ، فاننا نؤيد التعديل الوارد في الوثيقة A/34/L.3 ، على أن يكون مفهوما ألا يفسر ذلك باعتباره تغييرا في موقفنا المبدئي .

واعتذر مرة أخرى ، سيدي الرئيس ، لمقاطعتكم ولكن بعد بياني آمل في أنكم ستقدرون جهودى لتجنب أية تعقيدات في الاجراءات التي اضطلعنا بها حتى الآن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه الذي سيساعد

الجمعية بلا شك .

وقبل ان أشرح كيفية تناولي لهذا الموضوع ، أعطي الكلمة لممثل سنغافورة الذي يرغب في

ابداء نقطة نظامية .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : في ضوء حقيقة ان المشاركين

في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.2 لا يصرون على التصويت على مشروع القرار هذا ،

فان أمام الجمعية الآن وثيقتين فقط وهما توصية لجنة وثائق التفويض الواردة في الوثيقة A/34/500

والتعديل المقدم من الهند وبنن ومدغشقر الوارد في الوثيقة A/34/L.3 .

ان النقطة هي كما يلي : اذا ما كانت الوثيقة A/34/L.3 تمثل تعديلا ، فلذلك يجب أن تطرح للتصويت أولا . أما اذا كانت ، من جهة أخرى ، ليست تعديلا ولكنها تمثل اقتراحا جديدا ، فان تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 ينبغي ان يطرح للتصويت أولا . وفي ضوء ذلك فانه من الجوهرى تماما للجمعية ان تتخذ قرارا الآن فيما اذا كانت الوثيقة A/34/L.3 هي تعديل في اطار تفسير المادة ٢٩ من النظام الداخلي أم تمثل اقتراحا جديدا .

لقد طلبت الكلمة لكي أوضح ذلك ، ولكي اؤيد الاقتراح الذى قدمه زميلي السفير زيتون من ماليزيا . ان اقتراحه كالاتي : ان الوثيقة A/34/L.3 هي اقتراح جديد ، وليست تعديلا لتقرير لجنة وثائق التفويض . وانني أطلب منكم بكل تواضع سيدى الرئيس طرح اقتراحه على التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان ممثل بنن يطلب الكلمة في نقطة نظامية في موقف يتحدث ممثل سنغافورة فيه في نقطة نظامية . هل لي أن اناشد الجمعية بعد أن قضينا يوما طويلا ، ونحن على وشك الانتهاء من عملنا ، ان النظام الداخلي واضح ، وانما ما سمحتم للرئيس بأن يطبق هذا النظام ، فاننا قد نتجنب جميع النقاط النظامية . انني اناشد الجمعية ككل في هذا الصدد .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : انني استجيب لنداءكم سيدى الرئيس ، ولقد كنت على وشك ان اختتم حديثي . لقد كنت سأقول ان اقتراح ماليزيا هو أن الوثيقة A/34/L.3 هو اقتراح جديد وليس تعديلا . وانني بكل احترام أطلب طرح هذا الاقتراح على التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يبدو أن زميلي من سنغافورة بينما يستجيب لنداء الرئيس فانه قد واصل حديثه بطريقة أو بأخرى . ولذلك فليس لدى من خيار الا ان اعطي الكلمة لممثل بنن في نقطة نظامية .

السيد هونغافو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : كنت أود بكل بساطة سيدى الرئيس ان اقول في ضوء ما ذكرتموه من احاطتنا علما بطريقتكم في رئاسة هذه الجلسة ان وفد بلادى يعتبر ان البيان الذى القاه ممثل سنغافورة كان بمثابة تضييع للوقت . ولقد تصرفتم بحكمة عندما

دعوتوه الى الايجاز . ان كل شيء ورد النص عليه في النظام الداخلي ، ولست اعتقد اننا في حاجة الى توضيح مزيد من الوقت . انني اعتذر ، ولكنني استمبح ممثل سنغافورة ان يتيح لك سيدى الرئيس مواصلة الجلسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل الهند الذى يرغب في ابداء

نقطة نظامية .

السيد ميسرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : من الواجب علي أن أشكر صديقي العزيز السفير كوه من سنغافورة على جعله الأمور واضحة جدا للجمعية حول كيفية التصويت . ان اولئك المؤيدين للتعديل الهندي يجب ان يصوتوا ب " لا " حول هذا الاقتراح . ان نقطة النظام التي طلبتها هي الآتي : اود في هذه المرحلة ان اذكركم ، سـيادة الرئيس ، انه اذا قيل اقتراح ماليزيا فيجب ان نطالب بألوية للوثيقة A/34/L.2 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي ان اوضح الموقف كما فهمته . ان السؤال المطروح هو ما اذا كان النص الوارد في الوثيقة A/34/L.3 يعتبر تعديلا أم اقتراها جديدا . ان مقدم هذه الوثيقة قد أشار الى وجهة نظره في أن هذا النص يجب ان يعتبر تعديلا طبقا لنص المادة ٩٠ من النظام الداخلي . بينما عبر ممثلون آخرون عن وجهة نظرهم في ان هذا النص هو اقتراح جديد يجب ان ننظر اليه في ضوء حكم المادة ٩١ . كذلك استمعت الجمعية الى رأى المستشار القانوني .

ونظرا الى اختلاف الآراء الذى بدا ، والاقتراحين اللذين تقدمت بهما ماليزيا وسنغافورة ، فمن الطبيعي ان من حق الجمعية ان تتخذ قرارا . ومع ذلك ، فان اقتراح سنغافورة يعقد الموقف بعض الشيء . وفي الظروف العادية ونظرا الى الاقتراح الذى قدمته الهند كتعديل ، فان الجمعية عليها ان تعلن عن رأيها فيما اذا كان الاقتراح الهندي هو فعلا تعديل . ومن ناحية أخرى فان مندوب سنغافورة يقول اننا يجب ان نصوت حول ما اذا كان الاقتراح الهندي هو اقتراح جديد . وانا فسرت الاقتراح الذى قدمه زميلنا من سنغافورة على انه اقتراح رسمي ، فعلى الجمعية العامة في المقام الاول ان تتخذ قرارا فيما اذا كانت ترغب أولا ترغب في التصويت بالطريقة التى حددها مندوب سنغافورة ، وانا لم يكن اقتراحا رسميا فحينئذ يجب ان نتبع القواعد القائمة . ولا أعتقد ان ممثل سنغافورة يصر على اعتباره اقتراحا رسميا . انه اشار الى انه لا يعتبره كذلك . وانا كان الأمر كذلك ، فاننا سننتقل الى اتخاذ قرار حول التعديل الهندي . وسوف أضع للتصويت الاقتراح بأن النص الوارد في الوثيقة A/34/L.3 هو تعديل .

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنن ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا ، الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، موريشيوس ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، قطر ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، فييت نام .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، يورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنجافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير .

الممتنعون : الارجننتين ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بوروندي ، فنلندا ، ساحل العاج ،

لبنان ، ليبيريا ، ملاوى ، المكسيك ، نيجيريا ، بنما ، سورينام ، السويد ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اليمن ، زامبيا .

رفض الاقتراح بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ٣٤ وامتناع ١٩ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية تقرر بذلك ان النص الوارد في الوثيقة

A/34/L.3 ليس بتعديل .

لقد اقترح مندوب الهند ، وأرجو أن انقل اقتراحه على وجه صحيح ، ان اقتراحه الوارد
في الوثيقة A/34/L.3 والذي قررت الجمعية انه ليس بتعديل ، وهو لذلك اقتراح ، يجب ان يحظى
بأولوية قبل التصويت على تقرير لجنة وثائق التفويض .

سوف نصوت على الاقتراح بمنح الأولوية في التصويت للاقتراح الهندي الوارد في الوثيقة

. A/34/L.3

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنن ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ،
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ،
ايران ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ،
بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية
السورية ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، فييت نام .
المعارضون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،
بوتان ، بوليفيا ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،

اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية
المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ،
ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ،
مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ،
نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
الفلبيين ، البرتغال ، رومانيا ، ساموا ، السنغال ،
سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ،
تايلند ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ،
فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، بوتسوانا ، بوروندي ، قبرص ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، غانا ،
اليونان ، ساحل العاج ، لبنان ، المكسيك ، بنما ، بيرو ، قطر ،
رواندا ، المملكة العربية السعودية ، سورينام ، السويد ، ترينيداد وتوباغو ،
تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اليمن ، زامبيا .
رفض الاقتراح بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ٣٩ وامتناع ٢٣ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أطرح للتصويت مشروع القرار الذي أوصت به

لجنة وثائق التفويض في تقريرها ٥٠٠/٣٤/٨ .

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ،
بوليفيا ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ،
غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ،

آيسلندا ، اندونيسيا ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ،
ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، نيوزيلندا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، ساموا ، المملكة العربية
السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،
سوازيلند ، تايلند ، توغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، أوروغواي ،
يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون :

أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، بنن ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ،
اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، جامايكا ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، منغوليا ،
موزامبيق ، نيكاراغوا ، بنما ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ،
سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون :

النمسا ، البحرين ، بوتسوانا ، بوروندي ، قبرص ، الجمهورية الدومينيكية ،
فنلندا ، فرنسا ، غانا ، ايران ، ايرلندا ، ساحل العاج ، الاردن ،
الكويت ، لبنان ، ملاوي ، مالي ، المكسيك ، هولندا ، بيرو ، قطر ،
رواندا ، اسبانيا ، سورينام ، السويد ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، اليمن ، زامبيا .

• اعتمد مشروع القرار بأغلبية (٧١ صوتا مقابل ٣٥ وامتناع ٣٤ عن التصويت) (قرار ٢ / ٣٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظرا لاعتماد مشروع القرار الموصى به من لجنة وثائق التفويض ، فهل لي أن أعتبر بأنه ليس هناك من داع لاتخاذ قرار حول الاقتراح المتضمن في الوثيقة A/34/L.3 ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لهؤلاء المندوبين الذين طلبوا تحليل تصويتهم بعد التصويت ، فاني أود أن استرعي انتباه الجمعية الى أنه بعد اختتام بحث البند الحالي فسوف تنتقل الجمعية الى بحث تقرير مكتب الجمعية العامة حتى ننهي مناقشاتنا لهذا البند أيضا .

السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح تقرير لجنة وثائق التفويض . ان وثائق التفويض لمندوبي كمبوتشيا الديمقراطية قد تم اعتمادها قانونيا في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، ويعني هذا في رأينا أن هذه الوثائق كانت مطابقة لميثاق الأمم المتحدة .

ان حكومة بلادى ترى أن الجمعية العامة يجب أن ترفض بشدة كل محاولة للطعن في وثائق التفويض لممثلي حكومة ما على أساس أن جزءا من أراضي تلك الدولة قد تعرض لهجوم أجنبي مسلح ، لأن هذا يكون بمثابة مكافأة تمنح لتدخل عسكري أجنبي في الشؤون الداخلية لدولة عضو في هذه المنظمة .

ان حكومة بلادى - مع بعض حلفائها - تؤيد كل التأييد وجهة نظر دول جنوب آسيا المعنية أكثر من غيرها وعلى وجه الخصوص ، أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الذين ندوا بكل المبادرات التوسعية في الهند الصينية وطالبوا بالاستقرار في المنطقة .

ان قرار حكومة بلادى يبنى فقط على احترام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة الخاص بالاعتراف بمندوبي الدول الاعضاء . كما أننا نواصل رفع أصواتنا لندد بكل قوة بالانتهاكات لأبسط حقوق الانسان التي قام بها نظام بول بوت المدان . لأن هذه الانتهاكات لم تمنع هذه الجمعية من أن تعترف بممثليه خلال الدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ولا يجب أن تفعل ذلك ، ولن تفعل ذلك في هذه الدورة .

الا أننا بكل اخلاص نأمل أنه بفضل تعاون كل الدول المعنية مباشرة سوف يكون من الممكن التوصل الى حل منصف للمشكلة الكميوتشية يضمن ليس فقط بقاء شعب الخمير على قيد الحياة بل، وكذلك يمكن كميوتشيا من ارسال وفد الى الأمم المتحدة يحظى بتأييد الشعب الكميوتشي وباعتراف المجموعة الدولية به كمثله الشرعي .

السيد مورالز سواريز (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، أولا وقبل كل شيء أود أن أعبر عن ابتهاج وفدى برؤيتكم تترأسون مناقشاتنا . وسوف تسنح الفرصة في القريب لرئيس وفد بلادى كي يقدم لكم تهانينا وتمنياتنا لكم بالنجاح في مهمتكم . ان وفد كولومبيا يود أن يعلن بكل وضوح وأن يسجل أن تصويته لصالح مشروع القرار الموصى به من قبل لجنة وثائق التفويض لا ينطوى على أى تغيير في مقاييس أو معايير السلوك التي نؤمن بها والتي ترفض الانتهاك الواضح والمتكرر لحقوق الانسان من طرف نظام هول بوت . ان تصويتنا لا يجب ان يؤول على أنه أى شيء غير موافقتنا على أن النظام الداخلي للجمعية العامة الذى يجب ان يكون نصب أعين لجنة وثائق التفويض ، قد تم احترامه بالفعل بكل دقة من الناحية القانونية .

السيد ليبريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، ان رئيس الوفد الفرنسى سوف تتاح له الفرصة في الوقت المناسب كي يعبر لكم عن تهانينه وأطيب تمنياته لانتخابكم لهذا المنصب السامي . ولكن ، بصفتي الشخصية أود ان أقول انني أعتبركم رجلا حكيما تتصف بالحنكة والمقدرة والخبرة .

انني أود بكل ايجاز أن أعلن تصويت الوفد الفرنسى فيما يتعلق بالوثيقة (A/34/500) . ان المسألة التي امتنعنا عن التصويت بشأنها لا يمكن اعتبارها مسألة اجرائية بحتة . وعلى أية حال فان موضوع تمثيل نظام ما يريد أخذ مقعد في الامم المتحدة هو موضوع سهل الحل داخل لجنة وثائق التفويض . ولهذا السبب ، وفي الاغلبية الساحقة من الحالات فان تقرير هذه اللجنة لا تجادل فيه الجمعية العامة .

الا ان الاعضاء يذكرون أنه في ظروف صعبة جدا كانت آراء أعضاء اللجنة متباينة وتوصياتها لم تستجب للسؤال المطروح في الجمعية العامة . ولا يمكن أن يكون الامر غير ذلك . ان لجنتنا التي أريد أن أهيب برئيسها بصفة خاصة قد قدمت لنا توصية تتعلق بكميوتشيا . وهي قامت بذلك في حدود سلطتها ، واحترمت النصوص واقتصرت عليها .

وعلى أية حال ، فان تقرير اللجنة قد قدم دراسات ومواقف مبدئية متصارعة أظهرت انقساماً بين الأعضاء ، وكذلك يتضمن الصعوبات الخاصة بالقضايا السياسية ، ان الوفد الفرنسي لم يكن يود وهو يصوت لصالح هذا التقرير أن يترك نفسه عرضة للشك في أنه يصدق على بعض المواقف المطروحة في هذه الوثيقة . ولم يكن يريد أيضاً أن يترك شعوراً بأنه يحيل الى مثل هذه اللجنة الصغيرة كل الامكانية لمعالجة القضية السياسية .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن حكومتي ، التي لم تكن لها أبداً علاقات بالنظام الذي استولى على السلطة في بنوم بنه في عام ١٩٧٥ ، قد أدانت في هذا المحفل ، من خلال وزير خارجيتنا ، انتهاكات حقوق الانسان والمعاملة غير الانسانية وغير المقبولة التي أصبح الشعب الكمبوتشي ضحية لها .

ان ميثاق الأمم المتحدة واضح تماماً فيما يتعلق بحقوق الانسان الشخصية الثابتة . ويمكن للمرء أن يتساءل بحق عن أهلية نظام متهم بالابادة الجماعية ويريد أن يحصل على اعتراف به هنا في المجتمع الدولي .

وكذلك أيضاً ، فان الحكومة الفرنسية لا يمكن أن تقبل هنا ، في هذه القاعة أن يقبل ممثلون جاءوا الى السلطة نتيجة عدوان عسكري . ان هذا سوف يكون خرقاً للميثاق ، وسوف يكون أيضاً اهانة لشعب كمبوتشيا الذي لم يكن في وضع يمكنه من ابداء رأيه بديمقراطية في النظام الذي يريد أن يقيمه في حالة استقلاله .

السيد كليستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، سوف تتاح لي فرصة مناسبة تماماً لكي أهنئكم على توليكم منصبكم الرفيع . وفي الوقت الراهن ، اسمحوا لي أن أخص بايجاز موقف النمسا حول المسألة المطروحة أمامنا . ليس هناك شك في موقف النمسا من السجل البغيض لنظام بول بوت . ان النمسا تدين بكل شدة ممكنة انتهاكات حقوق الانسان الأساسية التي اتصف بها السلوك غير المقبول لهذا النظام . وأود أن أشير في هذا الصدد الى تعاون النمسا النشط بالنسبة للقرار المتعلق بهذا في لجنة حقوق الانسان في العام الماضي الذي كان يهدف الى اجراء تحقيق حول موقف حقوق الانسان في كمبوتشيا .

وفي نفس الوقت ، وبنفس الروح ، فان النمسا تدين بكل قوة التدخل العسكري الأجنبي في
كمبوتشيا ، هذا التدخل قد تم انتهاكا للسلامة الاقليمية والسيادة السياسية لكمبوتشيا . ويعتبر
نقضا صريحا لحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره .

ان هذا الفزوا الأجنبي المسلح كان هو الذي أدى الى اقامة حكومة هينغ سامرين . وفيما
يتعلق بالموقف الفظيع السائد في هذا البلد ، فاننا ندرك الآلام والمعاناة لهذا القدر من البشر
المهدد بالانقراض بسبب المجاعات والأمراض . ان هدف النمسا الأول موجه الى تخفيف الآلام وتقديم
المساعدة الممكنة لكمبوتشيا ، حتى يمكن لكمبوتشيا أن تكون في موقف يضمن لها تأمين سلامة أراضيها
وسيادتها ضد أي نفوذ أجنبي .

السيد ثينبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، خلال المناقشة

العامة ، سوف تتاح للسويد الفرصة للاعراب عن ارتياحها التام لانتخابكم لرئاسة هذه الجمعية
العامة .

ان الحكومة السويدية تعتبر أنه في الوقت الراهن ليست هناك حكومة يمكن أن تمثل كمبوتشيا .
ولكن ذلك لا يمنعنا من أن تكون لنا اتصالات بالجانبين حتى نشجع على اتمام عمليات التخفيف من
آلام شعب كمبوتشيا ككل . ونظرا للموقف الراهن ، فقد امتنعت السويد عن التصويت .

السيد فرناندو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، خلال

المناقشة العامة سوف يقدم وزير خارجية سرى لانكا التحية التي تستحقونها . وفي الوقت الراهن ،
اسمحوا لي أن أقول أن سرى لانكا سعيدة للغاية وفخورة لتبؤكم رئاسة الدورة الثالثة والثلاثين .
لقد صوتت سرى لانكا لصالح تقرير لجنة وطاقق التفويض . واني أود أن أشرح أسباب تصويتنا .
أولا - ان تأييد سرى لانكا للتقرير لا يعني أننا نوافق على سياسات النظام الذى مازال يمثل
كمبوتشيا في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة طبقا لتوصية التقرير .

ثانيا - ان قبول سرى لانكا لهذا التمثيل الحالي لكمبوتشيا في الأمم المتحدة قد يكون محل
اعادة نظر ، نظرا لأننا نعتقد أن الوضع في كمبوتشيا مازال غير واضح تماما .

ثالثا - ان سرى لانكا لا يمكن أن تعترف بوثاقق تفويض النظام الآخر التي قدمت الى الأمم
المتحدة ، نظرا لأننا نعتقد أن وضعه الحالي كان نتيجة لظروف تضمنت خرقا لبعض مبادئ عدم

الانحياز التي تلتزم بها سرى لانكا تماما . وهذه المبادئ هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات .
ان الموقف الحالي أيضا يبدو مناقضا لسيادة واستقلال الدول الأعضاء ، وهو الأمر الذي يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيدة انغ شيريث (كموتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : في نهاية هذه المناقشة ، يود وفد كموتشيا الديمقراطية أن يعبر ، أولا وقبل كل شيء ، عن امتنانه العميق لهذه الجمعية الموقرة ، وللدول المحبة للسلام والعدالة ، التي بتصويتها الآن حاولت أن تقيم العدالة . لقد فعلت ذلك بقولها (لا) للاعتداء ، و (لا) لانتهاك ميثاق الأمم المتحدة ، وباعترافها بالحق المشروع لضحية العدوان في هذه الجمعية .

(السيدة انغ شيريث ،

كمبوتشيا الديمقراطية)

بالنسبة لكمبوتشيا الديمقراطية ، فان هذا التصويت له معنى عريض من أجل استمرار كمبوتشيا على قيد الحياة ، لأن شعب كمبوتشيا تحت قيادة حكومة كمبوتشيا الديمقراطية يقوم الآن بحرب تحريري—وطنية ضد عصابة عملاء فييت نام .

ان حرب العدوان التي شنتها هانوي بواسطة ٢٠٠٠ جندي ليس لها طبيعة الحروب التقليدية كما عرفها التاريخ . ان تلك الحرب لهي حرب اباداة جنس بأكمله و اباداة أمة بأكملها . ان التصويت الحالي يعترف من خلال شرعية حكومة كمبوتشيا الديمقراطية بحق كمبوتشيا في البقاء كأمة مستقلة لها شخصيتها الفريدة . ان هذا الاعتراف بالحقوق الشرعية لكمبوتشيا الديمقراطية سوف يشجع شعب كمبوتشيا على الاستمرار في كفاحه مهما كانت المصاعب والتضحيات من أجل بقاء أمة كمبوتشيا على الحياة .

ان الوضع في كمبوتشيا الذي نشأ نتيجة لحرب العدوان الفيتنامية ليس وضعاً لا يمكن الرجوع فيه كما تدعي العصابة القائمة . لقد أوضح لنا التاريخ أنه لا يمكن لوضع نشأ بناءً على عدوان ، أن يظل دون تغيير . انه بعد اعادة تنظيم جيشنا النظامي في وحدات حرب عصابات متحركة فان الوضع العسكري يتحسن ، وقد دحض هدف العصابة القائمة لابتلاع كمبوتشيا مرة واحدة . ان هذا يفسر ارسال الامدادات العسكرية من فييت نام الشمالية الى جنوب غرب وشمال غرب وشمال شرق كمبوتشيا في موجات متعاقبة في الفترة من شباط/فبراير الى آب/أغسطس ١٩٧٩ . ان موسم الجفاف القادم من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ الى أيار/مايو ١٩٨٠ سيكون فرصة طيبة لنا لدحر المعتدي وردة على أعقابه . وذلك سيكون بمثابة دفعة قوية لنا في بحثنا عن الاستقلال ووحدة أراضي وسيادة كمبوتشيا الديمقراطية . اننا بالاضافة الى ذلك نعتبر أن تصويتكم الذي قتم به سيعطي لحكومة وشعب كمبوتشيا الديمقراطية أداة قوية للكفاح من أجل تقرير مصيره ، وحتى تكون كمبوتشيا الديمقراطية دولة مستقلة موحدة سلمية وغير منحازة .

بالنسبة لدول جنوب شرقي آسيا وبقية دول العالم ، فان تصويتكم سوف يساهم في الدفاع عن الأمن والسلم والاستقرار ، ان أنه يقف في طريق التوسع الذي تهدف اليه عصابة دوان . وليس من شك في ذلك ، لأن المعتدين يعترفون بهويتهم التوسعية . ان شعب كمبوتشيا سيحارب باستمرار للدفاع عن الأمن والسلم والاستقرار في العالم ، وليس هنالك شيء أكثر شرعية من ذلك ، لأنه في الحقيقة أكثر من ضرورة ملحة .

ان هذا التصويت يقوى أيضا من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ومن ثقة الدول في هذه المنظمة ، وان عكس ذلك كان سيؤدى الى اضعاف سمعة هذه المنظمة . ان هذا التصويت سيؤدى الى تقوية آمال من يأملون ألا يتكرر حدوث ما مضى . اننا بهذا التصويت نشهد أن منظمنا بعيدة النظر ، وهذا شيء يشرفها . ان هذا التصويت سوف يؤدى الى دعم العلاقات الأخوية بين الدول ، حتى نزيل من العلاقات الدولية قانون الغاب الذى تحاول أن تفرضه هذه العصابة علينا .

أخيرا ، فان وفد بلادى يعبر عن اصراره على المساهمة هنا - كما يقوم بذلك المحاربون في الميدان - في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في العالم .

السيد كاتابودس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان

وزير خارجية بلادى سوف يتقدم اليكم بتهنئة وفد اليونان الرسمية بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع . لكن ، اسمحو لي - حتى يحين ذلك الوقت - أن أقدم لكم تهنئتي الشخصية .

ان وفد اليونان قد صوت مؤيدا لتقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/34/500 لأننا نعتقد (أ) أنه ما من دولة عضو يجب أن تحرم من حقها في التمثيل والمشاركة في مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، وخاصة في الجهاز الأعلى وهو الجمعية العامة . (ب) ان توصيات لجنة وثائق التفويض ، في أية ظروف ، هي أخف الضررين ، وهذا لا يعني اطلاقا أن حكومة بلادى توافق على سياسة حكومة كمبوتشيا الديمقراطية خاصة في مجال حقوق الانسان ، تلك السياسات التي أدت الى الآم فظيعة لشعب كمبوتشيا .

السيد فجيوروا (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الأرجنتين قد

أيد مشروع القرار الوارد في أول تقرير للجنة وثائق التفويض ، لأنه يعتبر من حيث المبدأ أن الجمعية العامة يجب أن تؤيد آراء الأجهزة التي أوكلت اليها مهام دقيقة محددة من الناحية الفنية . ان هذا الموقف كان دائما هو موقف بلادى في الماضي بالنسبة للجنة وثائق التفويض التي تعتبر لجنة فنية ، وهذا هو الموقف الذى اتخذناه اليوم أيضا .

السيد هيدويلر (سورينام) (الكلمة بالانكليزية) : ان الصورة السياسية فسي جنوب شرقي آسيا على مدى الأربعين عاما الماضية كانت دائما غارقة في الدموع والدماء ، وكانت دائما متصفة بالبطولة والقسوة . ان الذين دافعوا عن رفاذية شعوب لاوس وكمبوتشيا وفييت نام بعد نهاية الحرب الفييتنامية ، ما يزالون على موقفهم فيما يتعلق بابعاد الالام عن تلك المناطق . لكن هذا النزاع غير قاصر على منطقة جنوب شرقي آسيا ، لكن مثل مشكلة الشرق الأوسط ، فانسه قد يؤثر على بقية العالم . لهذه الأسباب فان وفد سورينام يعلق أهمية كبرى على كافة المسائل التي تتم في هذا المحفل وتتعلق بهذه المنطقة .

انه ليسوئنا استمرار التدخل العسكري لفييت نام في شؤون كمبوتشيا ، بالرغم من اننا يجب ان نعترف بان فييت نام قامت بالتحرك بعد استفزازات نظام بول بوت . وكنتيجة للتدخل العسكري المستمر لفييت نام ، فان نظام بول بوت قد فقد السيطرة على العاصمة بنوم بنه ، وعلى الجزء الاكبر من اراضي الدولة . ان نظام بول بوت الذي يمثل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، كما يعرف جميع الممثلين قد حلت محله حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، التي تطالب بمقعد تلك الدولة في الامم المتحدة وفي الهيئات الدولية الاخرى .

ان موضوع تمثيل هذه الدولة كان موضع مناقشة معقدة وطويلة في الامم المتحدة وفي هيئات دولية اخرى . ان المعيار التقليدي للاعتراف بهذه الحكومة ، ولقبول وثائق تفويض ممثلها ، يبدو انه ينقصه الوزن والمغزى المطلوب في هذه الحالة . ان تحليل الموقف في كمبوتشيا يؤدي بنا الى الميل الى الاعتقاد بأن هناك سيطرة فعلية للحكومة الجديدة على اراضي الدولة . وبتطبيق هذا المعيار التقليدي في هذه الناحية ، فانه من الممكن ان نقبل حضور ممثل النظام الجديد واشترائه في أنشطة هذه المنظمة ، ولكن هذا سيكون بمثابة الموافقة على التألم مع التدخل الاجنبي للقوات العسكرية الفيتنامية التي تسمح للنظام الجديد بالاحتفاظ بتسيير الامور في هذا البلد .
والبديل الآخر وهو قبول اوراق تفويض ممثلي نظام بول بوت ليس مقنعا بدرجة كافية ، ان لم يكن مرفوضا بالنظر الى الفظائع التي ارتكبها هذا النظام . ولكن يبدو ان بعض الدول قد اكتشفت هذه الجرائم فقط عندما بدأ التدخل العسكري لفييت نام .

ان شرعية تمثيل نظام بول بوت يبدو من وجهة نظرنا غير مقبول من الناحية الاخلاقية بالرغم من اننا ندرك الخطر الكبير اذا ما قمنا بالحكم على وثائق التفويض من خلال سياسة الحكومة التي تمثلها . اننا على يقين من ان السير في هذا الطريق سيجر خلفه مخاطر كبيرة بالنسبة لعضوية الدول جميعا وعلى وجه الخصوص الدول الاصغر والاضعف . ان طبيعة ومدى الجرائم التي ارتكبها نظام بول بوت ضد الشعب الكمبوتشي تضع هذا النظام في تصنيف لا يتفق مع المعايير الشرعية العادية .

وعندما وجدنا انفسنا امام هذين البديلين غير المقبولين ، فان وفدنا قد آثر الامتناع عن التصويت على اقتراح لجنة وثائق التفويض .

السيد دي بنيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، بعد ان

عملت معكم في دراسة العديد من المسائل الهامة ، فليس من المستغرب ان اتقدم لكم شخصياً بتهانئ الحارة دون اجحاف بحق رئيس الوفد الذي سيفعل ذلك بكفاءة اكبر ، وذلك بمناسبة انتخابكم للرئاسة ، نظرا لما نعرفه عنكم من صفات متميزة .

ان الوفد الاسباني قد امتنع عن التصويت لانه لا يمكن ان يقبل اي تدخل اجنبي مسلح لقلب نظام حكومة قائمة ، كما انه لا يستطيع ان يؤيد حكومة انتهكت حقوق الانسان انتهاكات منتظمة ومتكررة ادينت عالميا .

هذا هو سبب امتناعنا عن التصويت .

السيد الرتشين (الدانمارك) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، في وقت

انسب من هذا ، فان الدانمرك ستتاح لها الفرصة لكي تعرب عن مدى سعادتها لرؤيتكم ترأسون هذه الدورة للجمعية العامة .

اود بايجاز ان اطلع تصويت الوفد الدانمركي حول القرار الذي تمت الموافقة عليه . ففي الظروف الحالية ، فان حكومتي كانت تفضل حلا آخر للمشكلة ، ولكن لا سباب اجرائية بحدة فقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الوارد في تقرير لجنة وثائق التفويض . واود أن أؤكد ان هذا التصويت الايجابي لا يجب ان يفسر على انه تأييد لاي من الحكومتين اللتين تدعيان تمثيل كمبوتشيا .

السيد لاروكا (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان القرار بتأييد قرار لجنة وثائق

التفويض المتعلقة بوثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية كان قرارا صعبا للحكومة الايطالية . ان حكومتي قد ادانت دائما وبحزم الجرائم التي يرتكبها نظام بول بوت ضد شعب كمبوتشيا ، واود ان انتهب هذه الفرصة لتكرار هذه الادانة .

فانا كان هذا الامر الذي نحن بصددده لا ينطوي على مشكلات أبعد من هذا فان تصويتنا كان سيعكس هذا الموقف . ومع ذلك فان الموقف في كمبوتشيا قد اثار تساؤلات جوهرية واساسية حول مبادئ الامم المتحدة . ونحن نشعر بانه لم يكن لنا خيار الا ان نؤيد ونقدم هذه المبادئ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من دراسة هذا البند .

البند ٨ من جدول الاعمال المؤقت : تنظيم الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة واقرار جدول الاعمال وتوزيع البنود : التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة (A/34/250)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نبدأ دراسة الجزء الثاني من تقرير مكتب

الجمعية العامة الذي يتناول تنظيم الدورة . ان مكتب الجمعية العامة قد اوصى بعدة تدابير ، لتحسين الاجراءات والممارسات المتبعة حالياً في الجمعية العامة ، وذلك بناء على ملاحظات واقتراحات الامين العام . انها لا تتعارض مع النظام الداخلي للجمعية العامة ، واذ ما اقترت فانها سوف تمثل خطوة كبيرة نحو ترشيد الاجراءات والنظام المتبع في الجمعية العامة . والمرجو ان تساهم خبرة هذه الدورة في اشراء الدورات المقبلة .

بهذه الملاحظات الاستهلالية اود ان استرعي نظر الجمعية العامة الى الفقرة ٢ (أ) و (ب) والتي تتعلق بعمل مكتب الجمعية العامة . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصيات ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بخصوص جدول الاجتماعات المشار اليه في الفقرة ٣ ،

فان مكتب الجمعية العامة يوصي بأن كل من الجلسات العامة وجلسات اللجان يجب ان تبدأ في الساعة ١٠ / ٣ صباحاً ، ١٥ / ٠٠ مساءً ، وانه من اجل الاسراع بانجاز عمل الجمعية فان جميع الاجتماعات لا بد ان تبدأ في موعدا المحدد ، ويجب ان يكون معلوما ان جلسات ايام السبت والجلسات المسائية قد تدرج على الجدول متى كان ذلك ضرورياً . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في الموافقة على هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى الفقرة ٤ التي تتعلق بالمناقشة العامة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التوصيات الواردة في الفقرات ٤ (أ) ، (ب) ، (ج) ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظراً الى العدد الذي لا نظير له من المتحدثين المدرج على القائمة ، فاني سأطلب من المتحدثين أخذ الكلمة بنفس الترتيب الذي تم تسجيل أسمائهم به على القائمة .

سوف نتناول الآن الفقرة ٥ . ان المكتب يوصي بأن تعليل التصويت ينبغي أن يقتصر على (د قائق وأن الوفود ، بقدر الامكان ، ينبغي أن تعلق تصويتها مرة واحدة سواء في اللجنة أو في الجلسة العامة الا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عن تصويته في اللجنة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصيات ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الأعضاء الآن الى الانتقال الى الفقرة ٦ التي تتعلق بحق الرد .

بالاضافة الى التوصية في الفقرة الفرعية ٢ (أ) التي كانت حصيلة ممارساتنا في السنوات الأخيرة ، فان المكتب يوصي بالأ يزيد عدد التدخلات لممارسة حق الرد في أي بند من البنود عن مرتين فقط . وهو يوصي كذلك بأن التدخل الأول لممارسة حق الرد لأي وفد على أي بند في الاجتماع المذكور يجب أن يحدد بعشر دقائق بينما يحدد التدخل الثاني بخمس دقائق . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصيات ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الفقرة ٧ تتعلق بتحديد تاريخ انتهاء الدورة والفقرة ٨ تتعلق بمحاضر اللجان الرئيسية .

وأعتبر أن تلك التوصيات توافق عليها الجمعية العامة .

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ليس هناك اجراء* مطلوب فيما يتعلق بالفقرة ٩ ، التي تشير الى ترتيب الجلوس خلال الدورة .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تصادق على التوصية الواردة في الفقرة ١٠ الخاصة
باجتماعات اللجان الرئيسية .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى الفقرة ١١ ، عدم استكمال المنصة . ان المكتب يوصي بأن تعليقات التصويت ، والتدخلات لممارسة حق الرد ، والاقتراحات لاجرائية يجب أن تقدمها الوفود من مقاعد هم . أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصية .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الفقرتان ١٢ و ١٣ تشيران الى المسائل المالية ومسائل الميزانية بموجب المادة ١٥٣ من النظام الداخلي .
كما يعلم الأعضاء ، لقد كانت هذه مشكلة خطيرة ، وبصفة خاصة عند نهاية الدورة ، هذا العام ، حيث حدد يوم الجمعة ٧ كانون الأول / ديسمبر موعداً مستهدفاً لاختتام عمل اللجان الرئيسية . ومن أجل تسهيل الموقف ، فان المكتب قدم توصيات في الفقرة ١٢ و ١٣ (أ) الى (د) .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصيات ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تتعلق الفقرة ١٤ بتقرير اللجان الرئيسية . هل لي أن أعتبر أن التوصيات الواردة في تلك الفقرة قد وافقت عليها الجمعية العامة ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أضع الآن أمام الجمعية العامة توصية مكتب الجمعية العامة في الفقرة ١٥ الخاصة باجراءات التصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في الموافقة على تلك التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نستكمل النظر في توصيات تنظيم الدورة .
ونأمل أن المكتب ، في اجتماع لاحق ، سوف ينظر في التوصيات الاخرى التي تحتاج الى وقت
أطول للدراسة والمناقشة ، مثلا ، تلك التي تتعلق بالوثائق وأجهزة الجمعية العامة الفرعية .
ننتقل الآن الى القسم الثالث من تقرير المكتب ، الوثيقة A/34/250 ، التي تتعلق باعتماد
جدول الأعمال .

اسمحوا لي أن أذكر أعضاء الجمعية العامة الآن بالمادة ٢٣ من النظام الداخلي الستة
تنص على ما يلي :

" حين يكون المكتب قد أوصى بإدراج بند ما في جدول الأعمال تُقصر المناقشة في
أمر ادرجه على ثلاثة متكلمين مؤيدين وثلاثة معارضين " .
أود أن أؤكد الآن أننا لا نناقش الآن جوهر أي بند .
أود أيضا أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر صدر آنفا اليوم ، سوف تكون تدخلات الوفود من
مقاعد هم .

الفقرة ١٨ تتعلق بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بند ١٢ من مشروع جدول الأعمال .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أخذت علما بالفقرة ١٨ ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى الفقرة ١٩ التي تتضمن توصية
المكتب حول البند ٢٩ من مشروع جدول الأعمال بعنوان " مسألة جزيرة ما يوت القمرية " .
بعد الأخذ في الاعتبار تقرير المكتب ، والبيانات التي ألقيت فيه ، هل لي أن أعتبر أن
البند ٢٩ قد أدرج على جدول الأعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى الفقرة ٢٠ و ٢١ ، اللتين تتضمنان
توصيات المكتب بتأجيل نظر البند ٨٨ من مشروع جدول الأعمال ، " مسألة اتفاقية حقوق الطفل " ،
والبند ١١٢ ، " استعراض عملية اعداد المعاهدات المتعددة الأطراف " الى الدورة ٣٥ .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تلك التوصيات ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ٢٢ يوصي المكتب بادراج البند ١٢٥ من مشروع جدول الأعمال ، بعنوان " الموقف في كموتشيا " .
بعد الأخذ في الاعتبار تقرير المكتب هل لي أن أعتبر أن البند ١٢٥ قد أدرج في القائمة ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الأعضاء الآن الى النظر في المقترحات الواردة في الفقرة ٢٣ التي تتعلق بتجميع البنود ذات الصلة تحت عنوان واحد وترتيب بنود اضافية لسنتين أو أكثر .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أخذت علماً بتلك المقترحات ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى جدول الأعمال الذي يوصي المكتب الجمعية العامة بالموافقة عليه .
وتمشيا مع الممارسات السابقة ، سوف نتبع الترتيب الوارد في الفقرة ٢٤ من تقرير المكتب ، وثيقة A/34/250 ، وسوف ننظر في عدة بنود مع بعضها في مجموعات ، كلما كان ذلك ملائماً .
أذكر الأعضاء مرة أخرى بأننا الآن لا نناقش موضوع أي بند ، الا في الحدود التي تساعد هذه المناقشة الجمعية على ادراج أو عدم ادراج بند في جدول الأعمال .
أدعو الممثلين الآن الى الانتقال الى صفحة ٧ من النص الانكليزي لتقرير المكتب .
البنود من ١ الى ٦ قد تم البت فيها في الجلسة العامة . ولهذا فقد تمت الموافقة على ادراجها .

نأتي الآن الى البنود من ٧ الى ٢٠ . انني أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تدرج تلك البنود في جدول الأعمال .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : البند ٢١ بعنوان " مسألة قبرص " . هل لي أن أعتبر أن البند ٢١ قد أدرج في جدول الأعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نأتي الآن الى البندين ٢٢ و ٢٣ . انني أعتبر
أن الجمعية العامة تدرجهما في جدول الأعمال .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى البند ٢٤ ، الخاص بمسألة
فلسطين . هل لي أن أعتبر أن البند ٢٤ قد أدرج على جدول الأعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نأتي الآن الى البند ٢٥ ، بعنوان "الموقف
في الشرق الأوسط" .
انني أعتبر أن الجمعية العامة تقرر ادراجه في جدول الأعمال .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى البنود من ٢٦ الى ٢٨ . هل لي ان اعتبر أن هذه البنود قد ادرجت في جدول الاعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : موضوع ادراج البند ٢٩ المعنون " مسألة جزيرة مايوت القمرية " ، وقد تم البت فيه من قبل الجمعية في الفقرة ١٩ من هذا التقرير .
والآن ننتقل الى البنود من ٣٠ الى ٤٦ . هل لي ان اعتبر ان الجمعية تقرر ادراجها في جدول الاعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى ادراج البنود من ٤٧ الى ٥٤ . فهل لي ان اعتبر ان هذه البنود قد ادرجت في جدول الاعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى البنود من ٥٥ الى ٧١ . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية تقرر ادراجها في جدول الاعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى البنود من ٧٢ الى ٨٨ . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية تقرر ادراجها في جدول الاعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى البنود من ٨٩ الى ٩٥ وما تشتمل عليه .

اعطي الكلمة لممثل اندونيسيا بشأن البند ٩١ .

السيد سوندو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفدي ان يعارض بقوة ادراج البند ٩١ المعنون " مسألة تيمور الشرقية " في جدول اعمال الدورة الرابعة والثلاثين لهذه الجمعية . ويطلب وفدي لذلك أن يسجل موقفنا في محضر الجلسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف يسجل بيان ممثل اندونيسيا في محضر

الجلسة .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : اود ان اشارك زميلي من اندونيسيا

في معارضة ادراج البنود المتعلقة بمسألة تيمور الشرقية في جدول اعمال الجمعية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف يسجل موقف ممثل الهند .

والآن هل اعتبر ان الجمعية تقرر ادراج البنود من ٨٩ الى ٩٥ في جدول الاعمال ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن فان البنود من ٩٦ الى ١٠٧ تعالج المسائل

الادارية والمسائل المتعلقة بالموازنة . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تعتمد توصيات اللجنة

العامة بادراج هذه البنود في جدول الاعمال ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى البنود من ١٠٨ الى ١١٩ . فهل

لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تقرر ادراج هذه البنود في جدول الاعمال ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى البنود ١٢٠ المعنون " اعتماد

اعلان عن التعاون الدولي لنزع السلاح " . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية تقرر ادراج هذا البنود

في جدول الاعمال ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : البنود التالي ١٢١ المعنون " التسليح الذري

الاسرائيلي " . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على توصية اللجنة العامة بادراج هذا

البنود في جدول الاعمال ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : توصي اللجنة العامة ايضا بادراج البند ١٢٢ في جدول الاعمال . وهذا البند معنون " تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية " هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة ادراج البند ١٢٣ المعنون " الموقف في كمبوتشيا " قد بتت فيها الجمعية العامة بمقتضى الفقرة ٢٢ من هذا التقرير . اما البنودان ١٢٤ و ١٢٥ فقد اوصى بهما مكتب الجمعية العامة دون اعتراض . فهل لي ان اعتبر ان هذين البندين قد ادراجا في جدول الاعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى موضوع توزيع البنود الواردة في القسم الرابع من التقرير ، وفي هذا الصدد اود ان استرعي انتباهكم الى توصية مكتب الجمعية العامة في الفقرة ٢٥ القائلة بأن البنود الجوهرية ينبغي ان تناقش عادة في أول الأمر في اطار لجنة رئيسية ولذلك فان البنود التي تقرر احوالها في الجلسات العامة ينبغي ان تحال الى لجنة رئيسية المهم الا اذا كانت هنالك ظروف قاهرة تستوجب مواصلة بحثها في الجلسات العامة للجمعية . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان التعديلات المشار اليها في الفقرة ٢٦ تظهر في التوزيع المقترح بحيث سوف نبحثها عندما نقوم ببحث البنود ذات الصلة في الفقرة ٢٧ . فهل لي ان اطلب من الاعضاء ان ينتقلوا الى قائمة البنود الموصى ببحثها في الجلسات العامة وهي واردة في الصفحات من ٢٥ الى ٢٨ من النص الانكليزي . وفيما يتعلق بالبند ١٨ من القائمة ، اود ان استرعي انتباهكم الى توصية المكتب في الفقرة ٢٦ (أ) (١) القائلة بأن الجمعية العامة تحيل الى اللجنة الرابعة كل ابواب تقرير اللجنة الخاصة المتعلقة بأراض معينة بحيث تتمكن الجمعية في جلسات عامة من طرق مسألة تنفيذ البيان ككل . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فيما يخص البند ٢١ من القائمة المعنون "مسألة قبرص" ، فان المكتب يوصي ، في الفقرة ٢٦ (أ) (٢) بأن يقع بحث هذا البند من جدول الاعمال مباشرة في الجلسة العامة على اساس ان الجمعية عند بحث هذا البند يمكن لها ان تدعو اللجنة السياسية الخاصة الى ان تجتمع بهدف اعطاء الفرصة لممثلي الطائفتين القبرصيتين لأخذ الكلمة في اللجنة قصد التعبير عن وجهات نظرهم ، وان تعود من جديد الى بحث هذا البند بعد ذلك آخذة بعين الاعتبار تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

السيد ايرالاب (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لاشك ان وزير خارجية بلادي عندما يتناول الكلمة فانه سيقدم لكم تمنياته وتهانيه . ومع ذلك اود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اعبر لكم باسم وفد بلادي وباسمي ليس فقط عن تهنئتنا لانتخابكم الاجماعي ، ولكن ايضا عن ثقتنا في قدرتكم الخارقة على ادارة اعمال هذه الجمعية والتي برزت في الطريقة التي ادرتم بها مناقشات المكتب .

لا بد ان الجمعية الآن على طم بوجهات نظر الحكومة التركية فيما يتعلق بالاجراء الذي ينبغي اتخاذه عندما تناقش قضية قبرص في الجمعية العامة للامم المتحدة . وكما أكدنا كثيرا من هذه المنصة ، فان الاجراء الذي يجب اتباعه له اثر مباشر ودام على مضمون مناقشات الجمعية العامة حول قبرص . وعلى ذلك ، فليس هناك من شك في ان مسألة ادراج مسألة قبرص ، وتوزيع هذا البند فيما يتعلق بمسألة قبرص يتطلب نظرة خاصة من الجمعية العامة .

ان توصية اللجنة العامة باحالة هذا البند الى الجلسة العامة هو تكرار للاجراء الذي اتبع في الدورة السابقة . وقد اعترض الوفد التركي بقوة على هذا الاجراء في العام الماضي . وهو مصمم على الاستمرار في نفس الموقف هذا العام ايضا .

وفي الواقع ، فانه تحت الاجراء الذي اتبع في الدورة الماضية للجمعية العامة فان الطائفة التركية القبرصية - وهي احدى طرفي النزاع القبرصي - قد انكر حقها في المشاركة على قدم المساواة في جميع مستويات المناقشة . وكما قلتم سيدى الرئيس فان المسألة ستحال الى الجلسة العامة وعند ذلك فان الجلسة العامة ستنتظر في الموضوع وستطلب من اللجنة السياسية الخاصة ان تجتمع من اجل ان تستمع الى ممثلي الطائفتين فسي قبرص . ثم بعد ذلك تعرض المسألة على الجمعية العامة التي تستأنف النظر في هذا البند .

وقد اوضحت الخبرة السابقة ان الاجراء الذى يوصى به المكتب ليس ملائما لمناقشة بنّاءة وفعالة لمشكلة قبرص . وان مثل هذا الاجراء سيحرم ظلما الطائفة التركية القبرصية من المشاركة في المناقشة التي ستستمر في الجمعية العامة بعد اجتماع اللجنة السياسية الخاصة .

ان الجمعية العامة تدرك تماما حقيقة أن الاجتماعات القصيرة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة في الماضي ، قد أثبتت انها مجرد استماع الى ممثلي الطائفتين . ان أن المناقشة الحقيقية تتم في الاجتماعات العامة . ان مشروع القرار حول الموضوع قد قدم مباشرة الى الاجتماعات العامة حيث لم تتمكن الطائفة القبرصية التركية من الحديث خلال بحث الموضوع في المناقشة العامة في الجمعية العامة . وبالإضافة الى ذلك فان هذا الاجراء يبرز المعاملة غير العادلة التي تعامل بها الطائفة القبرصية التركية ، ان أنه يسمح للقبارصة اليونانيين بمضاعفة أصواتهم والتحدث بصفة أخرى ، أى بصفتهم طائفة يونانية ، بالإضافة الى صفتهم كوفد للقبارصة اليونانيين . علاوة على ذلك فانه يمنع الجمعية العامة من التعرف على وجهات نظر القبارصة الأتراك ، والتي تعتبر ضرورية لجعل مناقشة مسألة قبرص ببناءة وذات معنى .

وليس هناك شك في ان الاجراء الذي أوصى به مكتب الجمعية مرة أخرى ، لا يأخذ في الاعتبار حقيقة انه توحيد اليوم فوق جزيرة قبرص ادارتان متميزتان ، وان جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن حول هذه المسألة تعترف بالطائفتين كطرفين رئيسيين في النزاع القبرصي وان المساعي الحميدة التي تتم تحت اشراف الأمين العام تتصل بالطائفتين .

ان حقيقة ان جهازا أساسيا من الوفود لم يستطع في الدورة الماضية للجمعية العامة أن يصوت في صالح توصيات مكتب الجمعية حول ادراج هذا البند عند احالته وفقا للنظام الاجرائي الذي أشرت اليه ، يشير الى ان هناك بعض الشكوك في سلامة هذا الاجراء .

ان مسألة قبرص سوف تناقش في هذه الدورة للجمعية العامة عندما تبذل جهود جادة مكثفة من أجل الإبقاء على المحادثات القائمة حاليا بين الطائفتين ، بطريقة ببناءة وذات معنى . ان هذه المحادثات قد استؤنفت في ١٥ حزيران / يونيه من هذا العام بعد توقف دام عامين . ان قادة الطائفتين في اجتماع القمة الذي عقد في ١٨ و ١٩ أيار / مايو ١٩٧٩ لم يتفقوا فقط على اعادة المباحثات بين الطائفتين ولكنهم اتفقوا على أسس هذه المفاوضات ، وهي اقامة جمهورية مستقلة ، غير منحازة ، ذات طائفتين ومنطقتين ، واتحادية ، وبالإضافة الى ذلك ، فان قادة الطائفتين أبدوا الحكمة في قبول المهادنة السياسية بين الطائفتين عن طريق الموافقة على النقطة السادسة من اتفاق ١٩ أيار / مايو على الامتناع عن أي فعل قد يعوق تقدم المحادثات والتزموا بأن يعطوا

أهمية خاصة الى اتخاذ مبادرات وتدابير لاثبات حسن النية والثقة المتبادلة والعودة الى الأوضاع الطبيعية .

وابقاء على روح المهادنة السياسية بين الطائفتين القبرصيتين ، فان الطائفة التركيبية القبرصية تطالب ، بحق ، بالمشاركة على أساس المساواة التامة على جميع المستويات ، خلال مناقشة مسألة قبرص ، ان هذا الطلب يتفق مع مبدأ الانصاف ومع حقائق الوضع في قبرص ومع متطلبات الحل السلمي .

ومع ذلك فان وفد بلادي ، آخذاً الضغوط الاجرائية والسياسية في الاعتبار ، قد قصر مطالبه في اجتماع مكتب الجمعية على اقتراح حل وسط ، قد لا يحقق المساواة بين الطائفتين الا أنه الى حد ما قد يؤدي الى تحسين الوضع بالنسبة للمعاملة الغير عادلة الذي عانت منها الطائفة التركية في الدورات الماضية . ان اقتراحنا الذي قدمناه والذي لم يحظ بموافقة مكتب الجمعية هو ببساطة أن يحال البند مباشرة الى اللجنة السياسية الخاصة . لقد كان من شأن ذلك تمكين الطائفة التركية القبرصية من المشاركة في المناقشة على مستوى اللجنة ومن اتخاذ خطوات فعالة خلال بحث مشروع القرار . ان الموافقة على اقتراحنا من قبل مكتب الجمعية كان سيؤدي الى دعم مبدأ المساواة السياسية بين الطائفتين القبرصيتين ، كما ورد في مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد .

ان اقتراح وفد تركيا يوم الأربعاء في مكتب الجمعية كان يتفق تماما مع النظام الداخلي للجمعية العامة ومع التوصية التي تقدم بها الأمين العام في الفقرة ١٩ من تقريره حول ترشيح وتنظيم أعمال الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/34/320 . ولن أكرر هذه الفقرة لأنه قد أشير اليها أيضا في الفقرة ٢٥ من التقرير الذي بين أيدينا (A/34/250, para. 25) .

ان موافقة مكتب الجمعية على اقتراحنا بأن تحال مسألة قبرص الى اللجنة السياسية الخاصة كان من الممكن أن يكون استجابة سريعة لتوصيات الأمين العام .

ان وفد بلادي مقتنع تماما ان الاجراء الذي اقترحه مكتب الجمعية في الفقرة ٢٦ (أ) ٢ من تقريره والوارد في الوثيقة A/34/250 غير عادل على الاطلاق ولا يتسم بالحكمة السياسية ويمثل مانعا أمام مناقشة بناءة ومفيدة لمسألة قبرص في الجمعية العامة . ان نتيجة التصويت الذي تم

في مكتب الجمعية حول هذا الاقتراح الذي يطالب باحالة هذا البند الى اللجنة السياسية الخاصة،
لها مغزى واضح . انها توضح أن أغلبية أعضاء مكتب الجمعية يشاركوننا نفس الشكوك حول فائدة
الاجراء المعروض على الجمعية لاقراره .
وختاما فاني أكرر ان وفد تركيا يعارض بقوة الاجراء الذي أوصى به مكتب الجمعية ، وأرجو
أن يطرح هذا الاقتراح على التصويت وأطلب اجراء تصويت مسجل .

السيد مفروماتس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : ان رئيس جمهورية قبرص سوف
تتاح له الفرصة خلال المناقشة العامة ليقدم تهنئيه وتهاني بلاده ووفدنا لانتخابكم ، ولكن اسمحوا
لي شخصيا ، وبعد أن رأيتم في مكتب الجمعية وفي الجمعية العامة ، أن أقدم لكم تهنئي الخاصة ،
وأن أضيف لكم تأكيدنا انه تحت قيادتكم الحكيمة سوف ننهي أعمال هذه الدورة في وقت قياسي .
وكان مما يزيد من سعادتي أن أكون في موقف يسمح لي أن أقدم الى هذا المجمع بعض
التقدم في المحادثات التي تدور ليجاد حل لمسألة قبرص . انني على يقين ان مثل هذه الأخبار
السارة كان يمكن أن تسعد الجمعية كلها ، والتي كانت خلال قراراتها قولاً وفعلاً مؤيدة ومدعمة
للقضية العادلة لقبرص . انني لا أعتقد انه من قبيل المبالغة أن أقول ان الأمم المتحدة هي الدرع
الوحيد الذي حوى قبرص من الاحتلال الكامل .

ولكن للأسف فاني أقرر ما منينا به من خيبة أمل ، ومن اننا لم نحرز أي تقدم حتى الآن وان
رياح الأمل التي هبت في ١٩ أيار/مايو عند ما أبرم اتفاق النقاط العشر بين الرئيس كبريانو ورئيس
الطائفة التركية ، السيد دكتاش ، قد حل محلها يأس تام نظرا للظروف الجديدة التي أطلتها تركيا
في محاولة منها لا دخال حلول غريبة على القضية مما أدى الى فقد مبادرة جديدة مرة أخرى .
ولهذا السبب فان مسألة قبرص ما زالت - وفقا لما قاله الأمين العام في تقارير متتالية وفي بيانات -
واحدة من أكثر المشكلات المطروحة على منظمة الأمم المتحدة حدة ، ولذلك يجب تناولها وفقاً
لتوصيات مكتب الجمعية وبالتالي يجب مناقشتها في الجلسة العامة .

وهناك أسباب أخرى يمكن أن نجدها في الحقيقة التي لا يمكن انكارها وهي ان تركيا قد
تجاهلت تماما القرارات المتعلقة بقبرص حتى الآن ، وبذلك فان جيش الاحتلال مازال مستمرا في
احتلال قبرص ، ومازال اللاجئون ممنوعين من العودة الى ديارهم ومازال المفقودون غير معروفين ،

كما ان حقوق الانسان ما هي الا أحلام . ولا أعتقد انني في حاجة لأن أؤكد لزملائي تلك الحقيقة المعروفة جيدا وهي ان المناقشة العامة تتعلق بالجانب الدولي ، لمسألة قبرص ، ولا تتعلق بالطائفتين ، بل بحكومة قبرص المحتلة وحكومة تركيا التي تحتل . في المائة من البلاد .

اننا لا نريد ، ولا يريد أحد ان يضع امام الامم المتحدة المصاعب والجدل والاحباط التي يواجهها الحوار الذي يتعلق بالجوانب الداخلية للمشكلة القبرصية. ان هذا يمكن ان يحدث اذا ما قيلت الاقتراحات التركية المقدمة لمكتب الجمعية . انه من غير المرغوب فيه الا خلال بالتوازن الحساس الاجراءات القائمة التي تشكل حلا وسطا اذا اعطيت الفرصة الكافية للطائفتين للادلاء برائيهما .

وقد اشار ايضا ممثل تركيا الى النقطة ٦ من اتفاق ١٩ ايار / مايو ١٩٧٩ . دعوني اجيب على ذلك بالقول بانه لا يمكن النظر في النقطة ٦ في معزل ، ولكن ينبغي ان ننظر فيها في اطار البنود الثمانية الاخرى ، التي تتوخى قيام حوار متواصل مع اولويات لم تعد تركيا تقبلها . ثم ان نص وروح النقطة ٦ لا يمان على الاطلاق الحقوق الثابتة والسيادية لحكومة قبرص في ان تقدم مشكلة بهذا الحجم ، وبهذه الخطورة للجمعية العامة للامم المتحدة . ويمكنني ان اقول بالاضافة الى ذلك ان هذا لا يعني الاعضاء من واجبه في دراسة هذا الموقف المتفجر .

ولكن حتى اذا كان هناك بصيص من التقدم ، فان المهجة والمحتوى يمكن ان يتغيرا . دعونا لا نفقد رؤية حقيقة ان المقهورين والمحتملين هم الذين يتطلعون الى التحرير والى التوصل الى حل ، نحن وليس اولئك الذين يجلسون على اجسادنا الدامية .

واخيرا ، دعوني اناشد بقوة كل ممثل هنا مرة اخرى لمقاومة جهود تركيا لخلق سوابق خطيرة وجديدة وللحفاظ على الوضع القائم الذي اثبت فائدته وشرعيته . ولقد اتحت لي الفرصة في مكتب الجمعية للمقول بان نية تركيا الحقيقية لان تتقدم بهذه الطلبات التي ليس لها مثيل انما يهدف خلق البلبلة لهذا الموضوع وان تكسب اعترافا غير مباشر بما تطلق عليه دولة قبرص المتحدة التركية التي ادانتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بالاجماع .

انني آمل بصدق في ان توصية مكتب الجمعية سوف تؤيد هذا الغلبة الساحقة من هـذـه الجمعية الموقرة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سنجرى الآن التصويت على توصية مكتب

الجمعية فيما يتعلق باحالة مسألة قبرص الوارد في الفقرة ٢٦ (أ) (٢) من الوثيقة A/34/250 وقد طلب ممثل تركيا اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون :

افغانستان ، الجزائر ، جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ، بوتان ،
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوستاريكا ،
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ،
فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، اليونان ، غواتيمالا ،
غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، ساحل
العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،
مدغشقر ، ملاوي ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ،
موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، بيرو ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ،
رواندا ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
السودان ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ،
اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون :

بنغلاديش ، اندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ، المملكة العربية السعودية ،
الصومال ، تركيا ، فولتا العليا .

الممتنعون :

استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، شيلي ، جزر القمر ، الدانمرك ،
جيبوتي ، مصر ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ،
ايطاليا ، لكسمبرغ ، موريتانيا ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، عمان ،
بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، قطر ، سيراليون ، سورينام ، تايلند ،
تونس ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن .

اعتمدت التوصية بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ٣٠ عن التصويت *

* ثم أبلغ الامانة العامة وفد فولتا العليا بأنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بالنسبة الى البند ٢٧ على القائمة "مسألة ناميبيا" يوصي مكتب الجمعية في الفقرة ٢٦ (أ) '٢' بأن هذا البند يجب أن ينظر مباشرة في الجلسة العامة على أن يكون مفهوماً أن الاستماع للمنظمات المعنية سوف يتم في اللجنة الرابعة . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقر هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بالبند ٢٨ على القائمة "سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا" فانني أستعري انتباه الجمعية الى التوصية الواردة في الفقرة ٢٦ (أ) '٤' في الصفحة ٢٢ من الوثيقة A/34/250 . يوصي المكتب بأن يتم نظر هذا البند مباشرة في الجلسة العامة على أن يكون مفهوماً أن ممثلي منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطنية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية يسمح لهم بالمشاركة في المناقشات في الجلسة العامة أما المنظمات المعنية مباشرة بالموضوع فيمكن أن يسمح لها بالقاء كلماتها في اللجنة السياسية الخاصة . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقر توصية مكتب الجمعية العامة ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أعتبر الآن أن الجمعية العامة توافق على النظر في البنود الاخرى على القائمة في الجلسات العامة مباشرة ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى قائمة البنود التي أوصى مكتب الجمعية باحالتها الى اللجنة الاولى .

فيما يتعلق بالبند ١٦ على القائمة "نزع السلاح الشامل الكامل" يوصي مكتب الجمعية في الفقرة ٢٦ (ب) '١' بأن فقرات التقرير السنوى المتصلة بالموضوع لوكالة الطاقة الذرية الدولية ، الذى يناقش مباشرة في الجلسة العامة تحت البند ١٤ يجب أن توضع تحت نظر اللجنة الاولى لاتصالها بهذا البند . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقر هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على

اقترح احالة البنود الى اللجنة الاولى ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى البنود الموصى باحالتها الى اللجنة

السياسية الخاصة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو الاعضاء الى النظر الآن في قوائم البنود

الموصى باحالتها الى اللجنة الثانية .

وفيما يتعلق بالبند ٣ على القائمة " مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " فان مكتب

الجمعية يوصي بأنه نظرا الى الوقت المحدد المشار اليه في الفقرة ٢٦ (ج) ' ٢ ' في الصفحة ٢٣ من

الوثيقة A/34/250 ، فان اللجنة الثانية يجب أن تدرس مسألة تغيير دورية انعقاد الدورات المقبلة

لمجلس التجارة والتنمية وأن ترفع تقريرها عن ذلك الى الجمعية العامة كموضوع له أولوية . هل لي أن

أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على اقتراح

احالة البنود الى اللجنة الثانية ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى البنود المقترح احالتها الى اللجنة

الثالثة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على اقتراح التوزيع هذا ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل هناك أية ملاحظات على اقتراح احالة البنود

الى اللجنة الرابعة ؟ اذا لم تكن هناك ملاحظات ، فسوف أعتبر أن الجمعية تقرر اقتراح الاحالة هذه ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى قائمة البنود الموصى باحالتها
الى اللجنة الخامسة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر اقتراح التوزيع هذا ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أخيرا نأتي الى قائمة البنود المقترح إحالتها الي اللجنة السادسة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح بالاحالة ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من بحث التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة .
أود أن أشكر أعضاء الجمعية على تعاونهم الذي مكثنا من الانتهاء من أعمالنا في هذا الاجتماع .

سوف تتسلم كل لجنة في القريب العاجل قائمة بنود جدول الأعمال المحالة اليها ، بحيث يمكنها الشروع في عملها في أقرب وقت ممكن طبقا للمادة ٩٩ من النظام الداخلي .
وقبل رفع هذه الجلسة أود أن أستري انتباهكم الى نقطة هامة . ان أحد الاقتراحات الأولى المتفق عليها في هذه الدورة طبقا لتوصية اللجنة العامة هي أن " كل الاجتماعات ينبغي أن تبدأ في الوقت المحدد لها بالضبط " . على الأعضاء أن يعلموا أنني أعزم أن أقوم بكل ما هو في وسعي لأسهر على أن تحترم كل قرارات الجمعية العامة الخاصة بتسيير عملها وأن تطبق بحذافيرها وبكل حسن نية . وهذا يعني أنه من واجب الوفود أن تأخذ مقاعدها بكل سرعة في افتتاح جلستنا القادمة المقرر عقدها في الساعة ٣٠ / ١٠ من صباح يوم الاثنين للشروع في المناقشة العامة . وبالطبع فانه من الأهمية بمكان أن يكون المندوبون الذين سجلوا أسماءهم لأخذ الكلمة على استعداد تام لالقاء خطبهم عندما ينادى عليهم . وأود أن أعيد التذكير بأني أعزم افتتاح الجلسة في الساعة العاشرة والنصف بالضبط كما قررت ذلك الجمعية العامة .

وكما تعلمون فان القرارات المتخذة تقتضي أيضا تخصيص عشر دقائق فقط لتعليل التصويت ولحق الرد . وتخصيص خمس دقائق فقط لحق الرد الثاني . كما أود أن أحيط الأعضاء علما مسبقا بأني أعزم تطبيق هذا التحديد في الوقت للكلام بكل حزم لمصلحة كل الأعضاء . وأنا على يقين أنكم تتفهمون أنه كي يتسنى لي أن أنصف الجميع يجب علي أن أطبق هذا التحديد في الوقت دون انحياز ولا محاباة بالنسبة لجميع المتحدثين دون أي استثناء . واني أناشد كل الأعضاء التفهم والتعاون المطلق . اننا جميعا نريد تحسين أداء عملنا هذه السنة لصالح الجميع .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٣٥



PROVISIONAL

A/34/PV.4/Corr.1
27 September 1979

ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة، ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩، الساعة ١٥/٠٠

تصويب

الصفحات من ١٦ إلى ٢٥

يصحّح اسم المتحدث ليقرأ السيد بوبا (بنن) بدلا من السيد هونفاو (بنن)